

برهان کتبوی

هذه رسالة نفيسة مرغوبة * ومتن متين مقبولة * ومسماة بالبرهان
في فن المنطق * للعالم المحقق * والفاضل المدقق * والمرحوم
اسماعيل افندي الشهير بكتبوي * عليه رحمة من ربه الملك القوى *

معارف نظارت مجلده سنك ۸۹۰ نومردی رخصتنامه سید

در سعادت

(مطبعة عثمانیه)

۱۳۱۰

2271
. 508 202
. K113
. 322
1692

برهان كلنبوی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

انواع محامد عالیة بسطت مقدمة لمفتح الابواب * واجناس مدائح تالية
ركبت موجهة لذلك الجنباب * المتزده كنه ذاته عن حدود مدارك
الالباب * المقدس جل صفاته عن رسوم النقض والنقص بلا رتباب *
على ان عمم آلاء جليلة غير محصورة في مداد الكتاب * وخص الانسان
بنعماء منتشرة سها بالمنطق الفصيح في كل باب * فسبحان من ردت الافكار
والمحابر عن غرائب ملكه وملكوته * وارتدت الابصار والبصائر الى
بدئها في عجائب عظمته وجبروته * واصناف صلوات مرتبة بيد التجيل
والانتخاب * محتوية على كليات الاخلاص وافراد الاداب * على
من عرف حقائق الحق ورفع موجبات الاحتجاب * وميز حدود
حدائقها بخواص البيان وفصل الخطاب * لما انه المتوسط بيننا وبين نتائج
ام الكتاب * بقوانين عاصمة عن الخطأ في طرق الصواب * وبراهين قاصمة
لظهور مغالطات مصانع الخطباء * وواصفة لمشاغبات الشعراء ومجادلات
الخلياء * وعلى آله واصحابه الذين عرفوا كليات احكامه الخمسة الموصلة
الى رب الارباب * وشرحوا اقواله بينات تمثل لهاصور الصواب من وراء

قوله احكامه

قوله الامانات

حجاب * حيث قضوا بالحق مع مقاساة العوارض في الامانات المحمولات *
 المشروطة بمداومة الانفصال عن اهل العناد وملازمة الاتصال باشراف
 الممكنات * فتحوا في الصراط المستقيم مسورات المقاصد والاسباب *
 وقد حوا في جنود الظنون السقيمة من خلفهم قدح شهاب * اذبنوا
 لوازمها الخفية بمصابيح مقدّمات دائمة بانوار اليقين * وعدلوا في تحصيل
 نظراتها الموجهة الى ضروريات الدين * فبدهم مسلمات الهدى
 متحدة بمقبولات السنة ومتواترات الكتاب * وشاهدتهم المشهورات
 من وهميات الضلال منعكسة الى سواء سبيل الوهاب * وقد اطلقوا
 في رياض المطالب عن قيود التقليد الى جهات التحقيق * وحلوا في بوادي
 المبادئ القربية والبعيدة على جياذ التوفيق * ماطلع على جنان الجنان
 طوالع العرفان عن افق الاكتساب * وماسطع اذعان الازهان بمطالع
 ايقان يوجب حسن مأب (وبعد) فلما كان المنطق نطاق الافكار *
 وبه يرتفع طباق الانظار * وميزان عدول يشخص المصدق عن الكذاب
 ومقياس عقول يميز عن العقم كل منجذب * ويهتدى بهداه كل نظار *
 كانه علم في رأسه نار * فبهذا كان خادما للعلوم بالاستيعاب * وسيد
 القوم خادمهم بالاثر المستطاب * وكان بعض المشتغلين عندي
 مشتغلا ذكاء * وفي توقد ذهنه الذكي يحكي ذكاء * قابلا للتحلي
 بجواهر الانهار الخدسية من بين الاتراب * مائلا الى تجلي زواهر
 الانوار القدسية حين اناب * جمعت له ولا مثاله موائد عوائد * ونظمت
 في سلك البيان فرائد فوائد * وربتها على مقدّمة وخسة ابواب *
 نفهم الله تعالى في كل مايستل ويحجب * وما توفيق الا بالله الجليل *
 وهو حسي ونم الوكيل (مقدّمة) وفيها بحثان البحث الاول ان العلم
 وهو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل ان كان ادراكا للنسبة التامة
 الخبرية على سبيل الاذعان تصديق والا فتصور سواء كان ادراكا لغير
 النسبة او للنسبة الناقصة او التامة الانشائية او الخبرية بدون الاذعان
 وكل منهما اباديهي او نظري مكتسب بالنظر وهو ملاحظة المعقول
 لتحصيل المجهول * وقيل ترتيب امور معلومة للتأدي الى المجهول فالموصل
 الى التصور النظري يسمى معرفة وقولا شارحا واجزاؤه الكليات

قوله وهو

قوله واجزاؤه

100

110

2648282

الحس المعلومة بداهة واكتساباً والموصل الى التصديق النظرى يسمى
 دليلاً ووجه واجزائه القضايا المعلومة كذلك وقد يقع الخطأ في كل
 من الاكتسابين فاحتيج الى قانون باحث عن احوال المعلومات من حيث
 ايصال عاصم عن الخطأ وهو المنطق فوضوعه المعلومات وغايته العصمة
 عن الخطأ في الافكار * البحث الثانى ان الدلالة كون الشيء بحيث يحصل
 من فهمه فهم شيء آخر فالشيء الاول يسمى دالاً والثانى مدلولاً فان كان
 الدال لفظاً فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما ان كانت بواسطة
 الوضع فوضعية او بواسطة الطبع فطبيعية والافعالية ودلالة اللفظ بالوضع
 على تمام ماوضع له مطابقة كدلالة الانسان على مجموع الحيوان الناطق
 وعلى جزئه تضمن ان كان له جزء كدلالته على الحيوان فقط في ضمن
 دلالته على المجموع وعلى خارج يلزمه في الذهن التزام كدلالة الضرب
 على الضارب والمضروب ويلزمهما المطابقة يقينا بخلاف العكس كنزوم
 احدهما للآخرى * واللفظ الدال بالوضع ان لم يقصد بجزئه دلالة على جزء
 معناه المطابق لفرد والا فركب والمفرد ان لم يستقل في الدلالة على معناه
 فدادة والا فان دل بهيئته على احد الازمنة فكلمة والافاسم والمركب ان صح
 سكوت المتكلم عليه فنام اما خبرى ان احتمل الصدق والكذب او انشأ
 ان لم يحتمل والافاقص وكل من المفرد والمركب ان استعمل فيما وضع له
 في اصطلاح التخاطب فحقيقة او في لازمه مع جواز ارادته فكناية والافع
 العلاقة المعبرة بينه وبين المراد مجاز وبدونها غلط ولا بد للكناية والمجاز
 من قرينة تدل على المراد والمجاز ان كان بغير علاقة المشابهة مثل الحلول
 والاستعداد والسبية والجوار والعموم والخصوص والمظهرية وغيرها
 فمجاز مرسل كاستعمال اليد في النعمة والجلل الخبرية في معنى الانشاء
 وبالعكس والافاستعارة اما في المركب وتسمى استعارة تمثيلية كاستعمال
 الامثال المضروبة في اشياء معانيها واما في المفرد المصرح به في الكلام
 وتسمى استعارة مصرحة اما اصلية ان كانت في الاسماء الجلمدة والمصادر
 ولو في ضمن المشتقات كالاسد في الرجل الشجاع والقتل في الضرب
 الشديد او تبعية ان كانت في المشتقات والحروف كنادى في معنى ينادى

قوله بحيث

قوله كدلالة

قوله بخلاف

قوله وكل

قوله او في لازمه

قوله مجاز

قوله كاستعمال

والقاتل في المضارب الشديد بتبعية استعمال احد المصدرين في الآخر
وكلام الغرض في الغاية الجزئية بتبعية استعمال مطلق الغرض في مطلق
الغاية واما في المفرد المرموز اليه في الكلام باثبات لازمه للمشبه وتسمى
استعارة مكنية كلفظ المتكلم المستعمل في الحال في قولهم نطق الحلال حيث
شبه الحال بالتكلم بقرينة اثبات النطق لها وهذه القرينة تسمى استعارة
تخييلية * ثم اللفظ المفرد ان تعدد معناه الموضوع له في اصطلاح واحد
فمترك بينهما او في اصطلاحين بان ينقل من احدهما الى الآخر لمناسبة
بينهما فنقول ينسب الى الناقل من العرف العام او الخاص والافخص
وكل من هذه الثلاثة بالقياس الى المعنى المعين ان تشخص ذلك المعنى يسمى
جزئيا حقيقيا اما علميا كزيد او غيره كاسماء الاشارات والافان تفاوت في
افرده باولية او اولوية يسمى مشككا كالابيض والاحمر والافتواط
كالانسان الغير المتفاوت في افراده وانما التفاوت في العوارض
والاوصاف ولذا اشتهر ان لا تشكك في الذوات والذاتيات * واعلم
ان المعنى ايضا اما مفرد او مركب هما معنا اللفظ المفرد والمركب
(الباب الاول في المعاني المفردة * فصل في الكلّي والجزئي) اذا علمت شيئا
يحصل في ذهنك منه صورة هي من حيث قيامها بخصوصية ذهنك علم ومع
قطع النظر عن هذه الحثية معلوم ومفهوم فذلك المفهوم بمجرد النظر الى
ذاته ان لم يحوز العقل اتحاده مع كثيرين في الخارج فهو جزئي حقيقي كزيد
المرئي والافكلي سواء امتنع فردده في الخارج كشريك الباري تعالى واللاشيء
ويسمى كلياً فرضيا او امكن ولم يوجد كالعنقاء او وجد واحد فقط مع
امتناع غيره كواجب الوجود او مع امكانه كالشمس او وجد متعدد محصور
كالكوكب السيارة او غير محصور كالانسان وذلك الاتحاد هو معنى حمل
الكلّي على جزئياته مواطاة وصدقه عليها اما في الواقع ان كانت الجزئيات
موجودة فيه او في الفرض ان لم توجد الا في مجرّد الفرض * ثم الكلّي ان
ثبت لافراد في الخارج ولو على تقدير وجودها فيه فهو معقول
اول سواء ثبت لها في الخارج فقط كالخارج للنار والبارد للماء او في
كل من الخارج والذهن كذاتيات الاعيان المحققة مثل الانسان والحيوان
او المقدرة مثل العنقاء وكلوازم الذاتيات مثل الزوج للاربعة

قوله بتبعية
قوله واما في المفرد

قوله ان لا تشكك

قوله بمجرد النظر

قوله مثل الزوج

قوله منه ما يبحث

والفرد للثلاثة وان ثبت لها في الذهن فقط فهو معقول ثان منه ما يبحث عنه في المنطق كفهوم الكلّي العارض للماهيات ويسمى كلياً منطقياً وهو المنقسم الى الكليات الخمس المنطقية ومعرضه مثل الانسان والحيوان يسمى كلياً طبيعياً منقسماً الى الكليات الخمس الطبيعية والمجموع المركب من الكلّي الطبيعي والمنطقي يسمى كلياً عقلياً منقسماً الى الكليات الخمس العقلية فاذا قلنا الحيوان جنس ففهوم الحيوان جنس طبيعي ومفهوم الجنس جنس منطقي ومجموع المفهومين جنس عقلي وهكذا البواقي ومفهوم القضية والقياس وغيرها من المفهومات المبحوث عنها في المنطق ومنه ما لا يبحث عنه في المنطق بل في الحكمة والكلام كفهوم الواجب والممكن والممتنع ولا شيء من هذه الكليات بموجود في الخارج لاستحالة الوجود بدون التشخص بداهة وان ذهب البعض الى وجود الكل فيه والكثير الى وجود الطبيعي بناء على انه جزء الموجود في الخارج وهو الفرد المركب منه ومن الشخصات كزيد المركب من الانسان والشخصات لكنه جزء عقلي لا خارجي في التحقيق فالحق ان وجوده عبارة عن وجود افراده لان نفسه مع كونه معرضاً لقابلية التكرار موجود فيه ولذا جعلوا الكلية واقسامها من العوارض المختصة بالوجود الذهني واما الكلّي المنطقي والعقلي فكما لا وجود لافسهما في الخارج لا وجود لافرادها فيه لكونها امورا اعتبارية كسائر المعقولات الثانية والجزئي اما مادي ان كان جسماً كزيد او جسمانياً كعوارض المحسوسة واما مجرداً كالواجب تعالى عند الكل كالعقول العشرة والنفوس الانسانية والفلكية عند الحكماء ولا يرسم صورة جزئية من الشيء في الذهن مالم يدرك باحدى الحواس الظاهرة او بالوجدان كالعطش المحسوس وجدان انهم الكليان ان كان بينهما تصادق في الواقع بالفعل كلياً من الجانبين فمتساويان كالانسان والناطق وكذا نقيضها كالانسان واللا ناطق او من احد الجانبين فقط فاعم واخص مطلقاً كالحيوان والانسان ونقيضها بالعكس كاللا حيوان واللا انسان او تفارق دائماً كلياً من الجانبين فتباينان كلياً كالانسان والفرس وكعين احد المتساويين مع نقيض الآخر

قوله ولذا

قوله عند الكل

قوله عند الحكماء

قوله ان كان

قوله بالفعل

وعين الاخص المطلق مع نقيض الاعم وبين نقيضيهما مباينة جزئية
 هي اعم من المباينة الكلية كما في نقيض المتناقضين كالانسان واللا انسان
 ومن العموم من وجه كما في نقيض المتضادين وامثالهم وان لم يكن بينهما
 تصادق ولا تفارق كيان بل جزئيان من الجانبين فاعم واخص من وجه
 كالانسان والابيض وكعين الاعم المطلق مع نقيض الاخص وبين نقيضيهما
 مباينة جزئية هي اعم ايضا اذ بين نقيض مثل الحيوان واللا انسان مباينة
 كلية وبين نقيض مثل الانسان والابيض عموم من وجه والجزئي الحقيقي
 اخص مطلقا من الكلّي الصادق عليه ومباين لسائر الكليات واما
 الجزئيان فهما اما متباينان كزيد وعمر واما متساويان كما اذا اشرنا
 الى زيد بهذا الضاحك وهذا الكاتب فالهذيتان متصادقتان متساويتان
 هذه هي النسب الاربع بحسب الصدق والحمل وقد تعتبر تلك النسب
 بحسب الصدق والتحقق باعتبار الازمان والاوزاع لا باعتبار الافراد
 بان يقال المفهوم ان كان بينهما اتصال كلي من الجانبين بان يتحقق
 كل منهما مع الآخر في جميع الازمان والاوزاع الممكنة الاجتماع معه
 فتساويان كطلوع الشمس ووجود النهار او من احد الجانبين فقط فاعم
 واخص مطلقا كاضاء المسجد وطلوع الشمس وان كان بينهما افتراق
 كلي من الجانبين بان لا يتحقق شيء منهما مع الآخر في شيء من الازمان
 والاوزاع فتباينان كليا كطلوع الشمس ووجود الليل والافاعم واخص
 من وجه كطلوع الشمس وهبوب الريح وهذه هي النسب المعبرة بين
 القضايا الا انها قد تعتبر بحسب تحققهما وعدم تحققهما في مادة واحدة
 كما بين المحصورات والموجهات ككون الكلية اخص من الجزئية والضرورة
 من الدائمة وقد تعتبر بحسب تحققهما وعدم تحققهما مطلقا ولو في مواد
 مختلفة كما بين طرفي الشرطيات لكن التحقق وعدم التحقق المعبرين
 في نسب الاتفاقيات الخاصة ماهو بحسب الواقع المحقق اذ المعبر فيها
 الاتصال والافتراق اتفاقا وفي نسب غيرها من الاتفاقيات العامة والزميات
 والعناديات ماهو اعم منه ومما بحسب الفرض اذ المعبر فيها الاتصال
 والافتراق لزوما او فرضا وقد يكون طرفاهما او احدهما محالا والنسبة

قوله واما الجزئيان

قوله باعتبار

قوله وهذه

قوله وقد يكون

قوله وين

قوله بمجرّد

قوله كالحدة

قوله او غير مميز

قوله كالشيء

قوله بالنسبة

قوله حقيقة

قوله بمعنى

بين نقيض كل قسم منها وبين المختلفين كاسبق من غير فرق * واعلم ان بين المفهومين مفردين كانا او مركبين او مختلفين نسبا اخرى بحسب تجويز العقل بمجرّد النظر الى ذاتهما مع قطع النظر عن الخارج عنهما وتسمى نسبا بحسب المفهوم بان يقال ان تصادقا بحسب ذلك التجويز كليا من الجانبين فتساويان كالحدة التام مع المحدود او من احد الجانبين فقط فاعم واخص مطلقا كالحدة الناقص مع المحدود وان تفارقا كليا من الجانبين فتباينان كليا كالتناقضين نحو الانسان واللا انسان والا فاعم واخص من وجه كالانسان مع الضاحك او مع الماشي (تبيه) قد يطلق الكلّي على الاعم والجزئي على الاخص ويسميان كليا وجزئيا اضافيين فكل جزئي حقيقي جزئي اضافي بدون العكس كافي كلّي اخص من كلّي آخر واما النسبة بين الكلّي الحقيقي والاضافي فبالعكس لان الكلّي الاضافي اخص مطلقا من الحقيقي (فصل في الذاتى والعرضى) الكلّي المحمول على شىء آخر كلّي او جزئي ان لم يكن خارجا عن ذاته وحقيقته فذاتى له سواء كان عين حقيقته كالحيوان الناطق للانسان او جزءها المساوى لها مميزا لها عن جميع ماعداها كالناطق له او جزءها الاعم مميزا لها في الجملة كالخس والسامى او غير مميز اصلا كالجوهر والحيوان والا فرضى له سواء كان مساويا لها او اخص مميزا عن جميع ماعداها كالضاحك بالقوة او بالفعل او اعم مميزا لها في الجملة او غير مميز اصلا كالشيء جميع ذلك للانسان * ثم الذاتى المشترك بين الجزئيات ان اشتركت تلك الجزئيات فى ذاتى آخر خارج عنه فهو مشترك ناقص بينها كالحيوان بالنسبة الى افراد الانسان حيث اشتركت فى الناطق ايضا كالناطق حيث اشتركت فى الحيوان ايضا والافشترك تام كالانسان بالنسبة الى افرادة وكالحيوان بالنسبة الى مجموع افرادة فكل ذاتى مميز للماهية فى الجملة فهو مشترك ناقص مطلقا ولو بالنسبة الى افراد نفسه وكل ذاتى سواء فهو مشترك تام بالنسبة الى افراد نفسه وناقص بالقياس الى افراد ذاتى اخص منه ان وجد الاخص كالحيوان * فاعلم ان المطلوب السائل بكلمة ماعن الواحد تمام حقيقته المختصة به بمعنى المختصة بنوعه وعن المتعدد

تمام الذاتى المشترك بينهما فالسائل بما هو عن زيد طالب الانسان وعن الانسان طالب للحيوان الناطق وبماها او بماهم عن زيد وعمره او مع بكر طالب للانسان ايضا وعن الانسان والفرس طالب للحيوان وغنهما مع الشجر طالب للجسم النامى ومع الحجر طالب للجسم ومع العقل العاشر طالب للجوهر ومطلوب السائل باى شىء ما يميز الذاتى المطلوب بكلمة ماهناك تمييزا فى الجملة اما مميّزه الذاتى ان قيده بقيد فى ذاته او مميّزه العرضى ان قيده بقيد فى عرضه او المميز المطلق ان لم يقيده بشىء فالسائل عن زيد وحده او مع عمره وبأى شىء هو فى ذاته طالب للناطق او الحساس او النامى او القابل للابعاد وبأى شىء فى عرضه طالب لمثل الضاحك او الماشى والسائل عن زيد وهذا الفرس بأى شىء هما فى ذاتهما طالب للحساس او النامى او القابل وبأى شىء فى عرضهما طالب لمثل المتفس او المتحيز وقس عليه * اعلم ان ذاتى الماهية الحقيقية وعرضيهما ما لم يكن خارجا عنها او كان خارجا عنها فى الواقع من غير مدخل لاعتبارنا ولذا عسر التمييز بينهما واما ذاتى الماهية الاعتبارية وعرضيهما فيمتاز بمجرد عدم خروجه وخروجه عن الموضوع له ولذا سهل التمييز بينهما (فصل فى الكليات الخمس)

قد سبق ان الكلى اما ذاتى واما عرضى فالذاتى ان كان عين الحقيقة المختصة بجزئياته بحيث يكون محمولا فى جواب السؤال بما هو عن المتعدد من تلك الجزئيات وعن الواحد فهو نوع حقيقى كالانسان والشمس ويعرف بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعوارض بالاحقيقة فى جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية والا فان كان جزأ اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق بحيث يكون محمولا فى جواب السؤال بما هو عن المتعدد من جزئياته لاعتن الواحد فهو جنس لتلك الحقيقة كالحيوان للانسان والجوهر للحيوان ويعرف بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ما هو بحسب الشركة فقط وان لم يكن جزأ اعم كذلك بل جزأ ميزالها فى الجملة بحيث لا يكون محمولا فى جواب ما هو بل فى جواب اى شىء هو فى ذاته فهو فصل لها

قوله الذاتى

قوله ان كان

قوله فان كان

قوله بل جزأ

قوله كالناطق

مساويا كان او اعم كالناطق والحساس للانسان ويعرف بانه كلى
مقول على الشئ في جواب اى شئ في ذاته والعرضى ان اختص
بحقيقة واحدة من الحقائق مميزا لها عن جميع ماعداها بحيث يكون
محمولا في جواب اى شئ في عرضه فهو الخاصة لها مساويا كان
او اخص كالضاحك بالقوة او بالفعل للانسان والمتنفس للحيوان
وتعرف بانها كلية مختصة بالشئ يقال عليه في جواب اى شئ في عرضه
وان عم حقائق مختلفة بحيث يكون محمولا على كل منها فهو عرض
عام لها كالمتنفس للانسان والمميز للحيوان ويعرف بانه كلى يقال
على ماتحت حقائق مختلفة قولا عرضيا * واعلم انه قد تتصادق هذه
الكليات في مفهوم واحد باعتبارات مختلفة كالماشى فانه خاصة
للحيوان وعرض عام للانسان وكما قالوا ان الكليات الخمسة متصادقة
في مفهوم اللون (فصل في اقسام الذاتيات) النوع اما بسيط لاجزائه
كانواع المجردات او مركب من الجنس والفصل كالانسان وكذا
الاجناس والفصول فالماهيات بسيطة ومركبة ثم النوع قد يطلق على
النوع الحقيقي كما تقدم والكلى الاخص منه يسمى صنفا كالرومى
والزنجى وقد يطلق على ذاتي يحمل عليه وعلى غيره الجنس في جواب
ماها كالحيوان والجسم ويسمى نوعا اضافيا وبين المعنيين عموم من وجه
لتصادقهما في النوع الحقيقي المركب من الجنس والفصل كالانسان
وصدق الحقيقي بدون الاضافى في النوع الحقيقي البسيط كالنقطة وبالعكس
في الجنس المدرج تحت جنس آخر كالحيوان وجنس الماهية ان كان
مقولا عليها مع كل واحد من مشاركتها في ذلك الجنس في جواب
ماها فجنس قريب لها كالحيوان للانسان والجسم النامى للحيوان
وان لم يكن مقولا عليها مع الكل بل مع بعض دون البعض فجنس
بعيد لها كالجسم للانسان والحيوان وفصلها ايضا اما فصل قريب
لها ان ميزها عن جميع ما يشاركها في الجنس القريب كالناطق
للانسان والحساس للحيوان واما فصل بعيد لها ان ميزها عن
مشاركاتها في الجنس البعيد فقط كالنامى للانسان والحيوان والفصل

قوله وان عم

قوله كالحيوان

ايضا مقوم للماهية التي كان جزءاً منها ومقسم لما فوقها من الاجناس
 كالحساس مقوم للحيوان والانسان ومقسم للجسم النامي والجسم
 والجوهر فكل مقوم للعالي مقوم للسافل بدون العكس وكل مقسم
 للسافل مقسم للعالي بدون العكس * ثم الانواع تترتب نزولاً من النوع
 العالي كالجسم الى النوع الحقيقي السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع
 وما بينهما انواعاً متوسطة وكذا الاجناس تترتب صعوداً من الجنس
 القريب السافل كالحيوان الى الجنس العالي كالجوهر ويسمى جنس
 الاجناس وما بينهما اجناساً متوسطة فيبين الجنس والنوع الاضافي
 عموم من وجه ولا يتكرر جزء واحد من الماهية بعينه فيها ولا تتركب
 من امرين متساويين ولا من اجناس وفصول غير متناهية لامتناعها
 بل تنتهي الى جنس عال وفصل سافل بسيطين (فصل في اقسام
 العرضيات) كل من الخاصة والعرض العام ان امتنع انفكاكه عن
 الماهية في احد وجوديهما الخارجي والذهني او في كليهما فهو عرض
 لازم لها ويسمى الاول لازم الوجود الخارجي كالحار للنار والثاني لازم
 الوجود الذهني كالكلبي للعنقاء والثالث لازم الماهية كالزوج للاربعة
 والا فعرض مفارق سواء فارق بالفعل كالضاحك بالفعل للانسان
 او لا كالمالح للبحر * ثم الخاصة اما شاملة لجميع افراد الماهية كالضاحك
 بالقوة او غير شاملة كالضاحك بالفعل وهي ايضا اما خاصة النوع
 كاتقدم واما خاصة الجنس كالتنفس للحيوان والمتحيز للجسم وخاصة
 الجنس عرض عام للذاتي الاخص منه وخاصة الذاتي الاخص
 خاصة الذاتي الاعم بدون العكس وقد تطلق الخاصة على قسم من
 العرض العام وهو ما يميز الماهية عن بعض ماعداها كالمتحيز للانسان
 والحيوان وتسمى خاصة مضافة وما تقدم خاصة مطلقة * فالعرض
 العام قسمان يميز للماهية في الجملة وغير يميز اصلاً كالشيء والممكن العام
 الشاملين للواجب والممكن والممتنع (تنبيه) اللزوم الخارجي
 هو امتناع انفكاكه اللازم عن وجود الملزوم في الخارج تحقيقاً كلزوم
 الحرارة للنار او تقدير اللزوم التحيز للعنقاء على تقدير وجودها

قوله ثم الانواع

قوله بعينه

قوله الى جنس

قوله كالكلبي

قوله كالمالح

قوله كالضاحك

قوله اما خاصة

في الخارج وال لزوم الذهني هو امتناع انفكاك اللازم عن وجود
 الملزوم في الذهن تحقيقا كلزوم الكلية للعقلاء او تقدير الكلزوم
 الجزئية لكنه الواجب تعالى على تقدير وجوده في اذهاننا وان لم يمكن
 وبين اللزومين عموم من وجه لتصادقهما في لوازم الماهيات
 وافتراق الخارجى في لوازم الوجود الخارجى والذهنى في لوازم
 الوجود الذهنى وكل منهما قد يكون بين مفهومين متصادقين وهو
 المعتبر في العرض اللازم وقد يكون بين غير متصادقين مفردين كانا كلزوم
 الحرارة للنار او مركبين كلزوم احدى القضيتين للآخرى
 والنتيجة للدليل او مختلفين كلزوم المعرفة لتعريفاتها وعلى التقادير
 فكل منهما ان احتاج الجزم به الى دليل فغير بين كلزوم تساوى
 الزوايا الثلث للقائمتين للمثلث وكلزوم النتائج للدالة الغير اليينة الانتاج
 كالشكل الثانى والثالث كما سيحىء والا فبين كلزوم الزوجية للاربعة
 خارجا وذهنا وقد يطلق اللزوم على اللزوم الين بالمعنى الاخص
 مما سبق وهو ما يكون العلم بالملزوم موجبا للعلم باللازم وكافيا في الجزم
 باللزوم بينهما كلزوم المعرفة لتعريفاتها والنتائج للدالة اليينة
 الانتاج والطرفين للاعراض النسبية والملكات للاعدام المضافة
 اليها مثل الجهل والعمى وهو المعتبر في الدلالة الالتزامية عند اهل
 المعقول واما عند اهل العربية فالمعتبر فيها اللزوم الذهنى في الجملة
 ولو بمعونة القرائن ولذا ادرجوا جميع المعانى المجازية الخارجة
 في المدلولات الالتزامية (الباب الثانى في قول الشارح) وهو قول
 يكتسب من تصوّره تصوّر شئ آخر اما بكنهه او بوجه يميزه عما عداه
 فالقول الكاسب يسمى معرفة اسم فاعل وتعريفا والمكتسب يسمى
 معرفة اسم مفعول فان كان بجميع الذاتيات المحضة وهو المركب
 من الجنس والفصل القرين فهو حدة تام كالحيوان الناطق للانسان
 والجوهر القابل للابعاد للجسم او ببعضها المحض كالفصل القريب
 وحده او مع الجنس البعيد فحد ناقص كالناطق للانسان والجوهر
 الحساس للحيوان وان لم يكن بالذاتى المحض فان كان بالخاصة مع الجنس

قوله مفردين

قوله على التقادير

قوله قول

قوله من تصوّره

قوله او ببعضها

القريب كالحيوان الضاحك للانسان او مع جميع الذاتيات كالحيوان
 الناطق الضاحك فرسم تام ويسمى الثاني رسما تاما اكمل من الحد التام
 والا فرسم ناقص ولو بالخاصة وحدها او مع العرض العام وان منع
 المتأخرون العرض العام بناء على زعمهم بان العرض مما اخذ في التعريف
 اما التمييز او الاطلاع على الذاتى والحق الجواز اذ الغرض الاصلى هو
 التوضيح ولذا جاز الرسم الاكمل وايضار بما يحصل به التمييز كما في
 قولهم في تعريف الانسان ماش على قدميه عريض الاطفار بادى البشرية
 مستقيم القامة فحاك بالطبع ومن قيل الرسم الناقص التوضيح بالمثل
 والتقسيم * ثم التعريف مطلقا اما حقيقى ان قصده تحصيل صورة جديدة
 او تنبيه ان قصده احضار صورة مخزونة ومنه التعريف اللفظى
 وهو تعيين معنى لفظ مبهم بلفظ اوضح منه في الدلالة وايضا التعريف
 مطلقا اما حقيقى ان كان تعريفا لما علم وجوده في الخارج كتعريف
 الانسان بواحد من الحدود والرسوم واما اسمى ان كان كاشفا عما يفهم
 من الاسم من غير أن يعلم وجوده في الخارج سواء كان موجودا
 في نفسه كتعريف شئ من الاعدان قبل العلم بوجوده او لم يكن موجودا
 فيه مع امكانه كتعريف العقاء او مع امتناعه كتعريف اجتماع الضدين
 وسائر الامور الاعتبارية وماهيات الاصناف اعتبارية حاصلة باعتبار
 العوارض المخصوصة مع الانواع فيكون تعريف الرومى بالانسان
 الابيض اسميا فالنوع الحقيقى جنس اعتبارى في الماهية الاعتبارية فلا
 اشكال بمحدودها على حدود الحدود * واعلم ان المعرفة مطلقا لا بد أن
 يكون معلوما قبل التعريف بوجه ما ولو باعم الوجوه لاستحالة التوجه
 نحو المجهول المطلق والتعريف يفيد علمابه بوجه آخر مطلوب (فصل)
 ويشترط في الكل كونه اجلى من المعرفة ومعلوما قبله اذ الكاسب علة
 يجب تقدمها على المعلول المكتسب فلا يصح التعريف بنفس الماهية
 المطلوبة كتعريف اللفظ باللفظ ولا بما هو اخفى منها كتعريف النار بما
 يشبه النفس في اللطافة ولا بما يساويها في المعرفة والجهالة كتعريف
 الروح بما يوجب الحس والحركة ولا بما لا يعلم قبلها سواء علم معها كما

قوله حاصلة

قوله فيكون

قوله فلا اشكال

قوله كتعريف الاب

قوله في نفس

قوله حتى

قوله مايجب

قوله لان انضمام

في التعريف بما يدور عليها دورا معيا كتعريف الاب بما يشتمل على الابن او بالعكس او بعدها كتعريف العلم بعدم الجهل او لا يعلم اصلا كما في التعريفات التي تدور عليها دورا اتقده مياقي نفس الامر وشرط المتأخرون في الكل مساواته للمعرفة صدقا فلا يصح بالمباين ولا بالاعم والاخص والحق جواز الاعم في الحد الناقص والاعم والاخص في الرسم الناقص فيما يحصل به الغرض من التعريف وان الحد التام مشروط بالمساواة صدقا ومفهوما حتى يبطل بمجرد الاحتمال العقلي بخلاف ما عداه وشرطوا فيه ايضا تقديم الجنس على الفصل لكنه عند البعض شرط الاولوية للصحة ويجب في الكل الاحتراز عن استعمال المجاز او المشترك من غير قرينة ظاهرة وعن الاكتفاء بالدلالة الالتزامية على ما يجب اخذه في الحدود ولا يمكن تعريف البسائط الابرسوم ناقصة ولا تعدد الحد التام لشيء واحد ولا تعريف الجزئي على وجه جزئي ولو بقيود كثيرة لان انضمام الكل الى الكل لا يفيد الجزئية وان امكن تعريفه على وجه كلي ينحصر فيه بحسب الخارج كتعريف الله تعالى بواجب الوجود (الباب الثالث في القضايا واحكامها * فصل) القضية كالتعريف والدليل اما ملفوظة وهي الجملة الخبرية الحاكية عن الواقع وقد سبقت واما معقولة هي معناها المؤلف من المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخبرية التي هي وقوع النسبة اولا ووقوعها بالقضية قول ملفوظ او معقول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فان حكم فيها بوقوع ثبوت شيء لشيء اولا ووقوعه سميت حمليّة والمحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا كقولنا زيد قائم او ليس بشيء والا سميت شرطية والمحكوم عليه مقدما والمحكوم به تاليا والشرطية ان حكم فيها بوقوع اتصال مضمون قضية بمضمون قضية اخرى اولا ووقوعه سميت متصلة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود او ليس احداهما عن الآخر اولا ووقوعه سميت منفصلة نحو اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا او ليس اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون التهار موجودا وكل من الحمليّة والمتصلة والمنفصلة اما موجبة ان حكم فيها

بوقوع النسبة واما سالبة ان حكم فيها بلا وقوعها فقد ظهر أن اجزاء
 كل قضية موجبة كانت اوسالبة ثلثة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة
 التامة الخبرية التي هي الوقوع في الموجبات واللا وقوع في السوالب
 واما نفس الثبوت والاتصال والانفصال المسماة بالنسبة بين بين فخارجة
 عن الاجزاء خروجه البصر عن العمى عند اهل التحقيق من القدماء
 ولا تنقد القضية مالم يتعلق بهذه الاجزاء الثلاثة ادراكات اربعة تصور
 المحكوم عليه بكنهه او بوجه صادق عليه مصحح للحكم عليه وتصور
 المحكوم به كذلك وتصور النسبة التامة الخبرية كذلك ثم الاذعان بها
 جازما او غير جازم ثابتا او غير ثابت مطابقا للواقع او غير مطابق وهذا
 الاذعان مشروط بهذه التصورات الثلاثة وهو على اطلاقه يسمى تصديقا
 وحكما وبشرط تعلقه بالوقوع يسمى ايجابا وايقاعا وبشرط تعلقه
 باللاوقوع يسمى سلبا واتزاعا وقد يطلق الايجاب والايقاع على الوقوع
 والسلب والاتزاع على اللاوقوع كما يطلق الحكم على كل منهما * واللفظ
 الدال على الوقوع او اللاوقوع ولو بالالتزام يسمى رابطة وهي في الحليات
 اما نفس المحمول المرتبط بنفسه كما في قام زيد او جزؤه كما في زيد قائم ابوه
 او خارج عنه كما في زيد هو الجسم وكادوات النفي في نحو لم يقيم زيد وليس
 زيد قائما وكذا كان زيد قائما وامثاله ومثل الاخير يسمى رابطة زمانية
 وفي الشرطيات ادوات الاتصال والانفصال وسلبهما فالقضية مطلقا
 ان اشتملت على الرابطة الخارجية تسمى ثلاثية كما تقدم والاقتنائية نحو
 زيد جسم وامثاله * واعلم ان الموضوع اما ذكرى هو ما يفهم من لفظ
 الموضوع كليا كان او جزئيا ويسمى عنوان الموضوع ووصفه في الكلي
 والافراد المندرجة تحته تسمى ذات الموضوع واما حقيقى هو ما يقصد
 بالحكم عليه اصاله فرما يختلفان في القضية فيما قصد الحكم على ذات
 الموضوع وكان العنوان مرأة للملاحظته نحو كل انسان او بعضه حيوان
 وربما يتحدان فيما اعداه مما كان الموضوع جزئيا حقيقيا او كليا قصد
 الحكم عليه نحو زيد عالم والانسان كلي وذات الموضوع ماصدق عليه
 العنوان بالفعل ولو في احد الازمنة عند الشيخ وهو الحق وبالامكان

قوله واما نفس

قوله المسماة

قوله ثم الاذعان

قوله اما نفس

قوله في زيد قائم

قوله ومثل

قوله صادق

قوله ولا يراد

قوله من الافراد

قوله وليس

قوله والمهملة

قوله الباقية

قوله على العهد

الذاتي عند الفارابي فقولنا كل مركوب السلطان فرس صادق بالاعتبار
الاول دون الثاني لامكان ركوبه على الحمار وصدق العنوان على ذاته
يسمى عقد الوضع وصدق المحمول عليه باحدى الجهات الاتية يسمى
عقد الحمل ولا يراد بالمحمول الافراد في القضايا المتعارفة بل في المنحرفات
نحو الانسان كل ناطق (فصل) الحملية مطلقا موجبة كانت او سالبة
ان كان موضوعها المذكورى جزئيا حقيقيا سميت شخصية ومخصوصة
نحو زيد او هذا عالم او ليس بعالم وان كان كليا فان كان الحكم على العنوان
من غير أن يقصد سرايته الى ذات الموضوع سميت طبيعية وان امكن
سرايته في نفسه نحو الانسان حيوان ناطق او كلئى او ليس بجنس
وان كان الحكم عليه مع قصد السراية الى ماتحته من الافراد الشخصية
او النوعية فان لم يبين فيها كمية الافراد كلا او بعضا سميت مهمة نحو
الانسان في خسر او ليس في خسر والاسميت محصورة ومسورة والدال
على الكمية سورا اما كلية ان حكم فيها على كل فرد واما جزئية ان حكم
فيها على بعض الافراد فالمحصورات اربع اشرفها الموجبة الكلية
وسورها نحو كل ولا تصدق الا فيما كان المحمول مساويا للموضوع
الذكرى او اعم منه مطلقا نحو كل انسان ناطق او حيوان ثم السالبة
الكلية وسورها نحو لا شئ ولا تصدق الا فيما كانا متباينين كلياً نحو لا شئ
من الانسان بفرس ثم الموجبة الجزئية وسورها نحو بعض وتصدق
فيما عدا المتباينين كلياً نحو بعض الحيوان انسان ثم السالبة الجزئية وسورها
نحو بعض ليس وليس كل وتصدق فيما لم يكن المحمول مساويا للموضوع
او اعم منه مطلقا نحو بعض الحيوان ايس بانسان فكل من الكليتين اخص
مطلقا بحسب التحقق من الجزئية الموافقة لها في الكيف اعنى الايجاب
والسلب ومباينة للجزئية المخالفة لها فيه وبين الكليتين مباينة كلية وبين
الجزئيتين عموم من وجه والمهملة في قوة الجزئية والشخصية في حكم
الكلية ولا استعمال للطبيعات في العلوم الحكيمة الباقية عن احوال اعيان
الموجودات (فائدتان) احديهما ان لام التعريف في نحو قولك الانسان
كذا ان حملت على العهد الخارجى الشخصى كانت قضية شخصية

قوله او من حيث

وان حلت على الجنس من حيث هو هو كانت طبيعية او من حيث تحققه في ضمن الافراد مطلقا كانت مهمة او في ضمن كل فرد كما هو الاستغراق كانت كلية او في ضمن البعض الغير المعين كما هو العهد الذهني كانت جزئية فهي على الاخيرين سور وثانيتها ان كلمة كل قد تستعمل افرادا يراد به كل فرد من الافراد الممكنة المحققة في الخارجيات او المقدرة في الحقيقات او من الافراد الذهنية في الذهنيات كما اذا اضيفت الى التكرة فحينئذ تكون سورا كما سبق وقد تستعمل مجموعا يراد به مجموع الاجزاء كما اذا اضيفت الى المعرفة نحو كل الرمان اكلته فحينئذ لا تكون سورا بل عنوان الموضوع كما في قولك مجموع افراد الانسان فان اريد المجموع المشخص كانت شخصية او كل مجموع او بعضه كانت كلية او جزئية على حسب الارادة (فصل) المحلية مطلقا ان حكم فيها بوقوع الثبوت الخارجي او لا

قوله باعتبار

وقوعه للموضوع باعتبار مكانه ووجوده في الخارج تحقيقا ولو في احد الازمنة سميت خارجية كما في كل نار حارة او تقديرا سميت حقيقية كما في هذا المثال وكما في كل غنقاء طائر بمعنى كل ما لو وجد من الافراد الممكنة كان نارا او غنقاء بالفعل هو على تقدير وجوده في الخارج يكون حارا او طائرا في الخارج وان حكم فيها بوقوع الثبوت الذهني او لا وقوعه لما اعتبر وجوده في الذهن تحقيقا ولو في احد الازمنة او تقديرا سميت

قوله سواء كان

ذهنية سواء كان موضوعها ممكنا يوجد في الازهان بلا فرض كقولنا زيد ممكن واربعة من الممكنات زوج وتسمى ذهنية حقيقية او متمتعا يحتاج وجوده في الذهن الى الفرض كالحكم على المحالات نحو زوجية الخمسة متصورة واجتماع النقيضين محال وتسمى ذهنية فرضية فقولك اجتماع النقيضين بصير مثلا ان كان بمعنى ان الاجتماع الموجود المحقق في الخارج بصير في الخارج كان موجبة خارجية كاذبة واذا سلبته بذلك المعنى كان سالبة خارجية صادقة لاستحالة كذب النقيضين معا وان كان بمعنى ان الاجتماع الممكن في ذاته هو على تقدير وجوده في الخارج يكون بصيرا في الخارج كان موجبة حقيقية كاذبة واذا

قوله واذا سلبته

قوله فالوجود

قوله ولذا وقع

قوله فعل محقق

قوله نحو كل

قوله وسلب العوارض

سلبته بذلك المعنى كان سالبة حقيقية صادقة وان كان بمعنى ان الاجتماع
الموجود في الذهن تحقيقا او فرضا بصير في الذهن كان موجبة ذهنية
كاذبة واذا سلبته بذلك المعنى كان سالبة ذهنية صادقة فالوجود المعتبر
في موجبة كل نوع منها معتبر في سالبته ايضا ولذا وقع التناقض بينهما
والوجود المعتبر مع موضوع الخارجية هو الوجود الخارجي المحقق ولو
في احد الازمنة ومع موضوع الحقيقة هو الوجود الخارجي المقدّر بالاعم
من المحقق ومن المفروض الغير المحقق ابدا ومع موضوع الذهنية هو
الوجود الذهني المحقق ولو في احد الازمنة او المفروض الغير المحقق
فيه ابدا والمراد من الفرد المفروض ما فرض وجوده حال كونه فردا
للغنوان فيدخل الحمار في مركوب السلطان في الحقيقة والذهنية لا
في الخارجية اذ الفعل الذي اعتبره الشيخ في عقد الوضع فعل محقق
في الواقع في الخارجية واعم منه ومن الفعل الفرضي في الحقيقة
والذهنية فالموجبات الكلّيات من الخارجية والحقيقة والذهنية كل
منها اعم من وجه من الآخرين لصدق الكل فيما كان الموضوع
موجودا في الخارج والذهن والمحمول ثابتا له في الوجودين نحو كل
انسان حيوان وكل اربعة زوج وصدق الخارجية بدونهما فيما انحصر
الغنوان والحكم في الخارج في بعض افراده الممكنة نحو كل مركوب
السلطان فرس اذا انحصرا في الفرس وصدق الحقيقة بدونهما فيما
كان الموضوع مقدّرا محضا والمحمول من عوارض الوجود الخارجي
نحو كل عتقاء يطير وصدق الذهنية بدونهما فيما كان المحمول من
المعقولات الثانية نحو كل انسان ممكن وكذا بين تقاضها اعني السوالب
الجزئية الخارجية والحقيقة والذهنية لصدق الكل في سلب بعض
الانواع عن بعض وسلب العوارض عن غير موضوعاتها نحو بعض
الفرس ليس بانسان او ضاحك لا في الخارج ولا في ذهن من الازدهان
وصدق الخارجية بدون الحقيقة في سلب عوارض الوجود الخارجي
عن الموضوع المدوم في الخارج نحو بعض العتقاء ليس بصيرا في الخارج
وبدون الذهنية في سلب عوارض الوجود الذهني عن موضوعاتها

نحو بعض العنقاء ليس بممكن في الخارج وصدق الحقيقة بدون الخارجية
 في مثل بعض المركوب ليس بفرس وبدون الذهنية في مثل بعض
 العنقاء ليس بممكن في الخارج وصدق الذهنية بدونهما في سلب عوارض
 الوجود الخارجى عن موضوعاتها نحو ليس بعض النار بحارة في الذهن
 واما الموجبات الجزئيات فان الخارجية اخص مطلقا من الحقيقة وهو
 ظاهر ونقيضها بالعكس لما سبق وكل من الخارجية والحقيقة اعم من
 وجه من الذهنية لصدق الكل في نحو بعض الانسان حيوان وصدقهما
 بدون الذهنية في نحو بعض النار حارة وبالعكس في نحو بعض الانسان
 ممكن وكذا بين نقيضيهما اعنى السالبتين الكليتين الخارجية والحقيقة
 وبين نقيضها اعنى السالبة الكلية الذهنية ويظهر ذلك بالامثلة السابقة
 في بيان العموم من وجه بين السوالب الجزئية لصدقها سوالب كليات
 ايضا غير مثال المركوب (فصل في العدول والتحصيل) الحلية مطلقا
 ان كان طرفاها وجوديين لفظا ومعنى تسمى محصلة نحو الانسان حيوان
 اوليس بفرس والافعدولة الموضوع او المحمول والطرفين نحو اللاحى
 جماد والعقرب لاعالم او اعمى وقد تخص المحصلة بالموجبة منها وتسمى
 السالبة بسيطة والفرق بين الموجبة المعدولة المحمول وبين السالبة
 البسيطة لفظى ومعنوى اما اللفظى فان الغالب في العدول مثل لا وغير
 وفي السلب مثل ليس بتقديم رابطة الانجاب على اداة السلب في
 المعدولة نحو زيد هو ليس بقائم وتأخيرها في البسيطة نحو زيد ليس
 هو بقائم وبهذا يفرق بين موجبة الشرطيات وسالبتها واما المعنوى
 فان المعدولة حاكمة بوقوع ثبوت المحمول المدعى وهو ربط السلب
 والبسيطة حاكمة بلا وقوع المحمول الوجودى وهو سلب الربط وايضا
 السالبة البسيطة من كل نوع من الخارجية والحقيقة والذهنية اعم مطلقا
 من موجبة المعدولة المحمول لان صدق موجبة كل نوع يتوقف على
 تحقق الوجود المعبر مع موضوعه في الواقع بخلاف سالبته فيصدق السالبة
 البسيطة من الخارجية مع موجبتها المعدولة المحمول فيما وجد الموضوع
 في الخارج تحقيقا وانفك عنه المحمول فيه نحو كل انسان ليس بفرس

قوله وهو ظاهر

قوله ونقيضها

قوله وكذا بين

قوله ويظهر

قوله بتقديم

قوله يتوقف

اولا فرس وبدونها فيما عداه سوله امكن الموضوع ولم يوجد في الخارج
تحقيقا نحو لاشئ من الغناء بحجم في الخارج او لم يمكن نحو ليس شريك
البارى تعالى بصيرا في الخارج ومن الحقيقة مع موجبتها المعدولة فيما
امكن الموضوع وانفك عنه المحمول على تقدير وجوده في الخارج نحو
الغناء او الفرس ليس بكتاب او لا كاتب في الخارج وبدونها فيما لم يمكن
كما في سلب العوارض الخارجية عن المحالات نحو لاشئ من الشريك
ببصير في الخارج ومن الذهنية الحقيقية مع موجبتها المعدولة فيما وجد
الموضوع بذاته في الذهن تحقيقا او تقديرا وانفك عنه المحمول فيه نحو
الاربعة ليست بفرد او لا فرد في الذهن وبدونها فيما لم يوجد في الذهن
بذاته بل بواسطة الفرض نحو لاشئ من المحالات ببصير في الذهن
او بموجود في نفسه ومن الذهنية الفرضية مع موجبتها المعدولة فيما وجد
الموضوع في الذهن بواسطة الفرض وانفك عنه المحمول فيه كما في هذا
المثال وبدونها فيما لم يوجد في الذهن اصلا نحو لاشئ من المعدوم المطلق
بمعلوم ولذا قالوا السالبة البسيطة والمعدولة المحمول متلازمان فيما وجد
الموضوع وكذا السالبة المعدولة المحمول اعم مطلقا من الموجبة المحصلة
ومتلازمة معها فيما وجد الموضوع نحو ليس الانسان لانا طاقا ولا انسان
ناطق (تنبيه) قد يحكم بثبوت حكم السالبة لموضوعها كان يقال اجتماع
النقيضين هو ليس بصيرا بمعنى انه متصف بعدم البصر وسماها المتأخرون
موجبة سالبة المحمول وحكموا بانها مساوية للسالبة البسيطة واعم من
الموجبة المعدولة المحمولة حيث تصدق عند عدم الموضوع ايضا دون
المعدولة المحمول لكنها في التحقيق موجبة معدولة المحمولة من الذهنية
فيقتضى صدقها وجود الموضوع في الذهن حال اعتبار الحكم ان انا فان
وان ساعة فساعة وان دائما فدائم وهكذا بخلاف السالبة الذهنية
وان توقف انعقاد الكل على وجود الموضوع في الذهن حال الحكم
(فصل) الحلية مطلقا لا بد لنسبتها الايجابية او السلبية من كيفية
الضرورة واللا ضرورة والدوام واللا دوام والفعل والامكان
في نفس الامر وتلك الكيفية تسمى مادة القضية فان لم يبين في الحلية

قوله فيما وجد

قوله لاشئ

قوله لكنها

قوله انعقاد

كيفية النسبة تسمى مطابقة كالامثلة السابقة والا فوجهة ومابه البيان
من اللفظ الدال على الكيفية او حكم العقل بها مطابقين للمادة او غير
مطابقين جهة وكذب الموجهة كما يكون بعدم مطابقة النسبة للواقع
يكون بعدم مطابقة الجهة للمادة فالوجهة ان حكم فيها بضرورة النسبة
التامة الخيرية مادام ذات الموضوع موجودا او معدوما في الخارج
تحقيقا في الخارجية او تقديرا في الحقيقية او في الذهن في الذهنية تسمى
ضرورة مطابقة نحو كل انسان حيوان او ليس بفرس بالضرورة مادام
موجودا ولا شيء من المحالات ببصير في الخارج بالضرورة مادام معدوما
فيه او بضرورتها مادام وصف الموضوع فشرطه عامة اما بمعنى
ان النسبة ضرورية بشرط الوصف ووقته وان لم يكن نفس ذلك الوصف
ضروريا للذات في وقته نحو كل كاتب متحرك الاصابع او ليس بساكنها
بالضرورة مادام كاتب اي بشرط الكتابة في ذلك الوقت او بمعنى انها
ضرورية في وقت الوصف وان لم يكن للوصف مدخل في الضرورة
نحو كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتب في المعنيين عموم من وجه
اذ يتفارقان في هذين المثالين ويصدقان معا فيما كان العنوان الذي له
مدخل في الضرورة ضروريا للذات في وقته نحو كل انسان حيوان وكل
منخسف مظلم او بضرورتها في وقت معين عينه الحاكم من بين اوقات
الموضوع فوقية مطلقة او في وقت مالم يعينه وان كان متعينا في نفسه
فتشترط مطلقة نحو كل قمر منخسف او ليس بمضيء بالضرورة وقت
الحيولة او في وقت ما من اوقاته او بدوامها مادام الذات فدائمة مطلقة
كمثال الضرورية او مادام الوصف فعرفية عامة كمثال المشروطة
او بفعليتها بمعنى خروجها الى الفعل ازلا وابد او في احدا لازمة ولو مرة
فطلقة عامة نحو كل حيوان متنفس بالفعل او بإمكانها بمعنى سلب الضرورة
الذاتية عن جانبها المخالف لها فممكنة عامة نحو كل انسان كاتب بالامكان
العام وهذه الثمانية هي البسائط المشهورة واعم الجهات الامكان العام
ثم الاطلاق العام ثم الدوام واخصها الضرورة لكن الضرورة الوصفية
بكل من المعنيين اعم من وجه من الدوام الذاتي وان كان اخص مطلقا

قوله مادام

قوله بشرط الوصف

قوله فيما كان

قوله كل منخسف

قوله وبدوامها

قوله ازلا وابد

قوله كل انسان

من الدوام الوصفي وكل من الضرورتين الوقيتين اعم من وجه من الدوامين
واما النسبة بين الضرورتين والدوامين فالضرورة بشرط الوصف اعم
من وجه من سائر الضرورات وما في جميع اوقات الذات من الضرورة
والدوام اخص مطلقا بما في بعضها كما ان ما في وقت مخصوص اخص
مطلقا بما في مطلق الوقت وقد تقيد باللادوام الذاتي المشروطة والعرفية
العامة فتسميان مشروطة خاصة وعرفية خاصة نحو كل كاتب متحرك
الاصابع بالضرورة اودائما مادام كاتباً لا دائماً بحسب الذات والوقيتان
المطلقتان والمنطقة العامة تسمى وقتية ومنتشرة ووجودية لادائمة نحو
كل قمر منخفض بالضرورة وقت الحيلولة او في وقت ما او بالفعل لادائماً
وقد تقيد المطلقة العامة والممكنة العامة باللاضرورة الذاتية في الجانب
الموافق فتسميان وجودية لاضرورية وممكنة خاصة نحو كل حيوان
متنفس بالفعل او بالامكان العام لاللاضرورة الذاتية وكثيرا ما يكتفى
في الممكنة الخاصة بعبارة اخرى بان يقال كل حيوان متنفس بالامكان
الخاص لان المكان الخاص هو سلب الضرورة الذاتية عن طرفي
النسبة معا وهذه السبع مركبات من حكيمين بسيطين متوافقين في الموضوع
الحقيقي والمحمول والكمية من الكلية والجزئية متخالفين في الكيفية
من الايجاب والسلب لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة
الى ممكنة عامة موافقتين للبسيطة المقيدة بهما في الموضوع والمحمول
والكمية ومخالفتين لها في الكيفية * واعلم ان ههنا موجّهات اخرى بما
يحتاج اليها في ابواب التناقض والعكس والاختلافات فان الحملية
ان حكم فيها بفعلية النسبة في وقت معين فتسمى مطلقة وقتية
او في وقت ما مطلقة منتشرة او في بعض اوقات وصف الموضوع
حينية مطلقة وان حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الجانب
المخالف فتسمى حينية ممكنة او بسلب الضرورة في وقت معين عنه
فممكنة وقتية او في وقت ما ممكنة دائمة وهذه الست بسائط غير مشهورة
وقد تقيد الحينية المطلقة باللادوام الذاتي فتسمى حينية لادائمة وهذه
مركبة غير مشهورة ويمكن مركبات اخرى يمكن تقييد ما عدا الضرورية

قوله في الموضوع

قوله وماعدا
قوله او المنتشرة

قوله نحو

قوله بشرط

باللاضرورة الذاتية وماعدا الدائمين باللاادوام الذاتي كما امكن تقييد
ماعدا المشروطة العامة باللاضرورة الوصفية وماعدا العامين باللاادوام
الوصفي وماعدا الوقية او المنتشرة المطلقة باللاضرورة الوقية المعينة
او غير المعينة وان لم يعتبروا جميعها (تنبيه) الضرورة تطلق عندهم
على الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع وهي الوجوب الذاتي الذي
هو أن يكون ذات الموضوع وماهيته آية عن انفكالك النسبة بحيث لو فرض
الانفكالك انقلبت الى ماهية اخرى فسلب الفردية واجب لذات الاربعة
والا انقلبت الى ماهية واحد من الافراد دون ثبوت الزوجية لها اذ لو فرض
انفكالك الزوجية لم يلزم الانقلاب بل غاية ما لزم ان لا تكون موجودة في شيء
من الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود في احدهما مقتضى
ماهيتها فالوجوب بهذا المعنى انما يتحقق في الايجاب المتوقف على وجود
الموضوع حيث يكون الموضوع واجب الوجود نحو الله تعالى عالم او حي
بالضرورة بخلاف السلب الغير المتوقف عليه ولذا كان ضرورة سلب
الفردية عن الانسان مثلاً وجوباً ذاتياً اذ لا يكون فرساً بالضرورة سواء
وجد في الخارج او في الذهن او لم يوجد في شيء منهما ولم يكن ضرورة
ثبوت ذاتياته وسائر لوازمه وجوباً ذاتياً وتطلق على الضرورة بشرط
المحول الواقع نحو زيد قائم بالضرورة بشرط كونه قائماً بالفعل او ليس
بقاعد بالضرورة بشرط ان لا يكون قاعداً بالفعل اذ الممكن بعد تحققه
بعلة الموجبة في وقت لا يمكن ان لا يقع في ذلك الوقت وان كان فعلاً
اختيارياً لا يجب ايقاعه على الفاعل في ذلك الوقت فهو بشرط ايقاعه
ضروري في ذلك الوقت لا بدونه فالضرورة بشرط المحمول مساوية
للفعل فلهم ضرورات ست الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع والضرورة
الذاتية اعني الضرورة في جميع اوقات الذات والضرورة الوصفية
والضرورة الوقية المعينة والضرورة الوقية الغير المعينة والضرورة
بشرط المحمول ومطلق الوجوب كمطلق الضرورة شامل للكل
والوجوب الذاتي مختص بالاولى والوجوب بالغير بماعداها فان سلب
عن الطرفين المخالف للضرورة بمعنى الوجوب الذاتي فالامكان ذاتي

او مطلق الضرورة فالامكان وقوعى ويسمى امكانا بحسب نفس الامر
او الضرورة الذاتية فالامكان عامى او الضرورة الوصفية فالامكان
حينئذى او الضرورة الوقتية المعينة فالامكان وقتى او الضرورة فى وقت ما
فالامكان دوائى وكل منها اما امكان عام كما سبق واما خاص ان سلب
الضرورة المأخوذة فى مفهومه عن الطرفين ويسمى الخالص من العامى
امكانا خاصيا ومن الوقوعى امكانا استقباليا اذ لا يمكن سلب مطلق
الضرورة الشاملة للضرورة بشرط المحمول عن الطرفين الا بالنسبة
الى زمان الاستقبال كقيام زيد وعدم قيامه غدا وهو الامكان الصرف
الخالى عن جميع الضرورات بخلاف البواقى فان احدى طرفيها قد يشتمل
على ضرورة ما واكلها الضرورة بشرط المحمول وقد يطلق الامكان
على سلب الضرورة الذاتية والوصفية والوقتية عن الطرفين وان وجدت
الضرورة بشرط المحمول فى احدهما ويسمى امكانا خاصا (فصل)
الشرطية ان حكم فيها بوجوب اتصال التالى للمقدم او انفصاله عنه
لعلاقة معلومة توجيبه كعلية المقدم للتالى فى المتصلة او لنقيضة فى المنفصلة
او معلوليته لاحدهما او معلوليتهما لعلة واحدة او بسلب ذلك الوجوب
سميت المتصلة لزومية نحو كلما كانت الشمس طالعة يلزم او يكون
النهار موجودا او لا يلزم ان يكون الليل موجودا والمنفصلة عنادية نحو
لا محالة اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا او ليس اما
ان يكون زوجا او منقسما بمتساويين وان حكم فيها باتفاق الاتصال
او الانفصال من غير علاقة مشعور بها او بسلب ذلك الاتفاق سميتا
اتفاقيتين نحو كلما كان الانسان ناطقا فالفرس صاهل واما ان يكون
الانسان موجودا واما ان يكون العنقاء موجودا فالتصلة الاتفاقية بهذا
المعنى ما يحكم فيه باتفاق التالى للمقدم فى الصدق المحقق بالفعل او بسلب
ذلك الاتفاق ويسمى اتفاقية خاصة وقد يطلق على المعنى الاعم وهو
ما يحكم فيه باتفاق صدق التالى تحقيقا لصدق المقدم فرضا وان لم تصدق
فى نفسه او بسلب ذلك الاتفاق وتسمى اتفاقية عامة كما فى قولنا كلما كان
الفرس كاتب فالانسان ناطق ثم المنفصلة مطلقا ان كانت حاكمة

قوله وهو

قوله واقلها

قوله كعلية

قوله باتفاق

قوله في الصدق

قوله والكل

قوله كل من

قوله العدد اما

بالانفصال في الصدق والكذب معا او بسلب ذلك الانفصال سميت
بمنفصلة حقيقية كما سبق او في الصدق فقط او بسلبه سميت مانعة الجمع
نحو اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا او في الكذب فقط او بسلبه
سميت مانعة الخلو نحو اما ان يكون هذا الشيء لا حجرا ولا شجرا وقد
يطلق الاخيران على المعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية بحذف
قيد فقط عنها ويجرى جميع الاقسام الثلاثة في الحلية المرددة المحمول
بل في مطلق التزديد اذ التزديد كما يكون بين القضايا كما في المنفصلات يكون
بين المفردات المحمولة على شيء كما في الحليات المرددة المحمول وفي التقسيمات
وغير المحمولة كما في سائر القيود والكل لا يخلو عن احدها في الاغلب وقد
يكون كل من هذه المنفصلات ذات اجزاء ثلاثة فصاعدا نحو العدد
اما زائدا وناقصا او مساويا بخلاف المتصلات ثم الحكم في الشرطية مطلقا
ان كان على جميع الازمان والاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وان
كانت متمتعة في نفسها فكلية اما موجبة وسورها في المتصلات نحو كلا
ومهما ومتى وفي المنفصلات نحو دائما والبتة واما سالبة وسورها فيهما
نحو ليس البتة ودائما ليس او على بعضها المطلق الجزئية اما موجبة
وسورها فيهما نحو قد يكون واما سالبة وسورها فيهما نحو قد لا يكون
او على بعضها المعين فشخصية نحو اذا حلت الشمس بنقطة الحمل
في السنة الآتية كان كذا والافهملة كالمصدرة بلفظ ان واذا ولابدون
تعيين الوضع لانها للاهمال هناك فيجربى فيها المحصورات الاربع
وما في حكمها ايضا لكن فيها باعتبار ازمان المحكوم عليه واوضاعه
وفي الحليات باعتبار افراده وانما تصدق الموجبة الكلية من المتصلة
فيما كان التالي مساويا للمقدم او اعم منه مطلقا ومن مانعة الجمع فيما كان
بينهما تبين كلي ومن مانعة الخلو فيما كان بين تقيضيهما تبين كلي والسالبة
الجزئية من كل نوع منها تصدق في مادة لم تصدق فيها موجبة الكلية
وانما تصدق السالبة الكلية من المتصلة فيما كان بينهما تبين كلي
ومن مانعة الجمع فيما كان بينهما مساواة ومن مانعة الخلو فيما كان بين
تقيضيهما مساواة والموجبة الجزئية من كل نوع منها تصدق في المواد

التي كذب فيها سالبة الكلية وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان اما
 حديتان كالامثلة المتقدمة او متصلتان نحو كلما ثبت انه كلما كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود يلزم انه كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس
 طالعة او منفصلتان نحو كلما ثبت انه دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا
 او فردا يلزم انه دائما اما ان يكون مقسما بمتساويين او لا يكون
 او مختلفان فهذه ستة اقسام الا ان ادوات الاتصال والانفصال اخرجهما
 عن حدة القضية بالفعل وهما ايضا اما صادقتان نحو كلما كان زيد انسانا
 كان حيوانا او كاذبتان نحو كلما كان زيد فرسا كان صاهلا او مختلفتان
 بان يكون المتقدم كاذبا والتالي صادقا نحو كلما كان زيد فرسا كان حيوانا
 او بالعكس كمكس الاخير مستويا لكن الموجبة الكلية من المتصلة للزومية
 لاتصدق في الرابع بل مختصة بالثلاثة الاول كما ان مطلق الاتفاقية الموجبة
 الكلية او الجزئية منها مختصة بالصادقين او بتال صادق ومطلق
 الموجبة كلية كانت او جزئية عادية كانت او اتفاقية من المنفصلة
 الحقيقية مختصة بالمختلفتين ومن مانعة الجمع مختصة بغير الصادقين ومن
 مانعة الخلو بغير الكاذبتين وايضا طرفاها كطرفي المحصلة والمعدولة
 اما موجبتان كما سبق او سالتان نحو كلما لم تكن الشمس طالعة لم يكن
 النهار موجودا او مختلفتان نحو كلما كانت طالعة لم يكن الليل موجودا
 ولا عبرة في ايجاب الشرطية وسلبيها بايجاب الاطراف وسلبيها ايضا بل
 بوقوع الاتصال والانفصال ولا وقوعهما فالحكم يلزم السلب بايجاب
 و بسلب اللزوم سلب وقد اشير الى الفرق اللفظي بتقديم اداة السلب
 على اداة الشرط في السالبة نحو ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل
 موجود (تنبيه) كل حكيم لا يلزم من فرض اجتماعهما في الواقع محال
 فينبغي لزوم جزئي على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع وجوده
 مع الاخر وان لم يجتمعا في الواقع اصلا كوجود الانسان ووجود العنقاء
 فلا يصدق هناك السالبة الكلية من اللزومية وان صدقت من الاتفاقية
 وكل حكيم لا يلزم من فرض انفكاك احدهما عن الاخر محال فليس
 بينهما لزوم كلي وان لم ينفك احدهما عن الاخر ابدا كناطقية الانسان

قوله لكن

قوله لا تصدق

قوله مختصة

قوله بغير

قوله بتقديم

قوله هو وضع

قوله فلا يصدق

قوله وكذا الكلام

قوله كلما تحقق

قوله فسفسطة

قوله وهو غير

قوله هو السالبة الجزئية

قوله هو الممكنة العامة

وناهية الحمار لجواز الانفكاك على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع وجوده بدون الآخر فلا تصدق هناك الموجبة الكلية من اللزومية وان صدقت من الاتفاقية وكذا الكلام في العنادية الكلية والجزئية وما قال الكاتب من ان بين كل شيئين حتى التقيضين لزوما جزئيا يبرهان من الشكل الثالث بان يقال كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما وكما تحقق النقيضان تحقق الآخر فقد يكون اذا تحقق احدا النقيضين تحقق النقيض الآخر فسفسطة لان الاصغر والاكبر ان قيدا بقيد وحده فسدت المقدمةتان وان قيدا بقيد مع الآخر اوفى ضمن المجموع صحتا وصحت النتيجة لكن اللازم حينئذ قد يكون اذا تحقق احدا النقيضين مع الآخر تحقق الآخر معه وهو غير المطلوب وكذا اذا لم يقيد بقيد لان المقدمة متين حينئذ انما تصدقان اذا انصرف المطلق الى القيد الثاني فهما مقيدان به معنى والابلل انعكاس الموجبة الكلية للزومية الى الموجبة الجزئية للزومية وستوضح (فصل في التناقض) وهو اختلاف القضيتين بالانجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته امتناع صدقهما معا وكذبهما معا ويشترط التناقض في الكل باتحاد القضيتين في المحكوم عليه الذكري والمحكوم به وقيودهما الملحوظة بأسرها واختلافهما في الكيف والجهة وفي المحصورات معهما باختلافهما في كمية المحكوم عليه لكذب الكليتين وصدق الجزئيتين معا فيما كان الموضوع او المقدم اعم نحو كل حيوان انسان ولاشئ من الحيوان بانسان وبعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان ونحو كلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ودائما ليس اذا كانت مضيئة فالشمس طالعة وقد يكون اذا كانت مضيئة كانت طالعة وقد لا يكون فالتناقض للموجبة المخصوصة هو السالبة المخصوصة وبالعكس وللموجبة الكلية هو السالبة الجزئية وللسالبة الكلية هو الموجبة الجزئية واما بحسب الجهة فالتناقض للضرورة هو الممكنة العامة المخالف لها في الكيف وللدائمة هو المطابقة العامة والمشرطة العامة هو الحينية الممكنة والعرفية العامة هو الحينية المطلقة وللوقية المطلقة هو الممكنة الوقية والمنتشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة * واما تناقض المركبات فهو المفهوم

المردد بين نقيض جزئها فقيض قولك كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً دائماً قولك اما بعض الكتاب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان الحقيقي واما بعض الكتاب متحرك الاصابع بالدوام الذاتي ويسهل ذلك بعد تحقيق نقائص البسائط على ماسبق لكن التردد في نقائص المركبات الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد بمعنى ان كل فرد لا يخلو عن حكمي نقيضيهما على ان يكون حملية كلية مرددة المحمول بالنسبة الى نفس النقيضين القضيتين الكليتين على ان يكون منفصلة مانعة لخلو كما في نقائص المركبات الكلية لان تلك المنفصلة كاذبة مع الجزئية المركبة فيما كان المحمول ثابتاً لبعض الافراد دائماً مسلوباً عن البعض الآخر دائماً كما في بعض الجسم حيوان بالفعل دائماً وهو كاذب مع كذب قولنا اما لاشيء من الجسم بحيوان دائماً واما كل جسم حيوان دائماً بخلاف تلك الحملية المرددة المحمول اذ كل جسم لا يخلو عن دوام الحيوانية او دوام اللا حيوانية فهي صادقة مع كذب الاصل ونقيض كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية موافق له في ذلك النوع ومخالف له في الكيف والكم كما ان نقيض الشرطية موافق لها في الجنس من الاتصال والانفصال وفي النوع من اللزوم والعناد والاتفاق ومخالف له في الكيف والكم جميع ذلك بناء على ان نقيض كل شيء في الحقيقة رفعه وان اطلقوه مجازاً على ما يساوي النقيض الحقيقي ولذا جعلوا الاطلاق العام نقيضاً للدوام الذاتي مع ان نقيضه الحقيقي رفع الدوام وقد يطلق التناقض على اختلاف المفهومين المفردين عدولاً وتحصيلاً بحيث لا يصدقان معاً على شيء واحد ولا يرتفعان معاً عن موجود في طرف الثبوت وان جاز ارتفاعهما عن المعدوم فيه كالانسان والانسان فيسمى كل منهما نقيضاً للآخر كما سبق في باب الكلليات واما النقيضان بالمعنى الاول فلا يجتمعان ولا يرتفعان لاعتنا موضوع موجود ولا عن موضوع معدوم (فصل في العكس المستوي) وهو تبديل احد جزئي القضية بالآخر مع بقاء كيف الاصل وصدقه في جميع المواد وقد يطلق على اخص القضايا اللازمة للاصل الخاصة

قوله كما في
قوله وهو كاذب
قوله بخلاف

قوله وقد يطلق

بالتبديل ولا اعتبار لعكس التفصلات لعدم امتياز احد جزئها
 عن الآخر بالطبع ولا فائدة في عكس الاتفاقيات فالمعتبر المفيد ليس
 الا عكس الحليات والمتصلات اللزومية فالموجة كلية كانت او جزئية
 لا تنعكس الى موجبة كلية لصدق الاصل بدونها فيما كان المحمول
 او التالى اعم نحو كل انسان حيوان وكلما كانت الشمس طالعة فالمسجد
 مضى ولا يصدق عكسهما الكلى بل الى موجبة جزئية فقط فن
 الدائمين والعامين تنعكسان الى حينية مطلقة فاذا قلت كل انسان
 او بعضه حيوان باحدى الجهات الاربع من الضرورة والدوام مادام
 الذات او مادام الوصف ينعكس الكل الى قولنا بعض الحيوان انسان
 بالفعل حين هو حيوان ومن الخاصتين الى حينية لادائمة ومن الوقتيتين
 والوجوديتين والمطلقة العامة الى مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين
 على مذهب الشيخ في عقد الوضع والسالبة الكلية تنعكس الى نفسها فن
 الدائمين الى اديمة كلية ومن العامين الى عرقية عامة كلية ومن الخاصتين
 الى عرقية عامة كلية مقيدة باللادوام الذاتى فى البعض وهذه
 هى القضايا الست المنعكسة السوالب ولا عكس للبواقي التسع والسالبة
 الجزئية لا عكس لها الا فى الخاصتين تنعكس فيهما الى العرقية الخاصة
 الموافقة لهما فى الكيف والكم وانعكاس القضايا الى عكوسها عكسا
 مستويا او عكس نقيض ثابت بالخلف وهو أن يضم نقيض العكس
 الى الاصل لينتظم قياس منتج لمتنافى الاصل وعدم انعكاسها رأسا او الى
 ما هو اخص من عكوسها ثابت بالتخلف فى بعض المواد * فان قلت
 فلا عكس للموجة المتصلة ايضا لصدق الاصل بدون العكس فى قولنا
 كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما نعم على تقدير كون تحقق احدهما
 مع الآخر يصدق عكسه الجزئى لكن ذلك التقدير من الاوضاع المتمتع
 الاجتماع مع ذلك المقدم الممكن * قلت لما كان تالى الاصل مقيدا بقيد مع
 الآخر او فى ضمن المجموع كما عرفت كان ذلك التقدير من اجزاء
 المقدم المحال لامن الاوضاع المتمتع الاجتماع مع المقدم الممكن فلا
 اشكال (فائدة) لما كان مطلق العكس مستويا كان او عكس نقيض

قوله على مذهب

قوله كان ذلك

لازما للاصل فتى انعكس الاعم من بين هذه القضايا انعكس الاخص
 منها ايضا ومهما لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم (فصل)
 فى عكس التقيض هو عند القدماء جعل تقيض المحكوم به محكوما عليه
 وتقيض المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق والكيف وحكم
 الموجبات من الحملات والشرطيات ههنا حكم السوالب فى العكس
 المستوى وبالعكس فالموجة الكلية تنعكس الى نفسها فتقول كل انسان
 حيوان ينعكس الى قولنا كل لحيوان هو لانسان ولاعكس للموجة
 الجزئية الا فى الخاصتين تنعكس فيهما الى عرقية عامة جزئية والسالبة
 كلية كانت او جزئية تنعكس الى سالبة جزئية على التفصيل المذكور
 وعند المتأخرين هو جعل تقيض المحكوم به محكوما عليه وعين المحكوم
 عليه محكوما به مع بقاء الصدق دون الكيف حتى تكون عكس قولك
 كل انسان حيوان قولك لاشئ من اللاحيوان بانسان وحكم الموجبات
 ههنا ايضا حكم السوالب فى العكس المستوى لكن بدون العكس
 فالموجبات منعكسة الى ما انعكست اليه بالعكس المستوى واما السوالب
 فكلية كانت او جزئية تنعكس الى موجبة جزئية فمن الخاصتين الى
 حنية لادائمة ومن الوقتيتين والوجوديتين الى مطلقة عامة
 والشرطية الموجبة الكلية تنعكس الى سالبة كلية ولاعكس
 للبواقي من الحملات والشرطيات (الباب الرابع فى صورة الادلة
 والحجج) الدليل قول مؤلف من قضيتين فصاعدا يكتب من
 التصديق به التصديق بقضية اخرى ولو فى الادعاء ظاهرا سواء كان له
 استلزام كلى لتلك القضية بالذات او بواسطة مقدمة اجنبية او غريبة
 او لم يكن وسواء اكتسب منه اليقين كافى البراهين او الظن كافى الامارات
 او غيرها كافى السفسطة وتلك القضية المكتسبة تسمى مطلوبا ومدعى
 ونتيجة له وقد تطلق النتيجة على اخص القضايا اللازمة له والقضية
 التى يتوقف صحتها على صدقها تسمى مقدمة له سواء كانت جزءا
 منه كالصغرى والكبرى او خارجة عنه كالمقدمة الاجنبية او الغريبة
 وكالحكم الضمنى بايجاب الصغرى الشكل الاول وكلية كبراه ونحوها

قوله وبالعكس

قوله على التفصيل

قوله والشرطية

قوله ولاعكس

قوله ولو فى الادعاء

قوله وقد تطلق

قوله او يشار

وقد تخص المقدمة بالقضايا الاجزاء وقد تطوى بعضها لظهورها او يشار اليها بلفظ وصحة الدليل مشروطة بصحة مادته وصورته اما صحة الصورة فبان تكون مستجمعة لشرائط تذكرها بعد واما صحة المادة فبان تكون صادقة ومناسبة للمطلوب بحيث ينتقل من العلم بها مع الصورة الصحيحة الى العلم بالمطلوب فلا يصح المادة الغير المرتبطة كزوجية الاربعة بالنسبة الى حدوث العالم ولا المادة التي لا يمكن ان تعلم بالعلم المناسب للمطلب كالمقدمة الظنية في البرهان اذ لا يكتسب اليقين الا من اليقين ولا المادة التي لا تعلم قبل المطلوب سواء علمت معه كالمادة التي

قوله في الاستدلال

تدور عليه دورا معيا كافي الاستدلال باحد المتضايين على الآخر او علمت بعده كمواد الادلة المشتعلة على المصادرة بلا دور باطل

قوله كمواد

او لم يعلم اصلا كمواد الادلة التي تدور عليه دورا باطلا اذ العلم الكاسب علة يجب تقدها على المعلول المكتسب فالدليل اربعة اقسام قسم مستلزم للنتيجة بالذات وهو القياس وسيجيء تفصيله وقسم مستلزم بواسطة صدق المقدمة الاجنبية هي مقدمة خارجة عن الدليل غير لازمة لاحدى القضايا المأخوذة فيه في كل مادة كما في قياس المساواة

قوله في الظروف

كقولنا الدرة في الحق والحقة في البيت فالدرة في البيت بواسطة صدق ان ظرف ظرف في الظروف الخارجية وكما في الادلة المنتجة لنتيجة غير موافقة للمطلوب في الاطراف كقولنا كل انسان جسم لانه حيوان وكل حيوان حساس فانه انما يستلزم المدعى بواسطة صدق قولنا وكل حساس جسم وقد تكذب تلك المقدمة المشتعلة على الاكبر كما اذا سبق هذا الدليل لدعوى ان كل انسان رومي كما تكذب في قياس المساواة في نحو اجتماع القيصين في الذهن والذهن في الخارج وقسم مستلزم بواسطة المقدمة الغريبة هي مقدمة خارجة عن الدليل لازمة في كل مادة لاحدى القضايا المأخوذة فيه غير موافقة لها في الاطراف وهو الادلة المستلزمة بواسطة عكس النقيض نحو كل انسان جسم لانه حيوان وكل لا جسم هو لا حيوان فانه انما يستلزمه بواسطة عكس نقيض الكبرى ليرتد الى الشكل الاول وقسم

قوله هي مقدمة

قوله وقسم

غير مستلزم كلياً وإن استلزم العلم به الظن بالنتيجة بناء على أن حصول
الظن بالشيء من الشيء لا يتوقف على الاستلزام الكلي بينهما كما في
الظن بالمطر عند استقبال السحاب المظلم مع التخلف كثيراً ومن هذا
القسم الاستقراء الناقص وهو الاستدلال على الحكم الكلي بتبع أكثر
جزئياته كقولك كل حيوان غير التماسيح يحرث فكذلك الأسفل عند المضغ
لأن الإنسان كذلك والفرس وغيرها مما رأينا من الحيوانات كذلك
ومنه التمثيل المسمى عند الفقهاء قياساً وهو أثبات حكم في شيء لوجوده
في مثله بعلة الجامع بينهما كقولنا العالم كاليث في التأليف واليثة
حادث فالعالم حادث وأثبتوا عليه الجامع أما بالدوران هو ترتب الشيء
على ماله صلوح العلية وجوداً وعدمياً ويسمى الشيء الأول دائراً
والثاني مداراً كأن يقال علة الحدوث هو التأليف لأنه يدور عليه
وجوداً كما في اليثة وعدمياً كما في الواجب تعالى وأما بالترديد كأن يقال
علة الحدوث أما التأليف أو الامكان والثاني باطل لصفات الواجب
تعالى فتعين الأول فظهر أن الاستلزام الكلي من مقدمات البرهان
دون الامارة * وأعلم أن نتيجة الدليل تابعة لآخرس مقدماته بالمعنى
الاعم كيفاً وكماً وعلمنا (فصل) القياس دليل يستلزم النتيجة لذاته
والمراد من الاستلزام الذاتي أن لا يكون بواسطة مقدمة اجنبية
او غريبة وإن كان بواسطة اخرى كالعكس المستوي في الاشكال
الغير اليئة الانتاج فالقياس ان اشتمل على مادة النتيجة وصورتها
معاً او صورة نقيضها يسمى قياساً استثنائياً والمشتمل على صورتها
مستقيماً كقولنا كما كان العالم متغيراً كان حادثاً لكنه متغير فهو
حادث وعلى صورة نقيضها غير مستقيم كقولنا لو لم يكن حادثاً
لم يكن متغيراً لكنه متغير فيكون حادثاً والمقدمة التي ربما تصدر
بكلمة لكن مقدمة استثنائية مطلقاً وواضحة في المستقيم ورافعة
في غير المستقيم والمقدمة الاخرى شرطية وان اشتمل على مادتها
فقط يسمى اقترانياً كقولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث
فالعالم حادث والمحكوم عليه في المطلوب حدثاً اصغر والمحكوم به

قوله كيفاً وكماً
قوله يستلزم

قوله ربما

قوله والمقدمة

حداً كبيراً والمقدمة التي فيها الاصغر صغرى والتي فيها الاكبر كبرى
والجزء المتكرر المشترك بين الصغرى والكبرى حداً اوسطاً لتوسطه
بين طرفي المطلوب في الشكل الاول المعيار للبواقي اوسطه بين العقل
والنتيجة ولذا يطرح عند اخذها الهيئة الحاصلة من اقتران الحد الاوسط
بالآخرين حملاً او وضعاً يسمى شكلاً ومن اقتران الصغرى بالكبرى
كيفاً او كما ضرباً وقد يطلق الصغرى على المقدمة الاولى والكبرى على
ما بعدها وان لم تشتملا على الاصغر والاكبر (فصل) القياس الاستثنائي
مطلقاً لا يتركب من حليتين بل من حملية وشرطية او من شرطيتين وهو
بجميع اقسامه بين الانتاج وشرط انتاجه كون المقدمة الشرطية موجبة
لزومية او عنادية وكون احدى مقدمتيه كلية باعتبار الازمان والايضاح
ان لم يتحد حكمهما في الوقت والوضع والافتيقار بدون كلية شيء منهما
كقول المنجم اذا اقترن السعدان في هذه السنة مع طلوع نجم كذا
يكون سلطان الاسلام غالباً لكنه اقترنا في هذه السنة مع طلوعه
فيكون غالباً ان شاء الله تعالى فان كان الشرطية فيه متصلة فاستثناء
عين المقدم ينتج عين التالي دون العكس واستثناء نقيض التالي ينتج
نقيض المقدم دون العكس وقد تقدم مثالهما المؤلف من شرطية
وحملية واما المؤلف من الشرطيتين فكقولنا كلما ثبت انه كلما لم يكن
حادثاً لم يكن متغيراً يثبت انه كلما كان متغيراً كان حادثاً لكن ثبت
الشرطية الواقعة مقدماً فيثبت الواقعة تالياً ولكن لم يثبت الواقعة
تالياً فلا يثبت الواقعة مقدماً وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء
عين اى الجزئين ينتج نقيض الآخر كما نعمة الجمع نحو هذا الشيء
اما حجر او شجر لكنه حجر فليس بشجر او لكنه شجر فليس بحجر
واستثناء نقيض ايهما ينتج عين الآخر كما نعمة الخلو نحو هذا اما
لا حجر او لا شجر لكنه حجر فيكون لا شجراً او لكنه شجر فيكون لا حجر
(فصل) الاقتراني ان تركب من حليات صرفة يسمى اقترانياً
حلياً كما تقدم والا فشرطياً سواء تركب من متصلتين نحو كلما كان
العالم متغيراً كان ممكناً غير لازم لذات الواجب تعالى وكلما كان

قوله ولذا

قوله وان لم تشتملا

قوله القياس

قوله كلية

قوله ان لم يتحد

قوله لكن ثبت

قوله كان ممكناً غير لازم

ممكنا كذلك كان حادثا ينتج انه كلما كان متغيرا كان حادثا او من
منفصلتين نحو الشيء اما ان يكون واجبا بالذات او لا يكون والثاني
اما ان يكون ممكنا بالذات او ممتعا بالذات ينتج ان الشيء اما ان
يكون واجبا بالذات او ممكنا بالذات او ممتعا بالذات او من متصلة
وحلية نحو كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا غير لازم وكل ممكن غير لازم
فهو حادث ينتج انه كلما كان متغيرا كان حادثا او من منفصلة وحلية
نحو الموجود اما واجب بالذات او ما لا يقتضى ذاته شيئا من الوجود
والعدم وكل ما لا يقتضيه فهو ممكن ينتج ان الموجود اما واجب
بالذات او ممكن او من متصلة ومنفصلة نحو كلما لم يكن الشيء واجبا
بالذات كان ذاته غير مقتضى للوجود وما لا يقتضى ذاته الوجود اما ممكن
او ممتع ينتج انه كلما لم يكن الشيء واجبا بالذات فهو اما ممكن او ممتع
فالاقتراضي الشرطي خمسة اقسام وكل من الاقتراضي الحملي والشرطي
ان كان الحد الاوسط فيه محكوما به او عليه في الصغرى سواء لنفس الصغرى
او لاحد طرفيها فهو اقتراضي متعارف كالمثلة المذكورة وان لم يكن
كذلك بل من متعلقات احدها فغير متعارف اما الحملي فكقولنا الدرة
في الصدف وكل صدف جسم فالدرة في الجسم واما الشرطي فكقولهم
كلما كانت الارض ثقيلة مطلقة كانت في مركز العالم ومركز العالم وسط
الافلاك ينتج لذاته انها كلما كانت ثقيلة مطلقة كانت في وسط الافلاك
ويتألف من الاشكال الاربعة بشروطها كالتعارف * واعلم ان غير
التعارف ان اتحد فيه محمول الصغرى والكبرى فله نتيجةتان احدهما
باثبات كلا المحمولين فيها وهي لازمة له لذاته والاخرى باسقاط احد
المحمولين فيها وهي الصادقة فيما صدقت المقدمة الاجنبية لافها كذبت
فذلك القياس بالنسبة الى النتيجة الثانية يسمى قياس المساواة واما بالنسبة
الى النتيجة الاولى فنندرج في القياس المستلزم لذاته كالذي اختلف فيه
المحمولان فقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة قياس
غير متعارف مستلزم لذاته ان الواحد نصف نصف الاربعة وقياس
مساواة بالنسبة الى نتيجة ان الواحد نصف الاربعة لكنه غير منتج له

قوله سواء لنفس

قوله ويتألف

لكذب المقدمة الاجنبية القائلة بان نصف النصف لانه ربع وكذا
 خروج التمثيل عن حد القياس انما هو بالنسبة الى النتيجة الغير المشتملة
 على اداة التشبيه لابلانسة الى النتيجة المشتملة عليها فقولنا التبيذ كالحمر
 والحمر حرام قياس غير متعارف مستلزم لذاته ان التبيذ كالحرام وتمثيل
 بالنسبة الى دعوى ان التبيذ حرام (فائدة) للقياس اطلاق آخر على غير
 المستلزم لذاته كقياس المساواة وعلى المستلزم لذاته لابطريق النظر
 والاكتساب كما في القياسات الخفية للبداهيات كما ستاتي (فصل) القياس
 الاقتراني المتعارف حمليا كان او شرطيا ان كان الحد الاوسط فيه محكوما به
 في الصغرى ومحكوما عليه في الكبرى فهو الشكل الاول او بالعكس فهو
 الشكل الرابع او محكوما به فيهما فهو الشكل الثاني او محكوما عليه فيهما فهو
 الشكل الثالث والشكل الاول منها لكونه على نظم طبيعي بين الانتاج
 والبواق نظرية ثابتة بالخلف والعكس اما الخلف فهو ابطال صديق الشكل
 النظري بدون نتيجته بضم نقيض النتيجة الى احدى مقدماته لينتظم قياس
 معلوم الانتاج لما ينافي المقدمة الاخرى ويلزم اجتماع النقيضين واما العكس
 فهو اثبات لزوم النتيجة له بضم احدى مقدماته الى عكس الاخرى مستويا
 او احد العكس الى الآخر لينتظم قياس معلوم الانتاج لتلك النتيجة او لما
 ينعكس اليها او بعكس الترتيب بان يجعل الصغرى كبرى وبالعكس لينتظم
 ذلك واحد العكسين او كلاهما هو معنى ارتداد شكل الى شكل آخر ولكل
 من الاشكال الاربعة شروط * اما الشكل الاول فشرط انتاجه كيفما يجاب
 الصغرى وكما كلية الكبرى لاختلاف النتائج ايجابا وسلبا عند عدم احدها
 فضروبه الناتجة للمحصولات الاربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف
 النتائج * الضرب الاول مؤلف من موجبتين كلتيني ينتج موجبة كلية وقد
 تقدم مثاله من الحملى والشرطي * الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة
 كلية نحو كل مخلوق صادر عن الواجب تعالى بالاخيار ولاشئ من الصادر
 بالاخيار بقديم ينتج انه لاشئ من المخلوق بقديم ونحو كلما كان
 صادرا بالاخيار كان حادنا وليس البتة اذا كان حادنا كان قديما ينتج
 انه ليس البتة اذا كان صادرا بالاخيار كان قديما * الثالث من موجبتين

قوله لابطريق

قوله محكوما به

قوله فشرط

والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كمثل الضرب الاول اذا جعل
الصغرى موجبة جزئية * الرابع من المختلفتين في الكيف والكم والكبرى
سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كمثل الضرب الثانى اذا جعل الصغرى
موجبة جزئية * واما الشكل الثانى فشرط انتاجه اختلاف مقدّمته
في الكيف وكلية الكبرى لاختلاف النتائج عند فقد احدهما ايضا فضروره
النتيجة للسالبين فقط اربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج
والصغرى * الاول من كليتين والصغرى موجبة نحو كل جسم مؤلف
ولا شئ من القديم بمؤلف فلا شئ من الجسم بقديم * الثانى من كليتين
والصغرى سالبة نحو لا شئ من الجسم ببسيط وكل قديم ببسيط فلا شئ
من الجسم بقديم ينتجان سالبة كلية بالخلف وبالعكس المقدّمة السالبة
وحدها في الاول ومع عكس الترتيب والنتيجة في الثانى * الثالث من المختلفتين
كيفا وكما والصغرى موجبة جزئية كمثل الضرب الاول ايضا * الرابع
منهما والصغرى سالبة جزئية كمثل الضرب الثانى ينتجان سالبة جزئية
بالخلف وبالعكس الكبرى في الاول * واما الشكل الثالث فشرط انتاجه
اجاب الصغرى وكلية احدى مقدّمته للاختلاف بدون احدهما
ايضا فضروره النتيجة للجزئيتين فقط ستة مرتبة على وفق ترتيب
شرف النتائج والكبرى مع شرف انفسها * الاول من موجبتين كليتين
نحو كل مؤلف جسم وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث ينتج
موجبة جزئية لأكلية لجواز كون الاصغر فيه اعم من الكبرى * الثانى
من كليتين والكبرى سالبة نحو كل مؤلف جسم ولا شئ من المؤلف
بقديم فبعض الجسم ليس بقديم ينتج سالبة جزئية لأكلية لما تقدم
* الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية * الرابع
من المختلفتين كيفا وكما والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية وانتاج
هذه الاربعة ثابت بالخلف وبالعكس الصغرى * الخامس من موجبتين
والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالخلف وبالعكس الكبرى مع
عكس الترتيب والنتيجة * السادس من المختلفتين كيفا وكما والكبرى
سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بالخلف فقط * واما الشكل الرابع

قوله لجواز

قوله لما تقدم

فشرط انتاجه ايجاب مقدّمته مع كلية الصغرى او اختلافهما كيفامع
كلية احديهما للاختلاف فضروره الناتجة لما عدا الموجبة الكلية
ثمانية * الاول من موجبتين كليتين نحو كل مؤلف حادث وكل جسم
مؤلف فبعض الحادث جسم ينتج موجبة جزئية لأكلية لما تقدّم
* الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية * الثالث من
كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية وانتاج هذه الثلاثة ثابت بعكس
الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما ينعكس الى النتيجة * الرابع
من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية بعكس كل من الصغرى
والكبرى ليرتد الى الشكل الاول * الخامس من المختلفتين كيفا وكما والكبرى
سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس كل منهما ايضا * السادس منهما
والصغرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل
الثاني * السابع منهما والصغرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس
الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث * الثامن منهما والصغرى سالبة كلية
ينتج سالبة جزئية بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما ينعكس
الى النتيجة ويمكن بيان الخمسة الاول بالخلف وقد حصر القدماء ضروره
الناتجة فيها ذهولا عن انعكاس السالبة الجزئية الى نفسها في الخاصتين
لكن في الاقيسة الاقرانية الشرطية منحصرة فيها وفاقا (فصل)
في المختلطات الشكل الاول والثالث شرطهما بحسب الجهة فعلية
الصغرى بان لا تكون ممكنة بل مطلقة عامة او اخص منها واما نتيجتهما
فان لم يكن الكبرى احدى الوصفيات الاربع هي المشروطتان والعريقتان
بل غيرها فالنتيجة فيهما كالكبرى في الجهة من غير فرق وان كانت
احديهما فهي في الشكل الاول كالصغرى وفي الشكل الثالث كعكس
الصغرى محذوفان عنهما قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة المخصوصة
بالصغرى فالباقي جهة النتيجة ان لم يوجد في الكبرى قيد اللادوام
والا فيضم اليه لادوام الكبرى فالمجموع جهة نتيجتهما فتدريج المؤلف
من المشروطتين مشروطة في الشكل الاول وحينية مطلقة في الشكل
الثالث ومن الصغرى المشروطة والكبرى العرفية عرفية في الاول وحينية

قوله لما تقدّم

قوله محذوف

قوله ان لم يوجد

والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية مثال الضرب الاول اذا جعل
 الصغرى موجبة جزئية * الرابع من المختلفتين في الكيف والكم والكبرى
 سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كمثل الضرب الثاني اذا جعل الصغرى
 موجبة جزئية * واما الشكل الثاني فشرط انتاجه اختلاف مقدمته
 في الكيف وكلية الكبرى لاختلاف النتائج عند فقد احدها ايضا فضروره
 الناتجة للسالبين فقط اربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج
 والصغرى * الاول من كليتين والصغرى موجبة نحو كل جسم مؤلف
 ولا شئ من القديم بمؤلف فلا شئ من الجسم بقديم * الثاني من كليتين
 والصغرى سالبة نحو لا شئ من الجسم بسيط وكل قديم بسيط فلا شئ
 من الجسم بقديم ينتجان سالبة كلية باخلف وبمعكس المقدمة السالبة
 وحدها في الاول ومع عكس الترتيب والنتيجة في الثاني * الثالث من المختلفتين
 يفا وكما والصغرى موجبة جزئية كمثل الضرب الاول ايضا * الرابع
 منهما والصغرى سالبة جزئية كمثل الضرب الثاني ينتجان سالبة جزئية
 باخلف وبمعكس الكبرى في الاول * واما الشكل الثالث فشرط انتاجه
 ايجاب الصغرى وكلية احدى مقدمته للاختلاف بدون احدها
 ايضا فضروره الناتجة للجزئيتين فقط ستة مرتبة على وفق ترتيب
 شرف النتائج والكبرى مع شرف اقصاها * الاول من موجبتين كليتين
 نحو كل مؤلف جسم وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث ينتج
 موجبة جزئية لأكلية لجواز كون الاصغر فيه اعم من الكبرى * الثاني
 من كليتين والكبرى سالبة نحو كل مؤلف جسم ولا شئ من المؤلف
 بقديم فبعض الجسم ليس بقديم ينتج سالبة جزئية لأكلية لما تقدم
 * الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية * الرابع
 من المختلفتين كيف وكما والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية وانتاجه
 هذه الاربعة ثابت باخلف وبمعكس الصغرى * احده
 والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية :
 عكس الترتيب والنتيجة * الس
 سالبة جزئية ينتج سالبة -

قوله لجواز

قوله لما تقدم



فشرط انتاجه ايجاب مقدّمته مع كلية الصغرى او اختلافهما كيفامع
كلية احديهما للاختلاف فضروره الناتجة لما عدا الموجبة الكلية
ثمانية * الاول من موجبتين كليتين نحو كل مؤلف حادث وكل جسم
مؤلف فبعض الحادث جسم ينتج موجبة جزئية لأكلية لما تقدم
* الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية * الثالث من
كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية وانتاج هذه الثلاثة ثابت بعكس
الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما ينعكس الى النتيجة * الرابع
من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية بعكس كل من الصغرى
والكبرى ليرتد الى الشكل الاول * الخامس من المختلفتين كيفا وكما والكبرى
سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس كل منهما ايضا * السادس منهما
والصغرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل
الثاني * السابع منهما والصغرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس
الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث * الثامن منهما والصغرى سالبة كلية
ينتج سالبة جزئية بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما ينعكس
الى النتيجة ويمكن بيان الخمسة الاول بالخلف وقد حصر القدماء ضروره
الناتجة فيها ذهولا عن انعكاس السالبة الجزئية الى نفسها في الخاصتين
لكن في الاقيسة الاقترانية الشرطية منحصرة فيها وفاقا (فصل)
في المختلطات الشكل الاول والثالث شرطهما بحسب الجهة فعلية
الصغرى بان لا تكون ممكنة بل مطلقة عامة او اخص منها واما نتيجتهما
فان لم يكن الكبرى احدى الوصفيات الاربع هي المشروطتان والعريقتان
بل غيرها فالنتيجة فيهما كالكبرى في الجهة من غير فرق وان كانت
احديهما فهي في الشكل الاول كالصغرى وفي الشكل الثالث كعكس
الصغرى محذوفان عنهما قيدا للادوام واللاضرورية والضرورة المحصورة

قوله محذوف
قوله ان لم يوجد

ي
في المجموع جهة نتيجتهما فتتجه المؤلف
لشكل الاول وحينية مطلقة في الشكل
في العرفية عرقية في الاول وحينية

مطلقة في الثالث ايضا ومن الصغرى المطلقة العامة والكبرى المشروطة
الخاصة وجودية لادائمة فيهما * واعلم ان الباقي بعد حذف الضرورة
المخصوصة من الضرورة الذاتية دوام ذاتي ومن الضرورة الوصفية
دوام وصفي ومن الضرورة الوقتية اطلاق وقتي ومن الضرورة المنتشرة
اطلاق منتشر والباقي بعد حذف اللادوام واللاضرورة الذاتيين
جهة البسيطة المقيدة بهما * الشكل الثاني شرط انتاجه بحسب الجهة
امر ان كل منهما احد الامرين الاول صدق الدوام الذاتي على
صغراء بان تكون ضرورية او دائمة مطلقتين او كون كبراه من القضايا
الست المنعكسة السوالب وهي الدائمتان والعامتان والخاصتان الثاني ان
لا يستعمل الممكنة فيه الا مع الضرورية المطلقة او مع الكبرى احدي
المشروطتين العامة والخاصة واما نتيجته فدائمة مطلقة ان صدق
الدوام الذاتي على احدي مقدمتيه والا فكالصغرى محذوفا عنها
قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة مطلقا سواء كانت مخصوصة
بالصغرى او مشتركة بينها وبين الكبرى وسواء كانت وصفية
او وقتية او منتشرة * الشكل الرابع شرطه بحسب الجهة امور خمسة
احدها فعلية المقدمات وثانيها كون السالبة المستعملة فيه منعكسة
وثالثها صدق الدوام الذاتي على صغرى الضرب الثالث والعرفي العام
على كبراه ورابعها كون كبرى الضرب السادس من القضايا المنعكسة
وخامسها كون صغرى الضرب الثامن من احدي الخاصتين وكبراه
مما يصدق عليه العرف العام واما النتيجة فهي في الضربين الاولين
كعكس الصغرى ان صدق الدوام الذاتي على صغرها او كان
القياس من الست المنعكسة السوالب والا فمطلقة عامة وفي الضرب
الثالث دائمة مطلقة ان صدق الدوام الذاتي على احدي مقدمتيه
والافكعكس الصغرى وفي الضرب الرابع والخامس دائمة ان صدق
الدوام الذاتي على كبراهما والا فكعكس الصغرى محذوفا عنه
اللاادوام وفي الضرب السادس كنتيجة الشكل الثاني الحاصل
بعد عكس الصغرى وفي السابع كنتيجة الشكل الثالث الحاصل بعد

قوله سواء

عكس الكبرى وفي الثامن كعكس نتيجة الشكل الاول الحاصل بعد عكس
الترتيب كما عرفت (فصل) في الاقترانيات الشرطية وقد عرفت انها
خمس اقسام القسم الاول ما يتركب من متصلتين وهو ثلثة انواع
لان الحدة الاوسط اما ان يكون جزءاً تاماً من كل منهما اى مقدماً بكماله
او تالياً بكماله في كل منهما واما ان يكون جزءاً ناقصاً من كل منهما بان يكون
محكوماً عليه او به في المقدّم او التالى واما ان يكون جزءاً تاماً من احديهما
وناقصاً من الاخرى بان يكون احد طرفي احديهما شرطية متصلة
او منفصلة النوع الاول وهو المطبوع منها ينتج من الاشكال الاربعة
متصلة على قياس الحملات من غير فرق في شرائط كل شكل وعدد
ضروبه الا الثلاثة الاخيرة من ضروب الشكل الرابع وفي تبعية نتيجة
كل ضرب لا خمس مقدّمته في الكيف والكم والجهة من اللزوم
ان تتركب من اللزوميتين او الاتفاق ان تتركب من الاتفاقيتين
او المختلفتين وفي خصوص الاتفاق وعمومه الا في صورتين احديهما
ان يكون الاتفاقية العامة كبرى في الشكل الثانى واثنيتهما ان يكون
الاتفاقية العامة صغرى المنتج للسلب من ضروب الشكل الرابع فان
النتيجة فيهما سالبة اتفاقية خاصة لكن ان تتركب من المختلفتين فيشترط
لاننتاجه كلية اللزومية مطلقاً فان ما له الى القياس الاستثنائي
المشروط بها كما يأتى فان كان من الضروب الناتجة للسلب فيشترط
معها ان يكون الموجبة من المقدّمين لزومية وان يكون الاوسط تالياً
في اللزومية وان كان من الضروب الناتجة للايجاب فيشترط معها
امر ان احدهما ان يكون الاوسط مقدماً في اللزومية واثنيهما احد
الامر ين هو اما ان يكون الاتفاقية خاصة او عامة وقعت صغرى
الشكل الاول او كبرى الشكل الثالث هذا قيل المؤلف من الاتفاقيتين
او المختلفتين لا يفيد الغرض من الترتيب وهو العلم بالنتيجة اذ النتيجة
فيه معلومة قبل الترتيب فلا تكون قياساً والجواب عنه بان الاعتبار
في القياسية هو الاستلزام الذاتى لا الافادة فاسد لان الترتيب المذكور
ليس بنظر والنظر معتبر في مفهوم مطلق الدليل فضلاً عن القياس

قوله فان كان

قوله وقت

قوله لانها

والحق انه لا افادة في غير المؤلف من اللزوميتين الا المؤلف من
الاتفاقيتين الخاصتين الناتج للسلب فانه مفيد في كل شكل مع ان المؤلف
من الاتفاقيتين العامتين غير منعقد في الشكل الثاني وعقيم في الرابع كما
حقق في موضعه واما ما اورده الشيخ من الشك على المؤلف من
اللزوميتين من الشكل الاول بان قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا
وكما كان عددا كان زوجا صادق مع كذب النتيجة فدفوع بمثل ماقد منا
من ان الاوسط مقيد بقيد في ضمن الفردية فحينئذ كذبت الكبرى لابما
اشار اليه في الشفاء من ان الصغرى كاذبة بحسب نفس الامر صادقة
الزاما لانها صادقة بتحقيقا والزاما ولا بما قيل ان حملت الكبرى على
اللزومية كذبت كلية لان الفردية من اوضاع العديدة فلا يلزم الزوجية
على هذا الوضع وان حملت على الاتفاقية انتفى شرط الانتاج من كون
الاوسط مقدما في اللزومية كما تقدم لان مقدّم الكبرى عديدة الاثنين
لا مطلق العديدة ليكون الفردية من اوضاعها الممكنة الاجتماع
معهما النوع الثاني ينعقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار الاجزاء
الناقصة للطرفين فله اصناف اربعة لان انعقاد تلك الاشكال
اما بين مقدّمى المقدّمين او بين التالين او بين مقدّم الصغرى وتالى
الكبرى او بالعكس ونتيجة الكل متصلة جزئية مقدّمها متصلة مؤلفة
من الطرف الغير المشترك للصغرى ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين
وتاليها متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشترك للكبرى ومن نتيجة
التأليف بشرط ان يكون وضع الطرفين الغير المتشاركين في النتيجة
كوضعهما في القياس من كونهما مقدّما او تاليا كقولنا كلما كان كل
انسان حيوانا كان كل رومى جسما وكلما كان كل جسم متغيرا كان
بعض الموجود حادّا ينتج انه قد يكون اذا صدق قولنا كلما كان كل
انسان حيوانا كان كل رومى متغيرا يصدق قولنا اذا كان كل رومى
متغيرا كان بعض الموجود حادّا وهذه النتيجة لا تتوقف على اشمال
الشكل المنعقد على شرائط الانتاج بحسب الكمية والكيفية
والجهة لكن المشتمل مشروط بكون المتصلة المشاركة للتالى

من المقدمتين موجبة فالمشاركة بين التالين مشروطة بإيجاب
المقدمتين وبين المقدم والتالى بإيجاب احديهما وبين المقدمتين غير
مشروطة بإيجاب شئ وغير المشتمل من الصنف الاول مشروطة
بامرير احدها كلية احدى المتصلتين واثنيهما بعد رعاية القوى
الآتية ان يكون احد المتشاركين بنفسه او بالكلية المفروضة مع
نتيجة التأليف او كلية عكسها المفروضتين منتجاً لمقدم تلك المتصلة
الكلية ومن الصنف الثانى مشروطة بكون نتيجة التأليف مع احد
المشاركين منتجة للمشارك الآخر اذا اتفقت المتصلتان فى الكيف
ومع احد طرفى الموجبة منهما منتجة لتالى السالبة اذا اختلفا ومن
الصنفين الاخيرين مشروط باحد هذين الاستنتاجين فى الصنفين
الاولين الا ان الصنف الرابع ينتج تلك المتصلة كلية فيما اذا كانت
المتصلتان موجبتين كليتين وكان تالى الصغرى بنفسه او بكلية مع
نتيجة التأليف او عكسها الكلى منتجاً لمقدم الكبرى كما فى المثال
المذكور اذا فرض مقدم الكبرى محلية جزئية (فوائد نافعة) فيما
قبل وبعد منها ان جزئية مقدم المتصلة الكلية موجبة كانت او سالبة
فى قوة كليه فتى صدقت ومقدّمها جزئى صدقت ومقدّمها كلى
ومنها ان كلية مقدم المتصلة الجزئية الموجبة او السالبة فى قوة جزئية
ومنها ان جزئية تالى السالبة الكلية او الجزئية فى قوة كلية ومنها ان
كلية تالى الموجبة الكلية او الجزئية فى قوة جزئية (النوع الثالث)
له ثمانية اصناف لان الشرطية التى هى احد جزئى المتصلتين
اما متصلة او منفصلة مقدم الصغرى او الكبرى او تالى احديهما
ويسعد بين المتشاركين فى كل صنف الاشكال الاربعة بضروبها والنتيجة
فى الكل متصلة احد طرفىها متصلة او منفصلة كقولنا كلما كان العالم ممكناً
فكلما تمدد الاله يلزم امكان التمانع بينهما وكلما امكن التمانع يلزم امكان
اجتماع التقيضين ينتج انه كلما كان العالم ممكناً فكلما تمدد الاله يلزم امكان
اجتماع التقيضين وهذا النوع كالمقياس المؤلف من المحلية والمتصلة فى
شرائط الانتاج وعدد الضروب فى كل صنف وستعرفها (القسم الثانى)

قوله اذا فرض

ما يتركب من منفصلتين وله ايضا ثلاثة انواع النوع الاول ما يكون اشتراك مقدمتين في جزء تام من كل منهما وله ستة اصناف لانه مؤلف من حقيقتين او من حقيقة مع مانعة الجمع او مع مانعة الخلو او مانعتي الجمع او مانعتي الخلو او مانعة الجمع مع مانعة الخلو ولا يتميز الاشكال الاربعة في المؤلف من المتجانسين منها بالطبع بل بالوضع فقط ويشترط في انتاج الكل ايجاب احدى المقدمتين وكلية احدىهما ومنافاة السالبة للموجة المستعلمتين فيه بان لا يصدق نوع تلك السالبة في مادة تلك الموجبة ولذا ينتج سالبة كل نوع من انواع المنفصلة مع موجبه لامع موجبة نوع آخر الا السالبة المانعة الجمع او الخلو مع الموجبة الحقيقية لامتناع صدقهما في مادتهما واما النتائج فالمؤلف من الموجبتين الكليتين ينتج في الصنف الاول متصلتين موجبتين كليتين من الطرفين ومنفصلة سالبة كلية بانواعها الثلاثة كقولنا دائما اما ان يكون الواجب تعالى فاعلا مختارا او يكون العالم قديما والبتة اما ان يكون العالم قديما او حادثا ينتج انه كلما كان الواجب تعالى فاعلا مختارا كان العالم حادثا وبالعكس الكلي وانه ليس بالبتة اما ان يكون فاعلا مختارا او يكون العالم حادثا وفي الصنف الثاني والثالث والسادس متصلة موجبة كلية مقدمة منها من غير الحقيقة في الثاني ومن الحقيقة في الثالث ومن مانعة الجمع في السادس وفي الصنف الرابع والخامس متصلتين موجبتين جزئيتين كل منهما مؤلفة من الطرفين في الخامس ومن تقيضي الطرفين في الرابع والمؤلف من موجبتين احدىهما جزئية فهو في النتيجة كالرابع في الرابع والسادس ان كانت الجزئية في السادس مانعة الجمع وكالخامس فيما عداها من الاصناف الاربعة والصنف السادس فيما كانت الجزئية مانعة الخلو والمؤلف من الموجبة والسالبة عقيم في السادس ومنتج في الاول احدى متصلتين سالبتين جزئيتين لاعلى التعيين مقدم احدىهما طرف الموجبة وتاليها طرف السالبة والاخرى بالعكس وفي البواقي احدىهما على التعيين مقدمة منها من مانعة الجمع

في الثاني ومن الحقيقة في الثالث ومن السالبة في الرابع ومن
 الموجبة في الخامس (النوع الثاني) ما يكون اشتراكهما في جزء ناقص
 من كل منهما وهو المطبوع ويتألف بين المتشاركين الاشكال الاربعة
 بضروبها وربما يجتمع في قياس واحد منه شكلان فصاعدا اما من نوع
 او من انواع ويشترط في انتاجه امور اربعة ايجاب المقدّتين وكلية
 احديهما وصدق منع الخلو بالمعنى الاعم عليهما واشتمال الشكل
 المنعقد الواحد او المتعدد على شرائط الانتاج والنتيجة منفصلة موجبة
 مانعة الخلو بذلك المعنى ايضا مركبة من نتيجة التأليف والجزء الغير
 المشارك ان وجد ذلك الجزء والا فمن نتائج التأليف وله اضافة خمسة
 لامزيد عليها الاول ما يشارك جزء واحد من احديهما جزءا واحدا
 من الاخرى مشاركة منتجة ينتج منفصلة ذات اجزاء ثلاثة الطرفين
 الغير المتشاركين ونتيجة التأليف كقولنا اما ان يكون كل جسم متغيرا
 اولا متغيرا واما ان يكون كل متغير حادثا او بعض الممكن قديما ينتج
 انه اما يكون كل جسم حادثا او لا متغيرا وبعض الممكن قديما الثاني
 ما يشارك جزء من احديهما جزئين من الاخرى ينتج منفصلة ذات
 اجزاء ثلاثة الطرف الغير المشارك ونتيجتي التأليف كقولنا اما ان يكون
 كل جسم لا متغيرا او متغيرا واما ان يكون كل متغير حادثا او كل متغير
 قديما ينتج اما ان يكون كل جسم لا متغيرا او حادثا او قديما الثالث
 ما يشارك جزء من احديهما جزءا من الاخرى والجزء الآخر من الاولى
 جزءا آخر من الثانية انتج باعتبار المتشاركين منفصلتين كل منهما
 ذات اجزاء ثلاثة كما انتج الاول الرابع ما يشارك كل جزء من احديهما
 كل جزء من الاخرى ينتج منفصلة ذات اجزاء اربعة هي نتائج التأليفات
 الاربعة الخامسة ما يشارك جزء من احديهما كل جزء من الاخرى والجزء
 الآخر من الاولى احد جزئي الاخرى فقط ينتج منفصلتين كل منهما
 ذات اجزاء ثلاثة كما انتج الثاني (النوع الثالث) ما يكون اشتراكهما
 في جزء تام من احديهما وناقص من الاخرى بان يكون احدهما طرفي
 احديهما شرطية متصلة او منفصلة ويشترط انتاجه باشتمال المتشاركين

على تأليف منتج من احد الاشكال الاربعة وبكون المنفصلة الشرطية الجزء موجبة مانعة الحلو بالمعنى الاعم والنتيجة ايضا موجبة مانعة الحلو المؤلف من الجزء الغير المشارك ومن نتيجة التأليف بين تلك الشرطية والمنفصلة البسيطة فان كانت تلك الشرطية منفصلة فحكمها مع المنفصلة البسيطة كحكم القياس المركب من المنفصلتين المشاركتين في جزء تام من كل منهما في الشرائط والنتائج وقد سبق فتؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما وتحمل احد جزئي النتيجة كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا واما ان لا يكون العدد كذا واما ان يكون العدد فردا واما ان يكون منقسما ينتج اما انه لكلا كان العدد زوجا كان منقسما وبالعكس واما ان لا يكون العدد كذا وان كانت متصلة فحكمها معها كحكم القياس المركب من المنفصلة والمتصلة وسيجي فتؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما كقولنا دائما اما كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما الشمس مظلمة ودائما اما ان يكون النهار موجودا والليل موجودا ينتج اما ان يكون الشمس طالعة والليل موجودا واما ان يكون الشمس مظلمة (القسم الثالث) ما يتركب من المحلية والمتصلة ولا يمكن المشاركة بين المحلية والشرطية الا في جزء تام من المحلية وناقص من الشرطية وينتقد الاشكال الاربعة بضررها بين المشاركين وله انواع اربعة لان المشارك للحملية اما تالى المتصلة والحملية كبرى وهو المطبوع او صغرى واما مقدم المتصلة والحملية كبرى او صغرى والنتيجة في الكل متصلة تابعة للمتصلة في الكيف فالنوعان الاولان ينتجان متصلة مقدما مقدما المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالى الصغرى والحملية الكبرى في الاول وبالعكس في الثانى كقولنا كلما كان العالم متحيزا كان متغيرا وكل متغير حادث ينتج انه كلما كان متحيزا كان حادثا وشرطانا جهما ان يكون تأليف هذه المحلية مع ذلك التالى منتجاولو بالقوة لنتيجة التأليف ان كانت المتصلة موجبة ومع نتيجة التأليف منتجاولو بالقوة لتالى المتصلة السالبة ان كانت سالبة والنوعان الاخيران ينتجان متصلة مقدما نتيجة التأليف بين المقدم الصغرى والحملية الكبرى في الثالث وبالعكس في الرابع وتاليها

قوله ينتج

قوله منتجا

تالى المتصلة كقولنا العالم متغير وكلما كان كل متغير حادثا كان الفلك حادثا ينتج كلما كان العالم حادثا كان الفلك حادثا ولا يشترط فيهما اشتغال المتشاركين على تأليف منتج فان اشتغلا على تأليف منتج بالفعل او بالقوة بناء على القوى السابقة ينتجان مطلقا سواء كانت المتصلة موجهة او سالبة كلية او جزئية والا فيشترط امران احدهما كلية المتصلة وثانيهما كون المحلية مع نتيجة التأليف او مع كلية عكسها المفروضتين منتجا لمقدم تلك المتصلة الكلية كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى حساسا وكل فرس حيوان ينتج كلما كان كل انسان فرسا كان كل رومى حساسا (القسم الرابع) ما يتركب من المحلية والمنفصلة سواء كانت المحلية كبرى او صغرى وهو على نوعين * النوع الاول ما ينتج محلية واحدة وهو المسمى بالقياس المقسم المركب من منفصلة وحملات بعدد اجزاء الانفصال كل محلية منها مشاركة لجزء آخر من اجزاء تلك المنفصلة بحيث يتألف بين الاجزاء والحملات اقيسة متغايرة فى الاوسط متحدة فى النتيجة التى هى تلك المحلية اما من شكل او من اشكال مختلفة وشرط انتاجه ان يكون المنفصلة فيه موجهة كلية مانعة الخلو بالمعنى الاعم واشتغال جميع تلك الاشكال على شرائط الانتاج حتى يشترط فى الشكل الاول ايجاب اجزاء الانفصال الصغريات وكلية الحملات الكبريات وبالعكس كقولنا اما ان يكون العالم جوهر او عرضا وكل جوهر حادث وكل عرض حادث فالعالم حادث (تنبيه) القياس المقسم وامثاله فى الحقيقة قياس مركب من اقيسة مفصولة النتائج كما سيأتى بناء على ان المنفصلة مع كل محلية قياس بسيط منتج لمنفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشترك كما يأتى * النوع الثانى ما ينتج شرطية واحدة او متعددة وهو القياس الغير المقسم المؤلف من منفصلة وحلية واحدة وحملات متعددة مشاركة لجزء من اجزائها ولا اجزاء متعددة اما بعدد الاجزاء او اقل منها واكثر بان يشارك حملتان او اكثر لجزء واحد وله ثلثة اصناف لان المنفصلة فيه اما مانعة الخلو او مانعة الجمع او حقيقية وينعقد الاشكال الاربعة

قوله بناء

قوله ينتج كلما

قوله متحدة

قوله منتجة

بضر وبها في الكل * فالصنف الاول يشترط انتاجه بكون المشاركة
منتجة مشتملة على شرائط الانتاج حينئذ ينتج منفصلة موجهة مانعة
الخلو مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشارك اما واحدة
ان كانت المشاركة واحدة بان يكون الحلية واحدة مشاركة لجزء واحد
كقولنا اما ان يكون هذا العدد عددا منقسما او فردا وكل منقسم زوج
ينتج اما ان يكون هذا زوجا او فردا وحينئذ يكون القياس بسيطا واما
متعددة ان كانت المشاركة متعددة بان يشارك حلية واحدة لجزئين فصاعدا
او حليات متعددة لجزء واحد او لمتعدد حينئذ هو باعتبار كل مشاركة
قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركين فصاعدا
قياس مركب ينتج منفصلة موجهة اخرى اما مؤلفة من نتائج التأليفات
ان لم يوجد الجزء الغير المشارك والا فؤلفة منها ومن ذلك الجزء سواء
كان عدد الحليات مساويا لعدد الاجزاء وهو ظاهر او اقل منها كقولنا
اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وكل عدد كم ينتج باعتبار البساطة
قولنا اما ان يكون بعض الزوج كما او هذا العدد فردا وقولنا اما ان يكون
هذا العدد زوجا او بعض الفرد كما وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون
بعض الزوج كما او بعض الفرد كما او اكثر منها لكن حينئذ ينتج باعتبار
التركيب منفصلات عديدة مركبة من نتائج التأليفات كقولنا اما ان يكون
هذا العدد منقسما او لا منقسما وكل منقسم زوج وكل لا منقسم فرد
وكل لا منقسم كم ينتج باعتبار التركيب قولنا هذا العدد اما زوج او فرد
وقولنا هذا اما زوج او كم وقولنا هذا العدد اما زوج او فرد وكم وربما
يتحد بعض نتائج التأليفات مع بعض دون بعض آخر حينئذ تجعل
المتحدتان جزءا واحدا من النتيجة المنفصلة وغير المتحدة والجزء الغير
المشارك جزءا آخر منها * والصنف الثاني غير مشروط بكون المشاركة
منتجة لكن ان كانت منتجة فقيمها كانت المشاركة واحدة انتج سالبة
جزئية متصلة مقدما نتيجة التأليف وتاليها الجزء الغير المشارك كقولنا
اما ان يكون هذا الجسم حجرا او شجرا وكل شجر متحيز ينتج قد لا يكون
اذا كان هذا الجسم متحيزا كان حجرا وفيما كانت متعددة انتج متصلات

قوله والافؤلفة

قوله ينتج

قوله انتج

قوله للتخلف

قوله كقولك

قوله وكل

قوله وباعتبار

قوله او متعددة

متعددة كذلك كما اذا بدّلنا الكبرى في هذا المثال بقولنا وكل جسم متحيز ينتج قد لا يكون اذا كان بعض الحجر متحيزا كان هذا الجسم شجرا وقد لا يكون اذا كان بعض الشجر متحيزا كان هذا الجسم حجرا ولا ينتج باعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا سالبة واحدة متصلة مؤلفة من نتائج التأليفات حتى لا ينتج المثال قولنا قد لا يكون اذا كان بعض الحجر متحيزا كان بعض الشجر متحيزا للتخلف في بعض المواد وان لم تكن منتجة فشرط انتاجه ان تكون نتيجة التأليف المفروضة مع الحولية منتجة للجزء المشارك من المنفصلة فحينئذ ينتج منفصلة موجبة مانعة الجمع مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشارك اما واحدة ان كانت المشاركة واحدة كقولك اما ان يكون هذا الشيء متحيزا او جوهرها مجردا وكل جسم متحيز ينتج اما ان يكون هذا الشيء جسما او جوهرها مجردا او متعددة ان كانت المشاركة متعددة وهو حينئذ باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا قياس مركب ينتج منفصلة موجبة اخرى مانعة الجمع مؤلفة من ذلك او من نتائج التأليفات سواء كانت الحولية واحدة كقولنا اما ان يكون الاله الواحد موجودا او الاله المتعدد موجودا وكل واجب موجود ينتج باعتبار البساطة قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا او المتعدد موجودا وقولنا اما ان يكون الاله الواحد موجودا او المتعدد واجبا وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا او المتعدد واجبا او متعددة كقولنا اما ان يكون الاله الواحد قديما او المتعدد موجودا وكل واجب قديم وكل مجرد موجود جميع ما ذكر في الصنفين اذا كانت المنفصلة موجبة واما اذا كانت سالبة فحكم مانعة الخلو السالبة حكم مانعة الجمع الموجبة في الاشتراط باستتاج الجزء المشارك من نتيجة التأليف مع الحولية وحكم مانعة الجمع السالبة حكم مانعة الخلو الموجبة في الاشتراط بكون المشاركة منتجة لكن النتيجة فيها سالبة من نوع المنفصلة فالضابط في نتيجة الصنفين انها منفصلة تابعة للمنفصلة في الكم والكيف والجنس اعني المنفصلة والنوع اعني مانعة الخلو ومانعة الجمع الا اذا كانت المشاركة منتجة فيما

كانت المنفصلة موجبة مانعة الجمع كما عرفت * والصنف الثالث ان كانت
المنفصلة فيه موجبة ينتج ما تنجبه الصفان الاولان بشرطيهما فيما كانت
المنفصلة فيهما موجبة والا فلا ينتج القسم الخامس ما يتركب من المنفصلة
والمتصلة وله ايضا ثلاثة انواع (النوع الاول) ما يكون الاوسط جزءاً تاماً
من كل منهما ولا يتميز الاشكال الاربعة فيه بالطبع بل بالوضع فقط فله اربعة
اصناف لان المتصلة اما صغرى او كبرى وعلى التقديرين فالاوسط امامقدمتها
او تاليها وشرط في الكل كلية احدى المقدمتين واجباب احديهما وبعد ذلك
فالمتصلة اما موجبة او سالبة فان كانت موجبة فالمنفصلة ايضا اما موجبة
فشرط انتاجه ان يكون الاوسط مقدم المتصلة ان كانت المنفصلة مانعة
الحلول او تاليها ان كانت مانعة الجمع او سالبة فالشرط بالعكس والنتيجة فيهما
منفصلة موافقة للمنفصلة في الكيف والنوع كقولنا كلما كان العالم حادثاً
كان موجوده فاعلا مختاراً واما ان يكون موجوده فاعلا مختاراً او فاعلاً
موجباً ينتج اما ان يكون العالم حادثاً او يكون موجوده فاعلاً موجباً مانعاً للجمع
وان كانت المتصلة سالبة فالشرط احد الامرين اما كلية المتصلة او كون
الاوسط تاليها ان كانت المنفصلة مانعة الحلول او مقدمتها ان كانت مانعة
الجمع فان كانت المنفصلة مانعة الحلول الكلية فان كانت المتصلة ايضا كلية
ينتج القياس نتيجتين مانعة الحلول ومانعة الجمع موافقتين للمتصلة
في الكم والكيف كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل
موجود ودائماً اما ان يكون الليل موجوداً او الارض مضئية ينتج ليس
البتة اما ان يكون الشمس طالعة او الارض مضئية وان كانت المتصلة
جزئية انتج مانعة الجمع فقط موافقة للمتصلة كما وكيفا وان كانت غير
مانعة الحلول الكلية فسواء كانت مانعة الجمع او مانعة الحلول الجزئية نتج
سالبة جزئية مانعة الحلول (نتيجه) اشترط انتاج الموجبتين بكون
الاوسط مقدم المتصلة في مانعة الحلول او تاليها في مانعة الجمع اذا التزم
موافقة النتيجة للقياس في الحدود فان لم يلتزم ذلك فالمؤلف منهما ينتج
بدون ذلك الشرط موجبة متصلة جزئية مؤلفة من تقيض الاصغر
وعين الاكبر فيما تركب من مانعة الحلول ومن عين الاصغر وتقيض
الاكبر فيما تركب من مانعة الجمع واما اذا كانت المنفصلة حقيقية فان كانت

قوله بدون ذلك

موجبة انتج نتيجتي الباقيتين وان كانت سالبة فلا ينتج شيئاً (النوع الثاني) ما يكون الاوسط جزءاً ناقصاً من كل منهما وله ستة عشر صنفاً لان المنفصلة فيه اما مانعة الخلو او مانعة الجمع وكل منهما اما موجبة او سالبة والمتصلة اما صغرى او كبرى والجزء المشترك من المتصلة اما مقدّمها او تأليها وينعقد الاشكال الاربعة بضر وبها في كل منها والكل ينتج نتيجتين احدهما متصلة مركبة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن منفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف بين المتشاركين ومن الطرف الغير المشترك من المنفصلة والاخرى منفصلة مركبة من الطرف الغير المشترك من المنفصلة ومن متصلة مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الطرف الغير المشترك من المتصلة كقولنا كلما كان العالم متغيراً كان حادثاً ودائماً اما ان يكون كل حادث ممكناً او يكون غير الواجب واجبا ينتج قولنا كلما كان العالم متغيراً فدائماً اما ان يكون العالم ممكناً او غير الواجب واجبا وقولنا اما ان يكون غير الواجب واجبا واما كلما كان العالم متغيراً كان ممكناً وحكمه باعتبار النتيجة الاولى كحكم القياس المركب من الحلية والمتصلة في الشرائط والتسائج بناء على ان المنفصلة فيه بمنزلة الحلية وباعتبار النتيجة الثانية كحكم القياس المركب من الحلية والمنفصلة بناء على ان المتصلة بمنزلة الحلية (النوع الثالث) ما يكون الاوسط جزءاً تاماً من احدهما وناقصاً من الاخرى فان كان جزءاً تاماً من المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحلية والمنفصلة ويكون المتصلة مكان الحلية فالنتيجة فيه منفصلة مؤلفة من الطرف الغير المشترك من المنفصلة ومن نتيجة التأليف بين الشرطيتين المتشاركيتين وان كان جزءاً من المنفصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحلية والمتصلة والمنفصلة مكان الحلية فالنتيجة فيه متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين المتشاركيتين (فصل) القياس مطلقاً ان تألف من مقدّمتين فقد يسمى قياساً بسيطاً كما كثرت الامثلة المتقدمة في الاقتراني والاستثنائي وان تألف من اكثر منهما فقياساً مركباً وهو اما مركب من اقترانيين فصاعداً او من استثنائيين فصاعداً

قوله او من استثنائيين

قوله كقولنا هذا

قوله والا لصدق

او من الاقتراني والاستثنائي وعلى كل تقدير هو اما موصول النتائج
ان اوصل الى كل قياس بسيط نتيجته فضمت الى مقدمة اخرى
ليحصل بسيط آخر وهكذا الى حصول اصل المطلوب كقولنا هذا
الشبح جسم لانه انسان وكل انسان حيوان فهذا حيوان ثم هذا
حيوان وكل حيوان جسم فهذا جسم وهو المطلوب واما مفصول
النتائج ان فصل عن بعض البسائط نتيجته كقولنا لان هذا الشبح انسان
وكل انسان حيوان وكل حيوان جسم فهذا جسم وكالقياس المقسم
وامثاله كما اشرنا والاستقراء التام قسم من المقسم والمؤلف من الاقتراني
والاستثنائي ان تألف من الاقتراني والاستثنائي الغير المستقيم يسمى
عندهم قياسا خلفيا كقولهم لا يمكن صدق الشكل الثاني او الثالث
بدون صدق نتيجته والا لصدق نقيض النتيجة مع صدق كل
من المقدمة متين منتظما مع احديهما على هيئة شكل معلوم الانتاج لما ينافي
المقدمة الاخرى وكلما صدق النقيض كذلك يلزم صدق المقدمة
الاخرى وكذبها معا هذا خلف اى باطل وان تألف من الاقتراني
والاستثنائي المستقيم فينبغي ان يسمى قياسا حقيقيا وان لم يسموه باسم
كقولنا كلما كان الشكل الثاني صادقا صدق معه عكس كل من مقدمتيه
منتظما بعض المقدمات مع بعض العكوس على هيئة شكل معلوم الانتاج
لنتيجته وكلما صدق العكس كذلك يلزم صدق النتيجة لكن صدق
الشكل الثاني حق فيصدق النتيجة قطعا (الباب الخامس) في مواد
الادلة اعلم اولاً ان طرفي النسبة الخبرية من الوقوع او الالاقوع
ان تساويا عند العقل من غير رجحان اصلا فالعلم المتعلق بكل منهما
يسمى شكاً وان ترجح احدهما بنوع من الازعان والقبول يسمى
العلم به تصديقا واعتقادا فذلك الاعتقاد ان كان جازما بحيث انقطع
احتمال الطرف الآخر بالكلية وثابتا بحيث لا يزول بتشكيك المشكك
ومطابقا للواقع يسمى يقينا او غير مطابق فيسمى جهلا مركبا
او غير ثابت فيسمى تقليدا او غير جازم فيسمى ظنا والعلم المتعلق بنقيض
المظنون يسمى وهما بنقيض المجزوم الذي هو ماعدا المظنون تخيلا

- قوله فالقضية فقد ظهر أن الشك والوهم والتخيل تصورات لاتصديقات فالقضية
 اما يقينية او تقليدية او مظنونة او مجهولة جهلا مركبا واليقينية
 اما بديهية او نظرية تكتسب منها * اما البديهيات فست * الاولى
 الاوليات وهي التي يحكم بها كل عقل سليم قطعاً اى جازماً ثابتاً
 بمجرد تصورات اطرافها مع النسبة كالحكم بامتناع اجتماع القيصين
 اوارتقاعهما وبأن الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء
 * الثانية المشاهدات وهي التي يحكم بها العقل قطعاً بواسطة
 مشاهدته الحكم اما بالقوى الظاهرة كالحكم بأن هذه النار اوكل
 نار حارة وان الشمس مضيئة وتسمى حسيات او بالقوى الباطنة
 كالحكم بأن لنا جوعاً او عطشاً او غضباً وتسمى وجدانيات وهي
 لاتكون يقينية لمن لم يجدها في وجدانه * الثالثة قضايا قياساتها معها
 وتسمى فطريات وهي التي يحكم بها العقل قطعاً بواسطة القياس
 الخفي اللازم لتصورات اطرافها كالحكم بزوجية الاربعة لانقسامها
 بمتساويين * الرابعة المتواترات وهي التي يحكم بها العقل قطعاً
 بواسطة قياس خفي حاصل دفعة عند امتلاء السامعة بتوارد اخبار
 المشاهدين للحكم بحيث يتمتع عنده تواطؤهم على الكذب كحكم من
 لم يشاهد البغداد بوجودها المتواتر وحيث اشترط بمشاهدتهم الحكم
 لم يصح تواتر العقلات الغير المحسوسة باحدى الحواس * الخامسة
 المجربات وهي التي يحكم بها العقل قطعاً بواسطة قياس خفي حاصل
 دفعة عند تكرار مشاهدة ترتيب الحكم على التجربة كالحكم بأن شرب
 السقمونيا يسهل الصفراء وهي لاتكون يقينية عند غير المجرب الا
 بطريق التواتر * السادسة الحدسيات وهي التي يحكم بها العقل قطعاً
 بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة بالحدس الذي هو ملكة الانتقال
 الدفعي من المبادئ الى المطالب وتلك الملكة للنفس اما بحسب الفطرة
 الاصلية كما في صاحب القوة القدسية بالنسبة الى جميع المطالب واما
 بممارسة مبادئ الحكم كما في غيره بالنسبة الى بعضها كالحكم بأن نور
 القمر مستفاد من الشمس بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة عند تكرار
- قوله فبالقضية
- قوله بمجرد
- قوله اوكل نار
- قوله بواسطة
- قوله ملكة الانتقال
- قوله بواسطة

مشاهدة اختلافات تشكلاته النورية عند قربه من الشمس وبعده. وهى ايضا لا تكون يقينية لغير المتحدث الا بواسطة الاستدلال بذلك القياس الخفى او غيره. وحينئذ تكون نظرية بالنسبة اليه وان كانت بديهية بالنسبة الى المتحدث * واما النظريات فهى القضايا التى يحكم بها العقل قطعا بواسطة البراهين وترتيب مقدماتها تدريجيا واما التقليدية فهى القضية التى يحكم بها العقل جزما بمجرد تقليد الغير والسماع منه الغير البالغ حد التواتر يحكم من فى شاهر الجبل جزما بوجود الواجب تعالى بلا استدلال بالمصنوعات بل بمجرد السماع من شخص او شخصين وهذه القضية بديهية عند المقلد زعما لانظرية يستدل عليها بخبر الغير للتنافى بين التقليد والاستدلال عليه ولان الاستدلال بخبر الآحاد لا يفيد الجزم اصلا * واما الظنيات فهى القضايا المأخوذة من القرائن والامارات يحكم بها العقل حكما راجعا مع تجويز نقضها مرجوحا كالحكم بكون الطواف بالليل سارقا وجميعها نظريات واما الجهلية المركبة فهى القضية الكاذبة التى يحكم بها العقل المشوب بالوهم قطعا اما بزعم البداة او بواسطة الدليل الفاسد مادة او صورة بزعم البرهان كحكم الحكماء بقدم العالم فبعضها بديهية زعما وبعضها نظرية فالجهليات لا تكون الا كاذبة كما ان اليقينيات لا تكون الا صادقة واما التقليديات والظنيات فبعضها صادقة والبعض كاذبة (ثم القضايا) باعتبار تركيب الادلة منها سبعة اقسام * منها اليقينيات بديهية كانت او نظرية كما سبق * ومنها المشهورات عند جميع الناس كالحكم بان الظلم قبيح او عند طائفة كالحكم بطلان مطلق التسلسل ولو غير مرتبة الاجزاء او غير مجتمعة فى الوجود عند المتكلمين واما الحكماء وقد شرطوا فى بطلانه الترتب والاجتماع * ومنها المسلمات بين المستدل وخضمه او بين اهل علم كتسليم الفقهاء مسائل علم الاصول * ومنها المقبولات المأخوذة عن محسن فيه الاعتقاد كالمأخوذة عن الانبياء عليهم الصلوات والعلماء * ومنها المظنونات كما تقدمت * ومنها الخيالات وهى التى يتخيل بها لياتر نفس السامع قبضا او بسطا مع

قوله للتنافى

قوله العقل

قوله كالحكم

الجزم بكذبها كالحكم بان الحر يا قوته سيالة والعسل مرة مهوّة
 * ومنها الموهومات وهى القضايا التى يحكم بها الوهم قطعا فى غير
 المحسوسات قياسا على المحسوسات كحكم البعض بان كل موجود فله
 مكان وجهة قياسا على ما شاهدوه من الاجسام والمراد من القياس على
 المحسوس اعم مما بالذات او بالواسطة فالموهومات هى الجهليات وهذه
 الاقسام السبعة متصادقة اذ قد يكون الحكم الواحد المتيقن او المقلد
 او المظنون او المجهول مشهورا او مبلما او مقبولا وقد يكون الموهوم
 بل المتيقن عند طائفة مخيلا عند اخرى الا ان المقدمة قد تؤخذ
 فى الدليل من حيث كونها يقينية او من حيث كونها مشهورة او مسلمة
 او مقبولة الى غير ذلك (فصل فى الصناعات الخمس) الدليل قياسا كان او
 غيره ان كان جميع مقدّماته بالمعنى الاعم يقينية من حيث انها يقينية يسمى
 برهانا كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والغرض
 منه تحصيل اليقين الذى هو اكمل المعارف والافان كان بعض مقدّماته
 من المشهورات او المسلمات من حيث انها كذلك يسمى جدلا كقولك
 هذا الفعل قبيح لانه ظلم وكل ظلم قبيح والغرض منه الزام الخصم واقناع
 العاجز عن ادراك البرهان وماللاقناع يسمى دليلا اقناعيا او من
 المقبولات او المظنونات من حيث انها كذلك فيسمى خطابة كقولك
 هذا الرجل الطوّاف ينبغي ان يحترز عنه لانه سارق وكل سارق ينبغي
 ان يحترز عنه والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم وتفجيرهم عما
 يضرهم كما يفعله الخطباء والوعاظ وكل من الدليل الثقلي والامارة قسم
 منها * او من الخيالات من حيث انها مخيلات فيسمى شعريا كقول الشاعر
 * لولم يكن نية الجوزاء خدمته * لما رأيت عليه عقد منتطق * او من
 الموهومات من حيث انها موهومات فيسمى سفسة كقول الفرقة
 الضالة الواجب تعالى له مكان وفى جهة لانه موجود وكل موجود له
 مكان وجهة فالدليل الفاسد ماذة او صورة على اطلاقه سفسة واعظم
 منافع معرفتها التوقى عنها وبشرط علم المستدل بفساده يسمى مغالطة
 والغرض منها تغليب الخصم واسكاته ومن يستعملها فى مقابلة الحكيم

قوله اعم مما

قوله وهذه

قوله ان كان جميع

قوله ترغيب

قوله من حيث

سوفسطائيّ وفي مقابلة الجدليّ مشاغبيّ واما الغرض من السفطة
في غير صورة المغالطة فزعم تحصيل العلم (تنبيه) اقوى العلوم الجازم
الثابت ثم الثابت واضعها الغير الجازم وكل منها يفيد مثله وما دونه
في القوة ولا يفيد ما فوقه (فصل) الدليل ان كان الجزء المتوسط بين
العقل والنتيجة منه علة لها في الذهن والخارج فلميّ كالاستدلال
بتعفن الاخلاط على الحمى وبوجود النار على الدخان ليلا او في الذهن
فقط بان يكون علمه علة لعلمها فقط فاني سواء كان معلولا مساويا
لها في الخارج كالاستدلال بالحمى على التعفن وبوجود الدخان على
النار نهارا او كانا معلولى علة واحدة كالاستدلال بالحمى على الصداق
وبالدخان على الحرارة سواء قرر الجميع اقترانيا او استثنائيا او غيرها
وايضا الدليل ان توقف على حكاية كلام الغير فقلّيّ والا فقلّيّ
(خاتمة) اسامى العلوم كالمنطق والكلام والنحو وغيرها قد تطلق
على المسائل وقد تطلق على الادراكات بها عن دليلها وقد تطلق على
الملكة الحاصلة من تكرّر تلك الادراكات لتحقيق العلم بالمعنيين
الاخيرين الادراكات والملكة وبالمعنى الاول مجموع المسائل الكثيرة
التي تضبطها جهة واحدة ذاتية هي الموضوع كالمعلومات للمنطق
وعرضية هي الغاية كالعصمة له وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن
عوارض الذاتية اللاحقة له لذاته او لمساويه بان يجعل هو او عرضه
الذاتيّ او نوع احدهما موضوعا للمسئلة ويحمل عليه عرضه الذاتيّ
او نوعه وهو في بعض العلوم امر واحد كالكلية في الصرف وفي البعض
الآخر امور متعددة متناسبة في امر يعتد به عند اهل ذلك الفن كالمعلومات
التصورية والتصديقية المتشاركة في الايصال في المنطق فمسائل كل فن
حليات موجبات ضروريات كليات يبرهن عليها في ذلك الفن ان كانت
نظرية فيؤول بها ما وقع في كتب الفنون من الشرطيات والسوالب
والموجبات المهملات والجزئيات والموجبات الكليات الغير الضروريات
وقد جعل المبادئ جزءا من العلم تسامحا وهي اما تصورية هي تعريفات
الموضوعات واجزائها وجزئياتها وتعريفات المحمولات التي هي

قوله وكل منها

قوله ان كان

قوله كالاستدلال

قوله بان يكون

قوله معلوما مساويا

قوله ان توقف

قوله فمسائل

قوله ان كانت

قوله تعريفات الموضوعات

العوارض الذاتية حدودا كانت اورسوما واما تصديقية هي الحكم
بموضوعية موضوع العلم ودلائل المسائل والقضايا التي تتألف هي منها
وتلك القضايا اما بدئية بذاتها وتسمى علوما متعارفة او نظرية يدعن
بها المتعلم ويقبلها بحسن ظن للمستدل وتسمى اصولا موضوعة او بالشك
والانكار الى ان تتبين في محلها وتسمى مصادرات ولا يجب ان تكون
تلك القضايا من مسائل ذلك الفن بل يجوز أن يكون من مسائل علم آخر
وان لا يكون من مسائل علم مدون اصلا وبما ذكرنا ظهر أن قول
الشيخ الرئيس ابن سينا مهملات العلوم كليات ومطلقاتها

ضروريات غير مختص بالعلوم الحكمية

كما وهم وليكن هذا آخر الكلام

بمحمد العزيز

العلام

حاشية البرهان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢ قوله (احكامه الخمسة) الخ هي الوجوب والتدب والاباحة والكراهة والحرمة ٢ قوله (الامانات المحمولات) الخ وهي الامانات التي عرضت على السموات والارض والجلال فاشفقن منها وحملها الانسان فاعرف ٣ قوله (وهو ملاحظة المعقول) الخ المراد من الملاحظة والترتيب ماهو الاختياري كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية المسندة الى ذوى الاختيار فيخرج الملاحظات الاضطرابية في الحدسيات وغيرها مما كان الحكم فيها بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة بالاضطرار لا بالاختيار من البديهيات ٣ قوله (واجزاؤه الكليات الخمس) الخ هذا مبنى على التعليل والافال نوع الحقيقي ليس بمجزء منه اصلا ٤ قوله (بحيث يحصل) الخ صيغة المضارع للاستمرار فلا يكون الحصول في بعض الاوقات دون بعض دلالة والدوام بين الفهمين كناية عن اللزوم بينهما بقريئة انهم عرفوا الدلالة باللزوم بين العلمين فينطبق على ما ذكره واتأمل ٤ قوله (كدلالة الضرب) الخ عدل عن المثاليين المشهورين من قابل العلم للانسان والزوج للاربعة لانهما ليسا بمطابقين للممثل على مذهب اهل المعقول من اشتراط اللزوم

الين بالمعنى الاخص في الالتزام بخلاف الضارب والمضروب للضرب
فان الضرب من مقولة الفعل وهي من الاعراض النسبية وجميع
الاعراض النسبية من المقولات السبعة المفصلة في الحكمة يتوقف تصورهما
على تصور طرفيها **قوله** (بخلاف العكس) اي ليس لزومهما للمطابقة
متيقنا سواء كان عدم اللزوم متيقنا كما في التضمن فان المطابقة متحققة
بدونه في الماهيات البسيطة او لم يكن شيء من اللزوم وعدمه متيقنا
كما في لزوم الالتزام اذ يجوز أن يكون لكل ماهية مركبة وبسيطة لازم
ذهني وان لا يكون لبعضها **قوله** كلزوم احديهما الاخرى من قيل الثاني
اما لزوم الالتزام للتضمن فلما مر من جواز أن يوجد لكل ماهية مركبة
لازم ذهني وان لا يوجد لبعضها واما لزوم التضمن للالتزام فلانه يجوز
ان يختص الالتزام بالماهيات المركبة وان لا يختص **قوله** (وكل من
المفرد والمركب) الى آخره انما تعرنا تفصيل ابحاث الحقيقة والمجاز مع ان
كتب المنطق خالية عنها لتوقف الافادة والاستفادة عليها كثيرا وهم
انما تعرنا لمباحث الالفاظ لاجل ذلك التوقف فلا وجه لتعريضهم
لما عداها دونها كما لا يخفى **قوله** (او في لازمه مع جواز) الخ ينبغي ان يعلم
ان المراد باللزوم ههنا هو اللزوم المعبر عند اهل العربية وهو اللزوم
في الجملة كليا كان او جزئيا عقليا كان او عرفيا وهو ظاهر **قوله** (مجاز)
قد يطلق المجاز على ما يعم الكناية والمجاز **قوله** (كاستعمال اليد) الى آخره
مثال المجاز المرسل المفرد **قوله** وجملة الخبرية في معنى الانشاء الى آخره
مثال المركب **قوله** (بتبعية استعمال احد المصدرين) الى آخره لان
للمشتقات وضعين وضع المادة ووضع الهيئة فالاستعارة فيها قد تكون
بتبعية الاستعارة في المادة كما في القاتل لمعنى الضارب الشديد بان يشبه
الضرب الشديد بالقتل في كمال التأثير فيستعمل القتل الذي هو المصدر
المذكور في ضمن القاتل في ذلك المعنى المشبه استعارة اصلية ثم يعتبر
استعمال القاتل في الضارب ضربا شديدا كما يستتبعه الاستعارة الاولى
الاصلية فيكون الاستعارة في القاتل تبعية وقد تكون بتبعية الاستعارة
في الهيئة كما في نادى لمعنى ينادى بان يشبه النداء المستقبل بالنداء الماضي
الذي هو المصدر الضمني لنادى ثم يستعمل ذلك المصدر المذكور في ضمن
ذكر نادى في النداء المستقبل استعارة اصلية ثم يعتبر الاستعارة في الفعل

لاستتباع الاستعارة الاولى الاصلية اياها فيكون الاستعارة في الفعل
 بتبعية الاستعارة في الهيئة قائل **ه قوله** (واما في المفرد المرموز اليه)
 الى آخره هذا مذهب السلف وهو المختار بخلاف ما ذهب اليه السكاكي
 من ان المستعار هو لفظ المشبه المصرح به في الكلام كلفظ الحال في مثالنا
 ولا يخفى ان لفظ الحال حقيقة لا مجاز فضلا عن الاستعارة وبخلاف
 ما ذهب اليه الخطيب من انها التشبيه المضمحل في النفس وهو في المثال
 تشبيه الحال بالشخص المتكلم ولا يخفى ان التشبيه معنى قائم بالذهن
 لا لفظ والاستعارة من قبيل اللفظ بخلاف لفظ المتكلم وان لم يكن مصرحاً به
 في الكلام كما لا يخفى **ه قوله** (لاتشكيك في الذوات) الخ الذوات ههنا بمعنى
 الماهيات الحقيقية والذاتيات بمعنى اجزائها لا بمعنى مطلق الماهيات
 واجزائها حتى يتوجه عليه ان للعوارض ايضا ماهيات واجزاء ماهيات
 فاذا لم يكن تشكيك في شيء من الماهيات واجزائها يلزم ان لا يوجد
 في العرضيات والافصاف ايضاً مع انكم اعترقتم بوجوده فيهما وحاصل
 الدفع ان ماهيات العرضيات كالضاحك والماشي حاصلة باعتبارنا
 الضحك والماشي مثلاً مع الماهية الانسانية التي لا مدخل فيها لاعتبارنا
 اصلا فلهما من الماهيات الاعتبارية بخلاف الانسان وكلامنا في الماهيات
 الحقيقية واجزائها وفيه نظر لان الحمرة والبياض مع كونهما من
 الماهيات الحقيقية كيان مشككان كالأحمر والأبيض ولذا قيل ان هذا
 المشهور غير بين ولا مبين **ه قوله** (بمجرد النظر الى ذاته) الخ اى مع قطع
 النظر عن جميع الامور الخارجة عن ذاته فلا يخرج عن الكلّي مفهوم
 واجب الوجود لان امتناع تكثره في الخارج عند العقل بالنظر الى برهان
 التوحيد لا بمجرد النظر الى ذاته والا لاستغنى عن ذلك البرهان كل
 من يتصوره بعنوان واجب الوجود وهو باطل ولا يخرج ايضاً مفهوم
 اللاشيء لان امتناع صدقه على شيء من الاشياء عند العقل بملاحظة
 كون كل شيء شيئاً في الواقع وذلك الكون خارج عن مفهوم اللاشيء
 فاذا قطع النظر عن ذلك الكون يحوز العقل صدقه على جميع الاشياء
 واما قوله في الخارج في قوله مع كثيرين في الخارج فللأول يلزم ان يكون

زيد كليا اذا تصوره جماعة لان مافى ذهن كل منهم مطابق لكثيرين
 موجودين في سائر الازهان لافي الخارج والمراد هو الثاني فلا يلزم شيء
 هـ قوله (مثل الزوج للاربعة) الى آخره فان الاربعة سواء وجدت في الخارج
 كاربعة من الناس او في الذهن فقط كاربعة شمسوس يثبت لها الزوجية
 حيث وجدت بخلاف الحار للنار فان الحرارة انما تثبت لها في الخارج
 لافي الذهن والا لكان الذهن حاراً عند تصورها لا يقال هذا الدليل
 جار في الزوجية اذ نقول لو عرضت للاربعة في الذهن لكان الذهن
 زوجا واللازم باطل لان نقول ليست الزوجية سارية الى محل معروضها
 بخلاف الحرارة نعم ربما يتصور مع النار وصف الحرارة لكن الحرارة
 حينئذ موجودة في الذهن بصورتها لا بذاتها والكلام في الوجود بذاتها
 والاربعة الموجودة في الذهن يثبت لها الزوجية بذاتها وان غفلنا عن
 زوجيتها لم نتصور ٦ قوله (منه ما يبحث عنه في المنطق) الى آخره لا يقال
 مفهوم الجزئي جزئي منطقي مع صدقه على الموجودات الخارجية كزيد
 وعمر وغيرهما لان نقول انما يصدق على الصور العقلية منهم لا على انفسهم
 باعتبار الخارج فان زيدا مثلاً باعتبار وجوده الخارجى ليس بكلى ولا جزئى
 بل باعتبار وجوده الذهنى لما عرفت انهما قسمان للموجود الذهنى من حيث
 انه الموجود الذهنى فافرادهما في الحقيقة ليس الا الموجودات الذهنية
 الاعتبارية مثل هذا المانع عن الشركة مشير الى زيد الجزئى ومرادنا تلك
 الافراد الاعتبارية لا مطلق الافراد فلا اشكال ٦ قوله (كفهوم الواجب
 والممكن) الخ اما كون الممتع والمعدوم وغيرها مما لا وجود لموضوعه
 في الخارج كذلك فظاهر اذ لا يمكن عرضهما له في الخارج لما تقرر
 عندهم من ان ثبوت الشيء للشيء في ظرف من الخارج والذهن فرع
 وجود المثلث له في ذلك الظرف فثبوت امثاله للموضوع في الذهن
 فقط فيكون معقولا ثانيا واما كون مفهوم الواجب والممكن وامثالهما
 معقولات ثانية فلان الوجوب والامكان سابقان على الوجود الخارجى
 والثابت في الخارج يجب ان يتأخر عن وجوده الخارجى لما تقرر ولذا
 جعلوا الوجود معقولا ثانيا اذ الشيء لا يتأخر عن نفسه وفيه نظر لان ما يجب

ان يتأخر عن الوجود الخارجى هو ثبوت المفهوم فى الخارج لانفس ذلك المفهوم الثابت ألا يرى ان الذاتيات ولوازمها سابقة على الوجود الخارجى حيث تثبت لأفرادها فى الذهن قبل وجودها الخارجى مع انها ثابتة لها فى كلا الوجودين والصواب ان يقال ان الوجوب والامتناع والامكان لما كان عبارة عن اقتضاء الذات الوجود او العدم وعدم الاقتضاء كان كل منها نسبة بين الماهية والوجود والعدم والنسب امور انتزاعية ينزعها الذهن عما وجد فيه فقط ٦ قوله (ولذا جعلوا الكلية) الخ بان اخذوا فى مفهومها المفهوم من حيث هو مفهوم ولو كان القابلية للتكثر عارضة لما فى الخارج ايضا لما قيدوا المفهوم بقيد الحيثية ليعلم الموجود الخارجى والذهنى جميعا ٦ قوله (عند الكل) الى آخره اى عند المتكلمين والحكماء ولا يتجه عليه ان الواجب تعالى لا يتصوره احد دائما عند البعض وبالضرورة عند البعض الآخر والجزئية والكلية فرعان للتصور لانا نقول غير المتصور كنه الواجب تعالى لاهويته الخارجية فيجوز أن يتصوره احد على وجه يعرضه الجزئية مع عدم العلم بكنهه كما اذ رأينا شبحا من بعيد لا نعرف كنهه ولو سلم فهم فرعان للتصور المفروض لا التصور المحقق ولا شك ان هويته تعالى لو تصورت لكنت مانعة عن وقوع الشركة فيها وان لم تتصور ابدا او بالضرورة ٦ قوله (عند الحكماء) انما قيد بذلك لان هذه الاشياء اجسام لطيفة عند المتكلمين فلا تكون مجردات عندهم ولا عند الكل كما لا يخفى ٦ قوله (ان كان بينهما تصادق فى الواقع) الى آخره اشار بقوله فى الواقع الى ان مدار هذا التقسيم هو الصدق وعدم الصدق فى الواقع سواء فى الخارج كما بين الانسان والحيوان او فى الذهن كما بين الممتع والمعدم لا الصدق وعدم الصدق بحسب تجويز العقل لامطلقا والا لانحصر النسبة فى المساواة اذ كل كلى بحسب ذلك التجويز صادق على كل شئ ولا بشرط قصر النظر على ذات المفهومين المنتسبين لان تقسيم النسب بحسب ذلك التجويز على وجه آخر كما يأتى بقوله بالفعل ههنا وبالذوام فى الافتراق الى ما قالوا من ان مرجع المساواة الى صدق موجبتين كليتين مطلقتين

عامتين من الجانبين ومرجع العموم المطلق الى صدق موجبة كاية
مطلقة عامة من جانب وسالبة جزئية دائمة من جانب آخر ومرجع
التباين الكلي الى صدق السالبتين كليتين دائمتين من الجانبين
ومرجع العموم من وجه الى صدق موجبتين جزئيتين مطلقتين
عامتين وسالبتين جزئيتين دائمتين من الجانبين ٦ قوله (بالفعل) الى
آخره هذا الفعل هو الفعل المحقق في الواقع فيما وجد الافراد فيه
والفعل المفروض فيما لم توجد فيه سواء كان مفروضا فرض ممكن
ولذا كان الطائر اعم مطلقا من العنقاء او فرض محال ولذا كان
اللاشيء مساويا للاممكن العام لانهما متصادقان في الواقع كلياً حكماً
ذهنيا فرضيا لانه كما كان امر متصفا باللاشيء يلزم ان يكون متصفا
باللاممكن العام لا يقال كل ما اتصف بمفهوم فهو شيء ويمكن عام فلان سلم
ان المتصف باللاشيء متصف باللاممكن بل متصف بنقيضه لانا نقول
اتصافه بالمكن لا يقدح اتصافه بنقيضه ايضا لانه لما كان محالا فعلى تقدير
وجوده واتصافه باللاشيء يلزم اتصافه بالنقيضين في الواقع فتأمل فيه
٦ قوله (كالانسان والناطق) الى آخره كون الناطق مساويا للانسان
مبنى على زعم الحكماء من كون الملك والجن جوهرين مجردين
لا يمكن صدور النطق والضحك منهما والا فعلى مذهب المتكلمين
القائلين بانهما اجسام لطيفة فالناطق والضاحك اعم من الانسان ٧
قوله (واما الجزئان فهما اما متباينان) الخ فان قلت كيف تجرى بينهما
المباينة الكلية والمساواة مع امتناع التصادق والتفارق الكليين بين
الجزئيين قلت سيأتى ان الشخصيتين الموجبتين والسالبتين الصادقتين
من الجانبين في حكم القضيتين الكليتين فلا اشكال ٧ قوله (باعتبار الازمان
والاوضاع الممكنة الاجتماع معه) لم يقل باعتبار الازمان والاوضاع المحققة لانه
لا ينطبق على نسب اللزوميات بل على نسب الاتفاقيات فقط بخلاف الاوضاع
الممكنة الاعم من المحققة فالمراد من الاوضاع في نسب الاتفاقيات الخاصة
هو الاوضاع المحققة وفي نسب اللزوميات والاتفاقيات العامة اعم منها
ومن المفروضة الممكنة الاجتماع ٧ قوله (وهذه هي النسب المتبعة بين

القضايا) الى آخره فالتحقق بالنسبة الى القضايا متحقق في ضمن تحقق مضمونها في الواقع المحقق او المفروض واذا تحقق مضمون القضية يلزم ان يكون تلك القضية صادقة لا كاذبة هذا وانما اعتبر في نسب القضايا صدقها بمعنى تحقق مضمونها في الواقع لاصدقها بالمعنى المقابل للكذب اذ لو اعتبر الثاني لكانت جميع القضايا الصادقة متساوية لان كل قضية صادقة فهي صادقة ازلا وابدا بخلاف تحقق مضمونها ألا يرى بان قولنا طوفان نوح عليه السلام واقع صادق في كل وقت مع ان تحقق مضمونه في وقت معين لا في كل وقت كما حققه بعض الافاضل فتأمل فيه فانه دقيق ٧ قوله (وقد يكون طرفاها او احدهما) الى آخره كون الطرفين محالين في نسب اللزوميات والعناديات وكون احدهما محالا في نسب اللزوميات والعناديات والاتفاقيات العامة فلا بد من تعميم الاوضاع من الاوضاع المحققة والمفروضة ٨ قوله (وبين المختلفتين) الى آخره من عين احدهما ونقيض الآخر ٨ قوله (بمجرد النظر الى ذاتهما) الى آخره هذا غير ما اعتبر في كلية كل كلى من قطع النظر عما سوى ذلك الكلى ولذا جوز العقل صدقه على كل شيء ولم يجوز صدقهما على كل شيء في المتقاضين كالانسان والانسان بل قطع النظر عما سوى المفهومين وقطع النظر عما سوى احدهما متباينان لا يجتمعان في محل واحد اصلا كما لا يخفى ٨ قوله (كالحد الناقص مع المحدود) الى آخره كالجسم الناطق مع الانسان اذلا اعتبر في مفهوم الانسان الجسم والناطق وقيد آخره هو الحساس المأخوذ في الحيوان المأخوذ في الانسان صدق عند العقل بمجرد النظر الى ذاتهما ان كل انسان جسم ناطق بدون العكس اذ يجوز عند العقل ان يكون هناك جسم ناطق غير حساس فيكون جسما ناطقا ولا يكون انسانا فيثبت العموم بحسب التجويز وان كان ذلك الجسم محالا في نفسه بخلاف الحد التام معه اذ كل ما اعتبر في احدهما معتبر في الآخر فينبهما بحسب ذلك التجويز مساواة ٨ قوله (او غير مميز اصلا) الى آخره هذا مبنى على ان المعتبر في المميز الذاتي في اصطلاحهم هو المميز عما يشاركه في الجنس فوجه تمييزا بالذات فلا يكون الحيوان مميزا ذاتيا

في اصطلاحهم وان ميز الانسان عما عدا الحيوان لان تمييزه للانسان
 بواسطة الفصول المأخوذة فيه كالحساس والنامي والقابل للابعاد
 لا بالذات اذ قد اخذ فيه الجنس العالى الذى لا يتصور أن يكون ميزا للانسان
 عما يشاركه في جنس فوقه اذ لا جنس فوقه فكان الحيوان مشتقاً على
 المميز في الجملة وعلى غير المميز اصلاً فلا يكون مميزاً بالذات بل بواسطة
 بعض اجزائه ولك ان تقول المميز في اصطلاحهم ما يكون مقولاً
 في جواب اى شئ هو وذلك الجواب مشروط بان لا يكون مشتركاً تاماً
 كاذكروا فلا يكون الحيوان وامثاله مميزاً اصلاً ٨ قوله (كالشئ) الخ
 فانه بمعنى ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه وهو بهذا المعنى عارض لكل شئ
 واجبا كان او ممكناً او متمتعاً فلا يتصور أن يكون مميزاً للشئ عن شئ
 فضلاً عن المشاركات الجنسية فتأمل ٨ قوله (بالنسبة الى مجموع
 افراده) الخ فزاد المجموع لما سبق انه بالنسبة الى بعض افراده الذى هو افراد
 الانسان كان مشتركاً ناقصاً ٨ قوله (حقيقته المختصة به بمعنى المختصة
 بنوعه) الخ اى ليست مشتركة بين نوعه وبين نوع آخر فلا يرد أن الانسان
 ليس حقيقة مختصة بزيد وقد قلتم انه مقول في جواب السؤال بما هو
 عن زيد وحده وان السائل عن الواحد طالب لتام حقيقته المختصة به
 * ثم اعلم ان المقول في جواب ما هو على ثلاثة اقسام قسم يكون مقولاً
 في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية وهو النوع الحقيقى
 كالانسان وقسم يكون مقولاً في جواب ما هو بحسب الشركة دون
 الخصوصية وهو الجنس كالحیوان وقسم بالعكس اى يكون مقولاً
 في جوابه بحسب الخصوصية دون الشركة وهو الحد التام بالنسبة
 الى المحدود كالحیوان الناطق للانسان كما قالوا ٨ قوله (بمعنى المختصة
 بنوعه) اى بنوع ذلك الواحد * ولقائل ان يقول هذا المعنى يستلزم
 اختصاص الشئ لنفسه وهو فاسد وذلك الاستلزام ظاهر لمن
 تأمل معنى تمام الحقيقة المختصة وهو النوع كالانسان ويمكن
 ان يجاب عيه بان تمام الحقيقة المختصة اعم من النوع الحقيقى والحد
 التام فينبذ يكون الاختصاص من قبيل اختصاص الاعم بالاخص

او بان يقال ان المراد بقوله بمعنى المختصة بنوعه المختصة بفرد نوعه بناء على ان الاختصاص اضافى كما لا يخفى **٩ قوله** (الذاتى المطلوب بكلمة ما) وهو تام الحقيقة المختصة للواحد وتام الذاتى المشترك للمتعدد وقوله تمييزا فى الجملة لابد منه ههنا اذ كما يجوز أن يكون مطلوبه ما يميز عن جميع الاغيار كالناطق للانسان كذلك يجوز أن يكون ما يميز عن بعض الاغيار كالحساس للانسان وان لم يصح فى جوابه الحد الناقص بمجرد الفصل البعيد وسأبقى جواز التعريف بالاعم فى الحدود والرسوم الناقصة فتأمل **٩ قوله** (ان كان عين الحقيقة) الخ لا يخفى ان التعرض بكونه عين الحقيقة او جزئها مما لا حاجة اليه فى هذا التقسيم بل يكفيه الحثيات المذكورة لكننا قصدنا التنبيه على ان كل نوع حقيقى عين حقيقة ماتحة من الجزئيات وكل جنس هو جزء اعم وكل فصل مساو او اعم **٩ قوله** (فان كان جزأ اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق) لا يخفى ان الظاهر أن يقول من اجزائها لكننا عدلنا عنه الى ما ترى لثلاثتهم اختصاص الجنس والفصل بالحقيقة المختصة التى هى النوع الحقيقى اذ كما للانواع اجناس وفصول كذلك للاجناس والفصول اجناس وفصول كالجسم النامى والحساس للحيوان **٩ قوله** (بل جزأ يميزها فى الجملة) الخ اى سواء ميزها عن جميع الاغيار من المشاركات الجنسية كالفصل القريب او عن بعضها كالفصل البعيد فانه اذا سئل عن زيد وحده او مع عمرو وبأى شئ هو فى ذاته كان الجواب الناطق بالحساس او القابل كما يكون الجواب اذا سئل عنه مع هذا الفرس هو الحساس او ما فوقة من الفصول البعيدة **١٣ قوله** (كالناطق والحساس) لا يخفى ان النطق والحس ولو بالقوة من عوارض الانسان والحيوان لكنهما اقرب العوارض اليهما ولما جزموا ان فى الانسان جزأ جوهريا يميزه عن سائر الحيوانات وراء جزء الحيوان وفى الحيوان جزأ جوهريا يميزه عن سائر الاجسام النامية ولم يعرفوا كنه هذين الامرين وضعوا اقرب عوارضهما مقام هذين الامرين وارادوا بهما الامرين الجوهرين اللذين هما مبدأ النطق والحس كما حققه بعض المحققين وكذا الكلام فى النامى

والقابل للابعاد وغيرها من العوارض التي وضعوها مقام الفصول
١٠ قوله (وان عم حقائق مختلفة) الى آخره فعرض عام سواء كان مميزا
 في الجملة اولا فعلى هذا يلزم ان يكون العرض العام مقولا في جواب اى
 شئ في عرضه لما عرفت انه سؤال عن المميز في الجملة وقد قالوا انه غير
 مقول في جواب ماهو ولا في جواب ماهو ولا في جواب اى شئ فهو لا يقال
 ليس مقولا في جوابه الا من حيث كونه مميزا في الجملة وهو بهذا الاعتبار ليس
 بعرض عام بل خاصة لانا نقول قد حقق في محله ان الخاصة قسمان خاصة
 مطلقة وهى الخاصة المميزة عن جميع الاغيار وخاصة مضافة هى المميزة عن
 بعضها وان الخاصة التى هى قسيمة للكليات الاربعة هى الخاصة المطلقة فلما
 اعتبر في مفهوم الخاصة ههنا التمييز عن جميع الاغيار خرج عنها الخاصة
 الاضافية فاما ان تدخل في العرض العام او تبقى واسطة بين الكليات
 الخمس والثاني باطل فتعين الاول ولا مخلص الا بان يقال السؤال
 باى شئ في عرضه سؤال عن المميز عن جميع الاغيار وان كان السؤال
 باى شئ هو في ذاته سؤال عن المميز في الجملة ولا يخفى ما فيه من التحكم
 او بان يقال عدم كون العرض العام مقولا في جواب اى شئ في عرضه مبنى
 على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم لاعلى مذهب
 القدماء المجوزين لذلك ولذا تركنا في مفهوم العرض العام عدم كونه مقولا
 في جواب ماهو ولا في جواب اى شئ هو فتأمل فيه **١٠ قوله** (كالحيوان
 والجسم) فانه اذا سئل عن الحيوان والشجر بما هما يحمل عليهما
 في الجواب الجنس القريب للحيوان وهو الجسم التامى واذا سئل
 عن الجسم والعقل العاشر بما هما يحمل عليهما الجنس العالى
 وهو الجوهر فكان كل من الحيوان والجسم نوعا اضافيا كالانسان
١١ قوله (ثم الانواع تترتب) الى آخره اعلم انهم وضعوا للتمثيل
 والتوضيح كليات مرتبة صعودا ونزولا وهى الانسان المحدود عندهم
 بالحيوان الناطق * ثم الحيوان المحدود بالجسم التامى الحساس المتحرك
 بالارادة اخذوا كلا من الحساس والمتحرك بالارادة مع تساويهما
 لترددهم في ان فصله القريب أهو الحساس او المتحرك * ثم الجسم التامى

وضعوه مركبا لعدم وجدانهم في كلام العرب مفردا موضوعا لمجموع
الجسم النامي * ثم الجسم المحدود بجوهر قابل للابعاد الثلاثة اى الطول
والعرض والعمق * ثم الجوهر المرسوم بمهية لو وجدت في الخارج
كانت لافى موضوع ولم يجدوه لانه جنس عال ليس فوقه جنس آخر
فلا يمكن تحديده تاما ولا ناقصا ولا رسمه تاما لتوقف الكل على جنس
فوق الجوهر وانما يمكن الرسم الناقص كما سيحيى الاشارة اليه وانما اعتبر
التزول في الانواع والصعود في الاجناس لان النوعية الاضافية المرتبة
باعتبار الخصوص والجنسية باعتبار العموم حتى لو قيل نوع الحيوان
يفهم منه المفهوم الاخص منه ولو قيل جنس الحيوان يفهم منه المفهوم
الاعم منه فالترتب في الانواع لا يكون الا بطريق التزول وفي الاجناس
لا يكون الا بطريق الصعود وعبرة الصعود والتزول مبنية على ان
ما تحت الشئ لا يكون شاملا له ولغيره في الاغلب بخلاف ما فوقه كما
في طبقات العناصر والافلاك **١١ قوله** (يعينه) الخ اشارة الى ان اعتبار الجزء
مرتبة بالحيثيتين جائز كاعتبار الجوهر جنسا عاليا من حيث انه مفهوم
عام وعارض لانواع الجوهر في ماهية الانسان واعتبار الناطق فصلا
مثلا فيهما من حيث انه فرد خاص ومفروض للجوهر **١١ قوله** (الى جنس
عال وفصل) الى آخر وقد قالوا ببساطة الجنس العالى وسكتوا عن
بساطة الفصل السافل كالناطق مع انه يجب ان يكون بسيطا ايضا
لانه لو تركب فاما ان يتركب من امرين متساويين وهو باطل وامامن
جنس وفصل فذلك الجنس لا يجوز أن يكون عرضا لثلاث يلزم تقوّم
الانسان الجوهر بالعرض فانه باطل فهو امامن الاجناس البعيدة للانسان
وامامن فصوله البعيدة وعلى التقديرين يلزم تكرار الجنس الواحد والفصل
الواحد في الماهية وهو ايضا باطل * فان قلت فالفصل القريب للانسان
فرد من افراد الجوهر لامن افراد العرض لثلاث يلزم التقوّم المذكور
فيعود محذور التكرار لتحقق مطلق الجوهر في ضمن فرد * قلت العود
ممنوع وانما يعود لو كان ذلك الفرد مركبا من جوهر ومفهوم آخرها
جنس وفصل وليس كذلك بل المدعى انه بسيط ولا يلزم من كونه فردا

لمطلق الجوهر أن يكون مركباً منه والام يكن الجوهر المحرّدة من الماهيات البسيطة مع ان العقول والنفوس منها عند الحكماء قائل ١١ قوله (كالكيّ للعناء) لم يقل للانسان والحيوان وغيرها من الماهيات الموجودة لانها قد ترسم في الازهان جزئية عند الاحساس بها فتفارق عنها الكلية فلا يكون الكلية لازمة لها بخلاف العناء وغيرها من الماهيات التي لم يوجد لها فرد في شيء من الازمنة ولم يتعلق بها احساس اصلا فلا ترسم في ذهن من الازهان على وجه الجزئية في شيء من الازمنة فلا يفارقها الكلية بالضرورة مادامت موجودة في الازهان فتكون لازمة لها في الذهن ١١ قوله (كالمالح للبحر) اذ يمكن ازالة الملوحة عنه كما يظهر عند التقطر لكنها لا يفارق عن مجموع البحر اصلا فلي تأمل ١١ قوله (كالضاحك بالفعل) الح و لقائل ان يقول تمثيل الخاصة الغير الشاملة به غير صحيح اذ الضحك بالفعل وهو الهيئة الانفعالية للنفس الناطقة بواسطة التعجب بالفعل المساوي للانسان مساو له وشامل لان الصبيان بل الاطفال في المهد يدركون الامور القريبة وهو معنى التعجب فالتأمل الصحيح لها هو الكاتب بالفعل فانه اخص من الانسان وغير شامل لجميع افراد * اللهم الا ان يراد بالضاحك بالفعل معنى آخر وهو الآثار الظاهرة المحسوسة تأمل ١١ قوله (اما خاصة النوع) الى آخره ويندرج فيه خاصة الفصل القريب لان المراد اعم من ان يكون خاصة للنوع بالذات او بواسطة جزء المساوي وكذا خاصة الفصل البعيد تندرج في خاصة الجنس فلا نقض بهما كما لا يخفى ١٢ قوله (مفردين كانا) الى آخره تعميم للمفهومين الشاملين للمتصادقين ولغير المتصادقين لا تعميم لغير المتصادقين فقط والام يصح التمثيل بلزوم المرفقات لتعريفاتها لان المرفق والتعريف متصادقان قطعاً وايضاً هذا التعميم غير مختص بغير متصادقين بل يجري في المتصادقين ايضا لا يخفى ١٢ قوله (وعلى التقادير) الى آخره اى على تقدير كون كل من اللزومين بين مفردين او مركبين او مختلفين فكل من هذين اللزومين اما بين ١٢ قوله (قول يكتسب) الى آخره القول بمعنى المقول مفرد اكان او مركباً لا بمعنى المركب

لثلا يخرج التعريف المفرد كإيجيء والاكتساب في عرفهم هو التحصيل
 بطريق النظر لا مطلق التحصيل فلا يصدق التعريف على المزمومات بالنسبة
 الى لوازمها البينة ١٢ قوله (من تصوّره) الى آخره احتراز عن التصديقات
 بناء على ان المراد بالتصوّر هو الصورة الحاصلة الغير المفارقة للحكم المقابلة
 للتصديق كما هو المتبادر ١٢ قوله (وبعضها الخ) الى آخره يرد عليه انه
 يستلزم ان يكون المركب من الفصلين البعيد والقريب او البعيدين ان يجوز
 التعريف بالاعم وان يكون مجزء الجنس ان يجوز مع ذلك التعريف بالمفرد
 حدا ناقصا وليس كذلك * والجواب ان ذلك مجزء احتمال عقلي غير محقق
 فلا ينتقض به التعريف ولو سلم فلا بأس في كونه حدا ناقصا عندهم
 وكذا الكلام في تعريف الرسم الناقص حيث يستلزم كون المركب
 من الفصل البعيد مع الخاصة او مع العرض العام بل من الفصل القريب
 مع احدهما رسما ناقصا ١٣ قوله (حاصلة باعتبار العوارض المخصوصة)
 الى آخره وذلك لان ماهية الرومي مثلا انما يكون ماهية مقابلة لماهية الزنجي
 باعتبارنا مع الانسان تارة عارض الياض وتارة عارض السواد ثم
 وضعنا لفظ الرومي بازاء الاول ولفظ الزنجي بازاء الثاني والافهما
 ليسا بما هيتين متباينتين في ذاتهما بل داخلان تحت نوع واحد هو
 الانسان فلا اعتبارنا انضمام الابيض والاسود الى الانسان مدخل
 في حصول ماهيتهما فيكونان اعتباريين بخلاف الانسان والفرس
 اذ قد انضم الى الحيوان الناطق في احدهما والصاهل في الآخر
 في الواقع سواء اعتبرنا انضمامهما اليه اولا فلذا كانا من الماهيات الحقيقية
 الموجودة في الواقع مع قطع النظر عن اعتبار معتبر بخلاف ماهيات
 الاصناف وغيرها من مصطلحات العلوم وامثالها فتأمل فيه ١٣ قوله
 (فيكون تعريف الرومي) الخ فان قلت بل هو تعريف حقيقي لكونه معلوم
 الوجود الخارجي قبل التعريف * قلت لما كان من الماهيات الاعتبارية
 لم يكن لنفسه وجود خارجي عند احد ولو عند القائلين بوجود الكلي
 الطبيعي في الخارج بخلاف الانسان والحيوان وغيرها من الماهيات
 الحقيقية ووجود الفرد في الخارج في الجملة لا يقتضي كون الصادق

عليه من الماهيات الحقيقية كالم يقتض ذلك في مفهوم الجزئي والواحد
 والكثير وغير هافانها امور اعتبارية قطعاً **قوله** (فلا اشكال بحدودها
 على حدود) الى آخره وجه الاشكال ان الحدود المذكورة منقوضة
 بحدود الاصناف ورسومها التامة اذ ليس فيها جنس بل نوع حقيقى
 كالانسان فى الانسان الابيض * والجواب ان الانسان وان كان نوعا
 حقيقيا بالنسبة الى الماهيات الحقيقية لكنه جنس اعتبارى بالنسبة الى
 ماهية اعتبارية وقد عرفت ان المفهوم الواحد يجوز أن يكون جنسا
 ونوعا باعتبارين مختلفين فلا اشكال **قوله** (كترىف الاب بما يشتمل)
 الى آخره فان الاب من له الابوة والابن من له البنوة والابوة والبنوة
 متضايفان لا يعقل احدهما بدون الاخرى فان الابوة كون الحيوان
 بحيث خلق من مائه حيوان آخر والبنوة كون الحيوان الآخر بحيث
 خلق من ماء الحيوان الاول ولا يمكن تعقل احدهما كونه بدون الآخر
 ولا يتوقف تعقل احدهما على تعقل الآخر بل متعقلان معا بخلاف
 تعقل العلم بعدم الجهل فان الجهل لما كان عبارة عن عدم العلم عما من شأنه
 ان يكون عالما وانما تعرف الاعداد المضافة بملكاتها كان تعقل التعريف
 بعدم الجهل متوقفا على تعقل العلم ومتأخرا عنه فهذا التوقف من جانب
 واحد فاذا كان التوقف الموحى للتأخر والتقدم من الجانبين يلزم الدور
 الباطل لاستلزام تقدم الشيء على نفسه بخلاف الدور المسمى اذغاية
 ما يستلزمه ان يكون الشيء مع نفسه وليس بباطل **قوله** (فى نفس
 الامر) الخ اى لافى مجرة الزعم فانه لا يقتضى ان يعلم فى الواقع بل فى الزعم
 والمراد هو الاول كما فى نظائره فاعلم **قوله** (حتى يبطل بمجرة الاحتمال
 العقلى) الخ فاذا اردنا تحديد الانسان حدا تاما وقلنا انه الجسم الناطق
 يرد عليه انه صادق على الجسم الناطق الغير النامى او غير الحساس
 مع انهما ليسا بانسان لان النامى والحساس معتبران فى مفهوم الانسان
 مع الجسم والناطق فكل انسان جسم ناطق بدون العكس فيكون
 باطلا ولا يندفع هذا بانه مجرة احتمال عقلى بل محال ولا يحتل التعريف
 الا بالمحقق لانه انما يندفع بذلك عن غير الحدة التام كما لا يخفى **قوله**

ما يجب اخذه في الحدود يشير الى ان ذلك الاكتفاء ليس بمحذور في
الرسوم والى ان المحذور في الحدود هو الدلالة الالتزامية على ما يجب
اخذها فيها لاكل دلالة التزامية ١٤ قوله (لان انضمام الكل الى الكل)
الح ومن ههنا يتضح ما قالوا من ان التعريف انما يكون للماهية للفرد
لكن يرد عليه ان مدار التعريف الصحيح على المساواة صدقا فلم
لا يجوز أن يكون الكل المنحصر في فرد في الخارج تعريفا لذلك الفرد
* فالحق ان الجزئي الحقيقي لا يقبل التحديد التام وقبل غيره لاسما على
مذهب القدماء المجوزين للتعريف بالاعم ولذا قلنا وان امكن تعريفه الح
اشارة الى انه لا يتمتع على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم
فضلا على مذهب القدماء المجوزين لذلك ١٥ قوله (واما نفس الثبوت
والاتصال والانفصال) الى آخره اشارة الى بطلان ما اشتهر من ان القدماء
انكروا النسبة بين يين بالكلية وجعلوا الوقوع واللاقوع عبارتين في
الحلمية عن اتحاد المحمول بالموضوع وعدم اتحادهما وفي المتصلة عن
الاتصال واللاقوع وفي المنفصلة عن الانفصال واللاقوع لاقع
وقوع الاتحاد ولا وقوعه وعن وقوع الاتصال ولا وقوعه وعن وقوع
الانفصال ولا وقوعه وانما اثبتنا المتأخرون وجعلوا الوقوع واللاقوع
عبارتين عن ذلك فعنى زيد قائم وليس بقائم عند القدماء ان القائم
متحد مع زيد وليس بمتحد وعند المتأخرين ان اتحادهما واقع وليس
بواقع ولا يخفى انه فاسد اذ من القدماء من عرف التصديق بادراك
ان النسبة واقعة او ليست بواقعة واشك ان النسبة التي حكم عليها
بالوقوع او اللا وقوع هي النسبة المشتركة بين الموجبة والسالبة ولو سلم
انه تعبير باللازم فقول الحكم بعدم الاتحاد مثلا مستحيل بدون تصور
الاتحاد اذ الاعدام انما تعرف بملكاتها فيكون الاتحاد متصورا مشتركا
بين الموجبة والسالبة فاذا انكرها القدماء يلزمهم الوقوع فيما هربوا
فكيف ينكرونها بل انهم لم ينكروا ذاتها وانما انكروا كونها من اجزاء
القضية كما زعمه المتأخرون نعم يتوقف على تصور الحكم بالوقوع
واللاقوع لكن ذلك التوقف لا يستلزم كونها من الاجزاء والالكان

البصر من اجزاء القضية في قولنا العمى صفة عدمية لتوقف تصور الموضوع عليه مع انه خارج عن اجزاء هذه القضية وفاقا بين الفريقين فافهم هذا المقام اذ قد زل فيه اقدام الاعلام والحمد لله على الانعام

١٥ قوله (المسماة بالنسبة بين بين) الى آخره انما سميت بهما لكونها مشتركة بين الموجبة والسالبة اما جزأ كما عند المتأخرين او خارجا موقوفا عليه كما عند القدماء **١٥ قوله** (ثم الاذعان بها) الى آخره اي الادراك الاذعاني وكلمة ثم ههنا للتراخي الرتبي بناء على ان رتبة المشروط متأخرة عن رتبة الشرط للتراخي الزماني والا لم يطرد الكلام في الاوليات لان تأخر الاذعان عن التصورات الثلاثة فيها ليس بالزمان بل بالرتبة وان كان تأخرها عنها في النظريات وبعض البديهيات بالزمان فافهم ذلك

١٥ قوله (ولو بالالتزام) اشارة الى دفع ما اوردوا من ان ضمير الفصل في نحو زيد هو القائم راجع الى الموضوع ومطابق له افراد وتثنية وجمعا كما في الزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون فيكون دالا على الموضوع لاعلى النسبة فيكون اسما لا اداة وحاصل الدفع انه انما يتجه لو كان كل رابطة اداة عندهم وهو ممنوع بل مرادهم ان الدال على النسبة ولو بالتضمن او بالالتزام نسميه رابطة سواء كان اداة كما في ادوات النفي او كلمة كما في قام زيد او اسما كما في ضمير الفصل وكروابط الجمل الواقعة خبرا او حالا او صفة عند النحاة مع كونها اسما ولا منافاة بين كونها دالة بالمطابقة على معنى مستقل وبالالتزام على معنى غير مستقل ولو سلم ان كل رابطة اداة عندهم فليكن تقسم اللفظ المفرد الى الاقسام الثلاثة اعني الاسم والكلمة والاداة تقسيما اعتباريا وليكن ضمير الفصل اسما باعتبار دلالة المطابقة واداة باعتبار دلالة الالتزامية والكلمات كالت باعتبار دلالتها التضمنية على معنى مستقل وادوات باعتبار دلالتها التضمنية على معنى غير مستقل هو النسبة الجزئية اعني النسبة الى فاعل معين فلا حاجة الى ما ذهب اليه العلامة الفتازاني في التهذيب من انهم استعاروا ضمير الفصل للدلالة على النسبة ولا يخفى ما فيه لانه يستلزم ان لا يكون ما في كلام العرب العرباء رابطة مع انهم

في صدد الابحاث الشاملة للكل كما لا يخفى هذا ١٥ قوله (اما نفس
المحمول المرتبط بنفسه) الى آخره ارتباطه في نحو قام بنفسه ماذكره الشيخ
في الشفاء ويدل عليه ما ذكره ائمة العربية من ان الافعال موضوعة
لمجموع الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين او الى فاعل ما على
اختلاف بينهم فان قلنا ان كل رابطة اداة عندهم فلا بد أن يحمل
تقسيم اللفظ المفرد الى الاقسام الثلاثة على الاعتباري وان قلنا ان الاداة
بعضها فلا حاجة اليه ١٥ قوله (زيد قائم ابوه) الى آخره فان المحمول
مجموع قائم ابوه لا مجرد قائم والضمير الرابط جزء من ذلك المجموع
وكذا الضمير في قولك زيد ابوه قائم فانه دال على زيد بالمطابقة وعلى
ارتباط الجملة به بالالتزام فيكون رابطة كما عند النحاة ١٥ قوله (ومثل
الاخير يسمى) الى آخره لا يخفى ان النحاة جعلوا مثل كان من الافعال
الناقصة الدالة على معنى مستقل والمنطقيون جعلوه رابطة فينهما تناف
واجيب عنه بانه من باب تخالف الاصطلاحين وفيه نظر لانه اما ان يدل
على معنى مستقل فيبطل ما ذهب اليه اهل المنطق ولا يدل عليه فيبطل
ما ذهب اليه النحاة ولا يخلص الابداء كما من ان ليس كل رابطة اداة عندهم
او التقسيم الذي اورده اهل المعقول اعتباري فتأمل ١٦ قوله (صادق
بالاعتبار الاول اى على ان يكون قضية خارجية واما اذا كانت قضية
حقيقية فهي كاذبة بكل من الاعتبارين كما يأتى ١٦ قوله (ولا يراد بالمحمول
الافراد) الخ يشير الى ان المتعارفة المستعملة في العلوم هى القضايا التى
يراد من جانب الموضوع الافراد ومن جانب المحمول المفهوم ومساوها
منحرفة عن الجادة غير متعارفة سواء اريد العكس كما في المثال المذكور
في المتن او اريد من كل من الجانبين الافراد مسورين بسور الكلى
نحو كل انسان كل ناطق او بسور الجزئى نحو بعض الحيوان بعض الجسم
او احدهما بسور الكلى والاخر بسور الجزئى نحو كل انسان بعض
الحيوان وعكسه او غير مسورين واذا اعتبر السلب كان المنحرفات
مرتقية الى عدد كثير وقد فصلها بعضهم ولا فائدة يعتد بهولذا تركوها
في المتن ١٦ قوله (من الافراد الشخصية) الى آخره ناظر الى مثل قولنا

كل انسان حيوان وقوله او النوعية ناظر الى مثل قولهم كل نوع كلى
فان كلا من القولين محصورة كلية لكن يشكل بخوكل جنس كلى وان
اريد النوع الاضافى فان الجنس العالى كالجوهر ليس بفرد شخصى
ولانوعى الا ان يراد من النوع ههنا مطلق الكلى الاخص من العنوان
وان كان جنسا او خاصة او غيرها ١٦ قوله (وليس كلى) الى آخره
يشير بزيادة هذا المثال الى ان رفع الايجاب الكلى مندرج عندهم فى السلب
الجزئى ولذا جعلوا نقيض الايجاب الكلى هو السلب الجزئى مع ان
نقيضه الحقيقى هو رفع الايجاب الكلى كما ستعرف ١٦ قوله (والمهملة
فى قوة الجزئية) الى آخره يعنى ان المهملة الموجبة فى قوة الجزئية الموجبة
وان المهملة السالبة فى قوة الجزئية السالبة ومعنى كونها فى قوتها
انهما متلازمان فتى صدقت المهملة صدق هناك الجزئية وبالعكس
والشخصية فى حكم الكلية فى وقوعها كبرى للشكل الاول وفى انعكاسها
عكسا مستويا الى الموجبة الجزئية وعكس نقيض الى الموجبة الكلية
وغیرها ١٦ قوله (الباحثة عن احوال اعيان الموجودات) فيه اشارة
الى ان المراد من عدم استعمالها فيها عدم وقوعها مسائلها لا عدم
وقوعها مطلقا ولومبادئ مسائلها فانه محل نظر ١٦ قوله (على العهد
الخارجى الشخصى) كما اذا اريد بالانسان زيد واما النوعى كما اذا
اريد به الرومى فالقضية اما طبيعية ان اريد جنس ذلك النوع من
حيث هو هو او مهملة ان اريد هو من حيث تحققه فى ضمن الافراد
فتأمل ١٧ قوله (او من حيث تحققه فى ضمن الافراد مطلقا) اى من غير
تعرض لبيان كميتها كلا او بعضها وهذا القسم من اقسام لام الجنس
كالاستغراق والمهد الذهنى الا ان اهل العربية لم يتعروا ضوالة بل ادرجوه
فى لام الجنس ولذا امثلوا لام الجنس بقولهم الرجل خير من المرأة مع ان الخيرية
لا تعرض مفهوم الرجل من حيث هو هو بل من حيث تحققه فى ضمن الافراد
وليس المراد أن كل رجل خير من كل امرأة لانه ظاهر الفساد ولا ان بعضا
غير معين من الرجال خير من البعض الغير المعين من النساء اذ لا فائدة يعتد
بها فيه بل المراد أن جنس الرجل من حيث تحققه فى ضمن الافراد

خير من جنس المرأة من حيث تحققها في ضمن الافراد ايضا ليفيد بمعونة
 القرينة فائدة جيدة هي انه ما من خير من النساء الا وفي جنس الرجل
 من هو خير منها ولا يخفى ان هذه الفائدة انما تستفاد من تفضيل الجنس
 على الجنس لا من الاستغراق ولا من العهد الذهني ١٧ قوله (باعتبار امكانه
 ووجوده في الخارج) الى آخره لم يقل للموضوع الممكن الموجود تحقيقا
 بل زاد الاعتبار للاشارة الى ان موضوع الخارجية والحقيقية لا يجب
 ان يكون ممكنا في نفسه وان موضوع الخارجية لا يجب ان يكون موجودا
 محققا في الخارج وان موضوع الحقيقية لا يجب ان يكون موجودا تقديرا
 في الخارج كما يظهر من مثالان اجتماع التقيضين باطل ١٧ قوله (سواء
 كان ممكنا يوجد في الازهان بلا فرض) الى آخره هذا الامكان امكان عام
 مقيد بجانب الوجود بقرينة مقابلته للممتنع فيشمل الواجب تعالى
 والمراد بقوله يوجد في الازهان الخ انه على تقدير وجوده في الذهن
 يحصل فيه بلا واسطة فرض بناء على ان ماهيات الممكنات حقيقية
 لا فرضية بخلاف المحالات للقطع بان زوجية الخمسة اذا خليت وطبعها
 ليس لها ماهية في الازهان الا بان يقال لو كانت الخمسة زوجا فتحتاج
 في حصول ماهيتها في الذهن الى فرض وجودها الخارجي بخلاف
 الممكنات فان ماهياتها تحصل في الازهان بلا احتياج الى فرض وجودها
 الخارجي وانما المحتاج الى فرضه هو الحكم الایجابي عليه خارجا ولذا كان
 ماهيات الممكنات حقيقية و ماهيات المحالات فرضية فاعلم ذلك ١٧ قوله
 (واذا سلبته بذلك المعنى) بان تقول ليس الاجتماع الموجود في الخارج
 وجودا محققا ببصير في الخارج كان سالبة خارجية صادقة وقس
 عليه اخواته ١٧ قوله (كان موجبة ذهنية كاذبة) الى آخره لان البصر
 من عوارض الوجود الخارجي فلا يعرض لشيء في الذهن هذا اذا كان
 هذا الحكم ايجابا ذهنيا فرضيا واما اذا كان ايجابا ذهنيا حقيقيا فكما
 يكذب بهذا الاعتبار يكذب باعتبار قيد الوجود في الذهن بلا فرض
 فتأمل ١٧ قوله (فالوجود المعترف في موجبة) وكذا الامكان المعترف مع
 موضوع الحقيقية معترف في سالتها ايضا والام يكن بينهما تناقض كما سبق

١٨ قوله (ولذا وقع بينهما تناقض) الى آخره اشارة الى دفع ماورد واعلى قولهم صدق السلب لا يتوقف على وجود الموضوع بخلاف صدق الايجاب وحاصل الايراد أنه لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة والسالبة تناقض لجواز صدق الايجاب على جميع الافراد الموجودة وصدق السلب عن بعض الافراد المدومة هذا وحاصل الدفع ان الوجود المعتبر في موجبة كل نوع معتبر في سالبته ايضا فيمنع انصراف السلب الى الفرد المدوم ويتحقق التناقض ولا يلزم توقف صدق السلب على وجود الموضوع لان الوجود الذي اعتبره الحاكم مع موضوع السالبة واقع في حيز النفي وصدق النفي لا يتوقف على تحقق القيود الواقعة في حيزه بخلاف صدق الايجاب فانك اذا قلت ضربت زيدا بالسوط يتوقف صدقه على صدور الضرب منك وعلى وقوعه على زيد وعلى وجود السوط واذا قلت ماضرته بالسوط يصدق ذلك وان لم يكن لك سوط اصلا كما لا يخفى

١٨ قوله (فعل محقق في الواقع في الخارجية) الخ لم يقل فعل محقق في الخارج في الخارجية لان عقد الوضع في الخارجية لا يجب ان يكون صدقا خارجيا كعقد الحمل فيها بل قد يكون ذهنيا نحو بعض الممكن انسان او جسم او جرم او حار او بارد وكذا الكلام في الحقيقة كما ان عقد الوضع في الذهن لا يجب ان يكون ذهنيا كعقد الحمل فيها بل قد يكون خارجيا نحو كل حار ممكن فاختر الواقع الاعم من الخارجى والذهنى كنفس الامر

١٨ قوله (نحو كل انسان حيوان) الخ لما قد ثبوت الذاتيات ولو ازمها بحسب الوجودين **١٨ قوله** (وسلب العوارض) الخ سواء كانت عوارض خارجية كالحرارة والبرودة او ذهنية كالكلية والجزئية او مشتركة بين الخارج والذهن كالزوجية والفردية فان سلب جميعها عن غير موضوعها صادق بكل من الاعتبارات الثلاثة كما لا يخفى **١٩ قوله** (وهو ظاهر) الخ لان الموضوع المقدر الوجود اعم مطلقا من الموضوع المحقق ففي كل مادة يصدق فيها الموجبة الجزئية الخارجية يصدق فيها الموجبة الجزئية الحقيقية ولو انحصر العنوان والحكم في بعض افراده الممكنة نحو بعض مركوب السلطان فرس **١٩ قوله** (ونقيضها) الخ وهما السالبان

الكلتان الخارجية والحقيقية لما سيأتى ان نقيض كل نوع ما يمانه
 في النوع ويخالفه في الكيف والكم ١٩ قوله (وكذا بين نقيضيهما) الى
 آخره يعنى كل من السالبة الكلية الخارجية والسالبة الكلية الحقيقية اعم
 من وجه من السالبة الكلية الذهنية وان كان بين اوليين عموم مطلق
 ١٩ قوله (ويظهر ذلك) الى آخره اى يظهر كون كل من السالبة الكلية
 الخارجية والحقيقية اعم من وجه من السالبة الكلية الذهنية بتلك الامثلة
 لصدق الكل في نحو لاشئ من الفرس بانسان او ضاحك وصدق
 الخارجية والحقيقية بدون الذهنية في نحو لاشئ من الانسان او العنقاء
 بممكن في الخارج وبالعكس في نحو لاشئ من النار بحجارة في الذهن
 فانظر ١٩ قوله (وبتقديم رابطة الايجاب) قيد الرابطة بقيد الايجاب مع
 انهم اطلقوها ههنا لان الرابطة في السالبة اداة السلب فليس فيها
 تأخير رابطتها عن اداة السلب بل تأخير رابطة الايجاب عنها كما لا يخفى
 ١٩ قوله (بتوقف على تحقق الوجود المعبر) الى آخره لم يقل يتوقف على
 وجود الموضوع كما قالوا للاشارة الى تحقيق المقام بما يدفع الاوهام من ان
 ههنا وجودين احدهما الوجود المعبر الذى يعتبره الحاكم مع الموضوع
 وتانيهما الوجود بمعنى التحقق في نفس الامر وبينهما عموم من وجه
 اذ لا يلزم من اعتبار الحاكم وجود الموضوع وجوده في الواقع ولا من
 وجوده في الواقع ان يعتبر الحاكم ذلك الوجود معه وقد يجتمعان
 فالوجود الاول مشترك بين الموجبة والسالبة ليلزم التناقض بينهما كما
 عرفت ولتتأخر السالبة الخارجية عن السالبة الحقيقية والذهنية وبالعكس
 والوجود الذى يتوقف عليه صدق الايجاب دون السلب هو الوجود
 الثانى دون الاول فلا تدافع بين قولهم صدق السالبة لا يتوقف
 على وجود موضوعها وبين قولهم الحكم في السالبة على الموضوع
 الموجود اى المقدر معه الوجود وان لم يتحقق في الواقع فاعلم ذلك
 اذ قد نزل فيه اقدام كثير من الاعلام ٢٠ قوله (فما وجد الموضوع
 بذاته في الذهن) الى آخره مما له ماهية حقيقية سواء وجد فيه محققا كما
 في الاربعة الموجودة في الذهن في احد الازمنة او مقدرا كما في كنه

الواجب تعالى على تقدير القول بإمكان حصوله في الذهن وان لم يقع
ابدا فالمراد من الذات الماهية الحقيقية التي على تقدير حصولها
في الاذهان تحصل بلا احتياج الى فرض وجودها الخارجى بخلاف
ماهيات المحالات كما تقدم فالمراد من التقدير ههنا هو الفرض المتعلق
بوجوده الذهني الممكن وبالفرض في قوله بواسطة الفرض هو الفرض
المتعلق بوجوده الخارجى المحال ولذا كانا متقابلين ههنا ٢٠ قوله
(لاشئ من المعدوم المطلق) الى آخره المعدوم المطلق ما ليس له وجود
اصلا في الخارج ولا في ذهن من الاذهان فلا يكون معلوما بالضرورة
لاشتراط العلم بالوجود الذهني * ثم هذه القضية مشروطة عامة لان المراد
انه ليس بمعلوم بالضرورة مادام معدوما مطلقا وهذا الحكم صادق
وان كان معلوما متصورا في هذه القضية بعنوان المعدوم المطلق لانها
مشروطة وصفية هي حلية في الظاهر شرطية في المعنى ولا شك في
صدق الشرطية ههنا بان يقال كلما كان الشئ معدوما مطلقا يلزم ان لا
يكون معلوما وان امتنع طرفا هذه الشرطية في الواقع كالا يخفى ٢٠
قوله (لكنها في التحقق) الى آخره لان محمولها حكم السالبة وهو من
النسب وكل نسبة معقول ثاب كاعرفت بخلاف المعدولة في نحو العقرب
اعمى او لا كاتب خارجية او حقيقية فان محمولها المفهوم العدمي المركب
من المفهوم الوجودي ومفهوم اداة النفي من غير اعتبار النسبة فيه
ولاجل ان الاداة فيها ليست لسلب النسبة الايجابية سميت معدولة
للعدول عن حقيقة اداة النفي الموضوعة لسلب النسبة * فان قلت كيف
ثبت المفهوم لغيره في الخارج مع كون نفسه معدوما في الخارج والثابت
في الخارج يجب ان يكون موجودا فيه * قلت قد تقرر في موضعه
ان ثبوت الشئ للشئ في الخارج بمعنى الثبوت الرباطي المدلول عليه
بالحمل انما يتوقف على وجود المثبت له فيه لاعلى وجود الثابت فيه
ولا يندفع بان يقال قولنا في الخارج قيد المحمول لا قيد الثبوت فيكون
الخارج طرفا لنفسه لا لوجوده والموجود الخارجى ما كان الخارج
طرفا لوجوده لانفسه ولذا لم يقتض قولنا زيد موجود في الخارج كون

وجود زيد موجودا في الخارج بل اقضى كون نفس زيد موجودا فيه كما حققه الشريف في حاشية المطول لانا نقول الكلام في القضية الخارجية الحاكمة بالثبوت الخارجي فلا محالة يكون قيدا للثبوت لا للمحمول * فان قلت غاية ذلك جواز ثبوت العدمي في الخارج وما الدليل على انه قد يكون ثابتا في الخارج في نحو زيد لا كاتب خارجية او حقيقة * قلت الدليل لزوم ارتفاع التقيضين فان الفرس باعتبار وجوده الخارجي ليس كاتبا فيكون بهذا الاعتبار لا كاتبا والا لارتفع التقيضان عن امر موجود وايضا الموضوع ههنا اعنى الفرس موجودا فالسالبة البسيطة الخارجية ههنا تستلزم الموجبة المعدولة المحمول من الخارجية * فان قلت هذا جار في ثبوت مفهوم الامكان في الخارج مع انه ليس كذلك اذ نقول زيد باعتبار وجوده الخارجي ليس لاممكنا والا لم يكن ممكنا بل واجبا او ممتعا وهو محال فهو بهذا الاعتبار ممكن والا لارتفع التقيضان عن امر موجود وايضا السالبة المعدولة المحمول مستلزما للموجبة المحصلة فيما وجد الموضوع * قلت لانسلم انه باعتبار وجوده الخارجي ليس لاممكنا اذ غاية ما يستلزمه ان لا يكون ممكنا في الخارج بمعنى ان لا يتصف بالامكان في الخارج لان لا يكون ممكنا بمعنى ان لا يتصف به في الواقع ولو في الذهن حتى يلزم كونه واجبا او ممتعا كيف والامكان لما كان معقولا ثانيا لم يكن ثابتا لشيء بحسب الخارج ولما ثبت مفهوم الممكن باعتبار الخارج فقد ثبت مفهوم اللاممكن بهذا الاعتبار والا لارتفع التقيضان فالمفهومات العدمية قسما قسم معقول اول مختص بالوجود الخارجي كالاعمى او مشترك بين الوجودين كالالبصير واللاممكن وغيرهما من نقائص المفهومات المختصة باحد الوجودين او المشتركة وقسم معقول ثان مختص بالوجود الذهني كالمكن والممتنع وغيرهما فافهم هذا المقام ٢٠ قوله (انعقاد الكل) اى انعقاد جميع القضايا ذهنية كانت او خارجية او حقيقة موجبة كانت او سالبة اذ لا بد من تصور الموضوع وفي ذكر الانعقاد اشارة الى ان المتوقف على تصور الموضوع هو نفس الانعقاد لا الصدق

والكلام في الثاني لافي الاول ٢١ قوله (مادام موجودا او معدوما) زاد قوله او معدوما للثاني ليرد عليه ماورد على من تركه من انه لا يصدق على ضرورة السلب عن المعلوم نحو لاشئ من المحال بصير خارجية او حقيقة لان قوله مادام موجودا يقتضى وجود الموضوع سواء كان قيدا للنسبة او لضرورةاتها اذ لم يقع ذلك القيد بالنسبة الى السالبة في حيز النفي بل السلب على كلا الاحتمالين واقع في حيزه نعم لو كان قيدا للنسبة بين بين لما اقتضى ذلك لوقوعه في حيز النفي حينئذ لكن كونه قيدا لتلك النسبة باطل كما حققه ابو الفتح في حاشية التهذيب وكذا الكلام في التعريفات الآتية تأمل ٢١ قوله (بشرط الوصف) اى يحكم فيها بضرورة النسبة بشرط اتصاف ذات الموضوع بوصفه ومعنى اشتراط الضرورة بالاتصاف ان يكون للاتصاف به مدخل في الضرورة وتتوقف هى عليه سواء كان مستقلا فيها كما في مثال تحرك الاصابع اولا كما في قولنا بعض الحار ذائب بالضرورة مادام حاراً وهو الدهن الحار والمقتضى لضرورة الذوبان مجموع الحرارة والدهنية لا مجرد الحرارة والالكان الحجر الحار ذائبا ايضا * وقوله ووقته اشارة الى ان الضرورة المذكورة في غير وقت الوصف لا تسمى مشروطة عندهم كما اذا كان العنوان علة معدة للمحمول نحو كل حي مائت بالضرورة بعد كونه حيا لامادام حيا وهو ظاهر ٢١ قوله (فيما كان العنوان الذى له مدخل) الخ فجميع الذاتيات ولوازمها ولوازم احد الوجودين مما له مدخل وضرورى في وقته فلم يبق هناك الا العرض المفارق وهو قسمان قسم ضرورى في وقته للموضوع كما اذا لم يكن من افعاله الاختيارية وقسم ليس بضرورى في وقته كما اذا كان من افعاله الاختيارية فاذا كان العنوان من القسم الاول وكان له مدخل في الضرورة صدق هناك المعنيان معا في مثال اطلاق المتخسف واذا كان من القسم الثاني فان كان له مدخل في الضرورة صدق المعنى الاول دون الثاني كما في كل كاتب متحرك الاصابع اذ ليس الكتابة ضرورية للكاتب في وقتها فضلا عن ضرورة التحرك التابع لها ولا يصدق المعنى

الثاني دون الاول كما في كل كاتب حيوان بالضرورة اذ لا مدخل للكتابة في الحيوانية ٢١ قوله (وكل منخسف مظلم بالضرورة) الى آخره ضرورة الانحساف والاظلام وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس مبنى على ما زعمه الحكماء من كون الواجب تعالى موجبا في افعاله واماعلى ما ذهب اليه المتكلمون وهو الحق من انه تعالى مختار في جميع افعاله فلا ضرورة في شيء منها لجواز خلق الاضاء حينئذ ولجواز ازالة الحيولة كما لا ضرورة للكتابة في وقتها لكونها فعلا اختياريا يمكن تركه كلا او جزأ في كل آن من زمانه فاندفع ما قيل ان الضرورة في وقت الوصف اعم مطلقا من الضرورة بشرط الوصف فتأمل ٢١ قوله (او بدوامها مادام الذات) اي مادام موجودا او معدوما ولذا غير العنوان لئلا يرد عليه دوام السلب عن المعدوم على نحو ما سبق في الضرورية المطلقة لكن يشكل الامر فيها دام الوصف فليكن السالبة المشروطة والعرفية في مثل قولنا لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة او بالدوام مادام كاتبا موقوفتين على وجود الموضوع كجميع سوا الب المركبات ولا ضرر فيه بعد ان صدقنا عدم الموضوع مثل قولنا لاشيء من المعدوم بطائر او كاتب مادام معدوما فتأمل ٢١ قوله (ازلا وابدأ) اشارة الى جهة الاحكام الغير الزمانية نحو الله تعالى حي او عالم بالفعل كما ان قوله او في احد الازمنة اشارة الى جهة الاحكام الزمانية الحادثة في الزمان نحو زيد قائم بالفعل او قاعد فلا يرد أن في احد الازمنة مستغن عن قوله ازلا وابدأ فتأمل ٢١ قوله (كل انسان كاتب بالامكان العام) الى آخره وما يجب ان يعلم ان قولهم بالامكان في امثال هذه العبارة ان كان قيدا للنسبة كانت القضية ممكنة وان كان قيدا للمحمول كانت مطلقة يمكن تحققها في ضمن الضرورية المطلقة لان كون الانسان ممكن الكتابة ضروري له في جميع اوقات وجوده وان لم يكن الكتابة بالفعل ضروريا له كما لا يخفى ٢٢ قوله (في الموضوع والمحمول) قيد بهما مع انهما متروكان في سائر الكتب للاشارة الى ان مجرد اشتغال القضية على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب لا يكفي في كونها مركبة في عرفهم والا لكانت جميع الاحكام الحصرية

قضايا مركبات عندهم نحو ما جاء في الازيد وليس كذلك بل هي وامثالها بسيطة عندهم لعدم اتحاد الحكمين المختلفين بالايجاب والسلب فيه في الموضوع اذ ما ثبت له المحي هو زيد وما سلب عنه ذلك هو غيره فلا يتحدان في الموضوع فيكون القضية المشتعلة عليهما بسيطة لا مركبة بخلاف قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل لادائما فان معنى لادائما لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل وحيث اتحد الحكمان فيه في الموضوع والمحمول والكمية كان قضية مركبة في عرفهم وتقييد الموضوع ههنا بالحقيق للاحتراز عن الموضوع الذكري فان اتحادهما في الموضوع الذكري غير كاف في المركبة بل لابد من اتحادهما في الموضوع الحقيق والالصقت المركبة الجزئية في قولنا بعض الجسم حيوان لادائما لان معنى جزئيتها ان بعض الجسم حيوان دائما وبعضه ليس بحيوان دائما مع ان هذه المركبة الجزئية كاذبة عندهم اذ الحكم في الجزئين فيها على شيء واحد فلو صدقت تلك المركبة لزم ان يوجد جسم يتصف بالحيوانية في وقت ولا يتصف بها في وقت آخر وهو باطل كما سيتضح ٢٣ قوله (وما عدا العامين باللادوام الوصفى) انه يمكن تقييد بعض ما عدا العامين من البسائط باللادوام الوصفى وان لم يمكن تقييد بعض ما عداها الاخر به كالدائمين لثلا يرد ان الضرورية والدائمة مما عداها لا يمكن تقييدها به اذ الضرورة والدوام الذاتيان اخص من الدوام الوصفى ونقيض الاعم مباين لعين الاخص فليحمل على هذا اخوات هذا القول ٢٣ قوله (او المنتشرة) لمنع الخلو فلا يرد ان الوقتية المطلقة مما عدا المنتشرة المطلقة لا يمكن تقييدها باللا ضرورة الوقتية الغير المعينة ويصح الحمل على منع الجمع والخلو فلا يلزم المحذور ايضا بناء على التوجيه السابق ٢٣ قوله (نحو الله تعالى عالم اوحى) الخ فان هذه الصفات لما كانت لوازم وجوده الخارجى فلو فرض انتفاء ثبوتها له تعالى يلزم انتفاء الوجود الملزوم فيلزم انقلاب ماهية الواجب تعالى الى ماهية ممكنة لان كل ماهية يمكن انفكاك الوجود عنها بوجه من الوجوه فهي ممكنة فماهية الواجب تعالى آية

عن انفسك كل من هذه الصفات فيكون ثبوتها له تعالى واجبا بالذات بخلاف ثبوت لوازم الممكنات لها كما عرفت في الاصل ٢٣ قوله (بشرط المحمول الواقع) اى بشرط وجود المحمول في الموجبة وعدمه في السالبة والمراد من الوجود والعدم ماهو الواقع في وقته اذ لا ضرورة اليوم في قيام زيد غدا لا في وجوده لعدم وقوعه بعد ولا في عدمه فيه لعدم تحقق وقته الذى هو الغد وبالجملة لا ضرورة في شئ من طرفي القيام الغير الواقع بعد وان شرط احدهما فالمراد الشرط الواقع لا مطلق الشرط ولو كان مفروضا ولذا قيد بالواقع ٢٤ قوله (وهو الامكان الصرف الخالى) الخ فان قيام زيد غدا مثلا لا ضرورة اليوم في جانبه الايجاب وهو ظاهر والا لكان واقعا بعلمته في اليوم او في الماضى ولا في جانبه السلب لان عدم قيامه في الغد لم يتحقق اليوم وان تحقق عدم قيامه الآن وانما يتحقق شئ من قيامه وعدم قيامه فيه اذا جاء الغد فقيامه في المستقبل ممكن صرف لا ضرورة في شئ من طرفيه بخلاف الامور الواقعة في الحال او في الماضى فانها متحققة في وقتها بالفعل بعلمها الموجبة لها فهي ضرورية واقعا للضرورة بشرط المحمول هكذا حقه الشيخ الرئيس ونقله شارح المطالع وبهذا التقرير ظهر بطلان ما قيل ان الامكان الوقوعى يستلزم الوقوع وانما يستلزمه في الامور الحالية والماضوية لا مطلقا ٢٤ قوله (واقعا) الى آخره انما قال اقلا لان الضرورة بشرط المحمول لما كانت مساوية للفعل كانت اعم من سائر الضرورات ووجدان فردا لاعم اسهل واقل مؤنة من وجدان فردا لخاص لان فردا لاعم اكثر وفردا لخاص اقل وانما كانت اعم من الضرورة في وقت ما لانها كما يتحقق في فعل الفاعل الموجب يتحقق في فعل الفاعل المختار بخلاف الضرورة في وقت ما فانها لا تتحقق في فعل الفاعل المختار ولذا لم يكن الكتابة وغيرها من الافعال الاختيارية ضرورية واجبة الوقوع في وقتها كما لا يخفى ٢٤ قوله (كلمية المقدم) الى آخره ترك التضاعف مع انه مذكور في كتب اكثرهم لانه داخل فيما ذكر لان المتضايقين معلولا علة واحدة وهى اتحاد الولد من نقطة معينة

في الابوة والنبوة مثلا ٢٤ قوله (باتفاق الاتصال) الى آخره اى يكون
 صدق التالى متصلا لصدق المقدم اتفاقا بلا علاقة موجبة لذلك الاتصال
 والمراد بصدقهما تحقق مضمونهما في الواقع ولو في احد الازمنة
 فقولنا اذا طلعت الشمس غدا يحىء عمر و اتفاقية خاصة كما لا يخفى
 ٢٥ قوله (في الصدق فقط) الى آخره قيد فقط قيد الانفصال في الصدق
 لا قيد الحكم والا لكان مساويا للمعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية
 اذ لا يلزم من عدم الحكم بالانفصال في الكذب عدم الانفصال فيه بخلاف
 ما اذا كان قيد اللانفصال في الصدق اذ معنى الانفصال في الصدق
 فقط عدم الانفصال في الكذب فيصير المعنى وان حكم بالانفصال
 في الصدق وعدم الانفصال في الكذب سميت مانعة الجمع وكذا
 الكلام في الانفصال في الكذب فقط كما لا يخفى ٢٥ قوله (والكل لا يخلو
 عن احدها في الغلب) وانما قال في الغلب لانه قد يخلو عنها كما في قول
 اهل المعاني تقديم المسند لكذا اولكذا اذ ليس بين التكتين منع جمع
 لما قالوا الاتزام بين التكات فيجوز أن يكون التقديم لكليهما اول ثلاثة
 ولا منع خلوه لانهم لم يقصدوا الانحصار فيما ذكره بطريق الترديد
 ٢٥ قوله (كل من هذه المنفصلات) الى آخره في تصريح كل اشارة الى ردة
 ما قيل ان المنفصلة الحقيقية لا يجوز أن تتركب اكثر من جزئين والام يكن
 بين كل جزئين منها انفصال في الصدق والكذب معا وحاصل الرد أنه
 لا يجب فيها وجود الانفصال الحقيقي بين كل جزئين بل يكفي وجوده
 بين مجموع اجزائه الثلاثة او الاربعة كما في المثال المذكور فان العدد
 الواحد لا يخلو عن مجموع الاقسام الثلاثة وان خلا عن اثنين منها ٢٥ قوله
 (العدد اما) الخ اى العدد بالنسبة الى ما يجمع من الكسور التسعة اما زائد
 كالاربعة فان نصفها اثنان وربعا واحد ومجموعهما ثلثة وهو ناقص
 عن الاربعة او زائد كاثني عشر فان نصفها ستة وثلثها اربعة وربعا ثلثة
 وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهى زائد على اثني عشر او مساو لها
 كالسبعة فان نصفها ثلثة وثلثها اثنان وسدسها واحد والمجموع ستة ايضا
 وليس المراد أن العدد الواحد بالنسبة الى عدد آخر اما زائد عليه

او ناقص عنه او مساو له كما ظن فانه غفلة عن اصطلاح اهل الحساب والمثال
 مبنى عليه **٢٦ قوله** (لكن الموجبة الكلية من المتصلة للزومية) اقول هذا
 ما قالوا لكن جريان الاحتمالات الاربعة في الموجبة الجزئية منها
 واختصاص الموجبة الكلية بالثلاثة الاول كلام ظاهري والتحقيق ان مطلق
 الموجبة منها كلية كانت او جزئية مختصة بالصادقين والكاذبتين كما سطلع
 عليه من ان التالى فى قولك كلما كان زيد فرسا كان حيوانا مقيد بكونه
 حيوانا فى ضمن الفرسية لا مطلق الحيوانية والا لم ينعكس هذه الموجبة
 الكلية الى الموجبة الجزئية القائلة بأنه قد يكون اذا كان زيد حيوانا
 كان فرسا لانه انما يكون فرسا اذا كان حيوانا فى ضمن الفرسية لا اذا
 كان حيوانا فى ضمن الانسانية وكون زيد حيوانا فى ضمن الفرسية
 من الاوضاع الممتعة الاجتماع مع كونه حيوانا فلو لم يقيد التالى بل اطلق
 كان للزوم على بعض الاوضاع الممتعة لا الممكنة المعبرة فى الكلية
 والجزئية وان قديكون التالى كاذبا كالمقدم كما لا يخفى **٢٦ قوله** (لا تصدق)
 اى لا تصدق فيما كان المقدم صادقا والتالى كاذبا لامتناع ان يستلزم
 الصادق الكاذب والالزم كذب الصادق وصدق الكاذب اما كذب
 الصادق فلان الالزم كاذب وكذب الالزم يستلزم كذب الملزوم واما
 صدق الكاذب فلان الملزوم فيها صادق وصدق الملزوم مستلزم لصدق
 الالزم **٢٦ قوله** (مختصة بالصادقين) الى آخره ان كانت اتفاقية خاصة او بتال
 صادق سواء كان المقدم صادقا او لا ان كانت اتفاقية عامة **٢٦ قوله**
 (بغير الصادقين) لان ما لا يجتمعان فى الصدق عنادا واتفاقا اما ان يكونا
 كاذبتين او يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة كما ان ما لا يجتمعان
 فى الكذب عنادا واتفاقا اما ان يكونا صادقين او يكون احديهما
 صادقة والاخرى كاذبة **٢٦ قوله** (بتقديم اداة السلب) الى آخره لم يقل
 وتأخيرها فى الموجبة لان دلالة التقديم على السلب كاية دون دلالة
 التأخير على الایجاب فان الشرطية المتصلة قد تكون سالبة مع
 التأخير كما فى قولنا اذا كانت الشمس طالعة لا يلزم ان لا يكون الليل
 موجودا فقولنا اذا جاء زيد لم يحجى عمرو يحتمل ان يكون موجبة

ان كان بمعنى يلزم ان لا يجي عمر و وان يكون سالبة ان كان هو بمعنى لا يلزم ان
يجي عمر وقتا مل ٢٦ قوله (هو وضع وجوده مع الآخر) اما بان يقتضيهما
علة واحدة او بان يكون بين عليتهما اقتضاء بوجه لان ذات كل منهما
لا يأتي عن مثل هذا الوضع فلا يرد أن غاية هذا الوضع المقارنة بينهما
لا لزوم بناء على ان مطلق اللزوم مفسر عندهم بامتناع الانفكاك ٢٦
وقوله هو وضع وجوده بدون الآخر مبني ايضا على جواز أن لا يكون
بينهما ولا بين عليتهما اقتضاء بوجه فان ذات كل منهما لا يأتي عنه
ايضا فيمكن اجتماع هذا الوضع مع كل منهما فلا يرد مثل ذلك عليه
ايضا ٢٦ قوله (فلا يصدق هناك السالبة الكلية) الى آخره لان معنى تلك
السالبة ان لا يوجد لزوم على شيء من الاوضاع الممكنة وقد وجد
على بعضها ٢٧ قوله (وكذا الكلام في العنادية) الى آخره يعني كل
حكمين يمكن انفصال احدهما عن الآخر في الصدق فينبهنا عناد
جزئي على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع تحقق احدهما بدون
الآخر وان دام عدم الانفصال بينهما كناطقية الانسان وصاهلية
الفرس فلا يصدق هناك السالبة الكلية العنادية من مانعة الجمع
وان صدق من الاتفاقية وكل حكمين يمكن عدم انفصال احدهما
من الآخر في الصدق فليس بينهما عناد كلي في الصدق وان دام
الانفصال بينهما كوجود الانسان ووجود العنقاء فلا يصدق هناك
الموجبة الكلية العنادية من مانعة الجمع وان صدقت من الاتفاقية وكذا
الكلام في الانفصال في الكذب في مانعة الحلو ويتضح من المجموع حال
المنفصلة الحقيقية العنادية ٢٧ قوله (كلما تحقق التقيضان) الى آخره اعلم
ان نتيجة هذا الدليل اما لازمة له او لا ان كان الاول يلزم الملازمة
الجزئية بين التقيضين وهو يستلزم ان لا يصدق سالبة كلية لزومية اصلا
وهو باطل وان كان الثاني فاما ان لا ينتج الشكل الثالث واما ان لا يستلزم
الكل الجزء وكلاهما باطلان فلا بد من القدر في هذا الدليل ولهذا قل
فسفسطة ٢٧ قوله (فسفسطة) لكن بما ذكره ثبت ماد عيناه من الكليتين
المذكورتين قبل ٢٧ قوله (وهو غير المطلوب) الى آخره اذا المطلوب اثبات

اللزوم الجزئي بين التقيضين بمعنى ان احدهما في بعض اوضاعه الممكنة يستلزم الآخر كما هو مقتضى الاستدلال بالشكل الثالث ومن البين انه انما يستلزمه على وضع تحققه مع الآخر وذلك الوضع ليس من اوضاعه الممكنة الاجتماع معه فلا يصدق هناك موجبة جزئية لزومية اذا الحكم فيها على بعض الاوضاع الممكنة كما ان الحكم في الكلية على جميع الاوضاع الممكنة والالم يصدق حكم كلي لزومي موجبا كان او سالبا بخلاف ما اذا قيد بالقيود الثاني فان تحققه مع الآخر حينئذ لا يكون من اوضاع المقدّم الممكن بل نفس المقدّم المحال ولا شك في استلزامه للآخر جزئيا بل كليا هذا * فان قلت لعل مراد الكاتب ما ذكرتم * قلت كل من التقيضين كما انه باعتبار فرضه مع الآخر شيء كذلك بدون ذلك الفرض هو شيء والثابت بالشكل الثالث حينئذ هو اللزوم الجزئي بينهما باعتبار الاول لا باعتبار الثاني فلا يثبت اللزوم الجزئي بين كل شيئين كما دعه فلا يتم التقريب من وجه آخر كما لا يخفى ٢٧ قوله (هو السالبة الجزئية) قد اشرنا الى ان مرادهم من السالبة الجزئية ههنا اعم من رفع الايجاب الكلي الذي هو التقيض الحقيقي للإيجاب الكلي كما لا يخفى ٢٧ قوله (هو الممكنة العامة المخالفة) الى آخره لا يخفى ان قيد المخالفة في كيف مستغنى عنه بتعريف التناقض لكنه لدفع توهم ان الممكنة العامة اعم الموجهات فكيف يكون تقيضها مبينا للضرورة وحاصل الدفع ان الاعم هو الممكنة العامة الموافقة للضرورة في كيف والتقيض هو الممكنة العامة المخالفة لها في كيف فلا منافاة بينهما وكذا الكلام في ان تقيض الدائمة هو المطلقة العامة الاعم من الدائمة ٢٨ قوله (كافي نقائص المركبات الكلية) الى آخره انما اعتبر في نقائصها ان تكون منفصلة مانعة الخلو لا مانعة الجميع ولا المنفصلة الحقيقية لان صدق المركبة بصدق كل من الجزئين وكذلك كذبها بكذب احد الجزئين او كليهما واذا كان بكذب احدهما كان احد جزئي التقيض اعني المنفصلة صادقا والآخر كاذبا لا محالة واذا كان بكذبهما معا كان كلا جزئي التقيض صادقين معا فلا بد ان يكون الحكم في التقيض على وجه يحتمل صدق احد الجزئين وصدق كليهما لوجود التامع الذاتي بين المركبة وتقيضها والحكم على ذلك الوجه

لا يكون الا بان يكون تلك المنفصلة مانعة للخلو بالمعنى الاعم الشامل
 للمنفصلة الحقيقية تأمل ٢٨ قوله (وهو كاذب) لما عرفت ان حكمى المركبة
 متحدان فى الموضوع فهذه المركبة تدل على ان بعض الجسم حيوان فى
 وقت دون وقت آخر ولا يخفى كذبه لان بعضه حيوان دائما والبعض
 الآخر ليس بحيوان دائما وليس هناك فرد يتصف بالحيوانية تارة وبعدها
 اخرى ليصدق المركبة الجزئية وانما يتصور ذلك فيما كان المحمول عرضا
 مفارقا كالقيام والقعود وغيرها نعم يصدق الجزئيتان القائلتان بان بعض
 الجسم حيوان دائما وبعضه ليس بحيوان دائما لعدم اتحادهما فى الموضوع
 الحقيقى وان اتحدتا فى الموضوع المذكورى لكن ليس جزء المركبة الجزئية
 مطلق الجزئيتين بل الجزئيتان المتحدتان فى الموضوع الحقيقى كما هو مقتضى
 تقييد الحكم عليه بالادوام كما لا يخفى فتأمل ٢٨ قوله (بخلاف تلك الحلية
 المرددة المحمول) الى آخره فان المفهوم المرددين الحيوانية الدائمة وبين
 سلبها الدائم اذا حكم على كل فرد من الجسم بمعنى ان كل فرد لا يخلو عن
 احدهما كما هو مدلول تلك الحلية كان ذلك الحكم صادقا سواء كان كل
 جسم حيوانا دائما او لا حيوانا دائما او كان بعضه حيوانا دائما والبعض
 الآخر لا حيوانا دائما فيصدق النقيض بهذا المعنى الشامل للاحتالات
 الثلاثة مع كذب الاصل وانما يصدق الاصل المقيد بالادوام فيما كان
 المحمول عرضا مفارقا نحو بعض الانسان كاتب بالفعل لا دائما وحينئذ
 يكذب النقيض بهذا المعنى لاخذ الدوام فى جزئية اذ لو صدق لوقع احد
 الاحتمالات الثلاثة اما كون كل انسان كاتبا دائما ولا شئ من الانسان
 بكاتب دائما او كون بعضه كاتبا دائما والبعض الآخر ليس بكاتب دائما
 والكل باطل واستفيد مما ذكرنا ان لاخذ نقيض المركبة الجزئية طريقا
 آخر هو جعل المنفصلة ذات اجزاء ثلثة بان يقال فى المثال المذكور اما لا
 شئ من الجسم بحيوان دائما او كل جسم حيوان دائما او بعضه حيوان دائما
 والبعض الآخر ليس بحيوان دائما وظهر ايضا ان المراد من الحكمين
 اللذين وقع الترديد بينهما الحكمان المكيفان بكيفية تقيضى الجزئين من الاصل
 لا مطلق الحكمين ٢٨ قوله (وقد يطلق على اخص القضايا) الخ وانما قال

أخص القضايا لان السالبة الكلية مثلاً لها من القضايا الحاصلة بالتبديل
لوازم عديدة هي السالبة الكلية كنفسها والسالبة الجزئية وعكسها في
عرفهم إنما هو السالبة الكلية التي هي أخص من السالبة الجزئية وكذا
الكل من القضايا المنعكسة لوازم عديدة حاصلة بالتبديل أعم من عكسها
بحسب الجهة مثلاً قولنا كل إنسان حيوان بالضرورة يستلزم قولنا بعض
الحيوان إنسان سواء كان حينية مطلقة أو مطلقة عامة أو ممكنة عامة
وعكسه في عرفهم هو الحينية المطلقة لا المطلقة العامة ولا الممكنة العامة
التيين كل منهما أعم مطلقاً من الحينية المطلقة وقس عليه البواقي **٢٩ قوله** (على
مذهب الشيخ في عقد الوضع) الخ وفيه إشارة إلى انعكاسهما على مذهب
الفارابي في عقد الوضع وإن انعكاس الممكنة العامة إلى نفسها وانعكاس
السالبة الضرورية إلى نفسها متلازمان وإن الممكنة ينتج في صغرى
الشكل الأول على مذهب الفارابي فلا وجه لتوقف الكاتب في هذه
الأمور كما لا يخفى **٢٩ قوله** (كان ذلك التقدير) المستفاد من قديم الآخر
وهو كون ذلك التحقق مع تحقق النقيض الآخر فلا يتجه عليه أن ذلك
التقدير عين المقدم المحال لأن أجزائه **٣٠ قوله** (وبالعكس) أي وحكم
السوابق هنا حكم الموجبات في العكس المستوى **٣٠ قوله** (على التفصيل
المذكور) في انعكاس كل موجهة إلى موجهة أخرى حيث قلنا من الدائمين
والعائتين إلى حينية مطلقة إلى آخره **٣٠ قوله** (والشرطية الموجبة الكلية)
إلى آخره وتوقف الكاتب في انعكاسها مبنى على زعم اللزوم الجزئي
بين النقيضين وقد عرفت فساد **٣٠ قوله** (ولا عكس للبواقي من الحملات
والشرطيات) إنما لم ينعكس الموجبة الجزئية الشرطية ههنا إلى نفسها
لصدق الأصل بدون العكس في قولنا قد يكون إذا كانت الأرض مضيئة
يلزم أن لا تطلع الشمس فانه صادق مع كذب قولنا قد لا يلزم لطلوع
الشمس وجود النهار **٣٠ قوله** (ولو في الادعاء) إلى آخره هذا القيد
لثلا يخرج الأدلة الفاسدة مادة أو صورة مع عدم العلم بفسادها وقوله
ظاهراً لثلا يخرج المغالطات التي علم المستدل فسادها وقصد بها تغليب
الخصم بل ولثلا يخرج القياس الشعري لأن الشاعر كالمغالط يدعى

في الظاهر تحصيل التصديق بما اورده والحق انه ليس بدليل حقيقة بل مجازا فلا بأس في خروجه عن التعريف بل يجب فتأمل ٣٠ قوله (وقد تطلق النتيجة على اخص القضايا اللازمة) الى آخره كما في باب المخلطات حيث قالوا النتيجة تابعة للصغرى والكبرى ولم يقتصر على اطلاقها على اخص القضايا اللازمة كما اقتصر في اطلاق العكس اذ قد يستنتج اعلمها من دليل يستلزم الاخض بخلاف العكس فتدبر ٣١ قوله (او يشار اليها بلفظ) كالقيودات المشيرة اليها وكلفظة اذا الدالة على وقوع المقدم ولفظة لو الدالة على انتفاء التالي ولذا يكتفى في الاقيسة الاستثنائية بشرطية واحدة كما في قوله تعالى ﴿لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا﴾ اكتفاء عن الرفع بدلالة اداة الشرط على الانتفاء لانها لانتهاء الاول لانتهاء الثاني في مقام الاستدلال فاعلم ٣١ قوله (كافي الاستدلال باحد المتضايين) الخ لانهما متكافيان ذهنا وخارجا فلا يعلم احدهما قبل الاخر علما تصوريا او تصديقا وانما يعلمان معا وقد صرح الشريف المحقق بعدم صحة هذا الاستدلال في بعض كتبه فتأمل ٣١ قوله (كمواد الادلة المشتملة على المصادرة) هذا مبنى على ان المصادرة توقف الدليل على المدعى فيكون العلم بالدليل متأخرا عن العلم بالمدعى فبطلان تلك الادلة لفقد هذا الشرط للاستلزامها الدور الباطل كما وهم لان مجرد توقف العلم بالدليل على العلم المطلوب مبطل له سواء انعكس التوقف من جانب المطلوب كما اذا انحصر دليل المطلوب في ذلك الدليل وهو الدور الباطل او لم ينعكس كما اذا كان له دليل آخر صحيح ولا دور فيه وهو ظاهر ٣١ قوله (في الظروف الخارجية) متعلق بالصدق وقيد به للاشارة الى ان تلك المقدمة غير صادقة فيما كان بعض الظروف ذهنا كما في قولنا اجتماع النقيضين موجود في الذهن والذهن موجود في الخارج فانهما صادقتان مع كذب النتيجة ٣١ قوله (هي مقدمة خارجية) احتراز بقيد الخروج عن الاجزاء مثل الصغرى والكبرى وبقيد اللزوم في كل مادة عن المقدمة الاجنبية وبقيد عدم موافقتها للقضايا في الاطراف عن العكس المستوى الموافق للاصل في الموضوع والمحمول والمقدم والتالي فان شيئا منها ليس بمقدمة

غربية نعم قد يطلق المقدمة الغربية على المقدمة الاجنبية مجازا
تأمل ٣١ قوله (وقسم غير مستلزم كليا) الى آخره هذا مبنى على حل
الاستلزام في تعريف القياس على الاستلزام الكلي لا على مطلق الاستلزام
الاعم من الكلي والجزئي والاليمخرج الاستقراء والتثيل بقيد الاستلزام
لثبوت الاستلزام الجزئي لهما قطعا مع انهم اخرجوها بقيد الاستلزام
واخرجوا قياس المساواة بقيد لذاته لابقيد الاستلزام وجرينا ههنا على
ما قالوا فجعلنا المستلزم بواسطة المقدمة الاجنبية من قسم المستلزم الكلي مع
انه ليس بمستلزم كليا بل بواسطة خصوص المادة فالصواب لهم ان
يحملوا الاستلزام على الكلي المتبادر ويخرجوا الاستقراء والتثيل ومثل
قياس المساواة وبقيد لذاته المستلزم بواسطة مقدمة غربية او ان يحملوه على
مطلق الاستلزام ويخرجوا الكل بقيد لذاته كما لا يخفى * اللهم الا ان يحملوه
على الاستلزام الكلي ويعمموا المستلزم كليا من المستلزم وحدها ومع ضمنية
مقدمة اخرى كما اشار اليه ابو الفتح لكن عدم ذلك الاستلزام الكلي في
الاستقراء والتثيل محل نظر ظاهر اذ الاستقراء مع ضمنية اتفاق جميع
الافراد والتثيل مع ضمنية كلية الجامع مستلزم ان كليا وان لم يستلزم ما وحدها
كقياس المساواة ولا مخلص الابان يراد بالاستلزام الاستلزام الكلي المقطوع
وحده او بضمنية مقدمة ولا يمكن القطع بحكم الضمنية فيها بخلاف قياس
المساواة فليتأمل ٣٢ قوله (كيفا وكما وعلمنا) الى آخره فان وجد في
المقدمة مات سالبة تكون النتيجة سالبة ايضا وان وجد جزئية كانت جزئية وان
وجد ظنية كانت ظنية ايضا وكثيرا ما تكون تابعة لها في اثنين منها
او في الكل وانما قال بالمعنى اعم اذ هي كما تكون تابعة للقضايا الاجزاء
في هذه الامور تكون تابعة للمقدمات الخارجة كالعكس المستوى
في الضرب الاول من الشكل الثالث والرابع اذ النتيجة فهما جزئية
كالعكس الموقوف عليه وكذا عكس النقيض وايضا لا تكون النتيجة
قطعية ما لم يكن الاستلزام الكلي قطعا في البراهين والاستلزام مقدمة
خارجة عنها ٣٢ قوله (يستلزم النتيجة لذاته) الى آخره ليس مرادهم
من قولهم لذاته ههنا نفي الواسطة في الثبوت فان انتفاءها بين كل قياس

ونتيجة غير معلوم بل مرادهم نفى الواسطة في الاثبات اى لا يكون
 المقدمة الاجنبية او الغريبة واسطة في اثبات ذلك الاستلزام الكلى
 وان كان العكس المستوى لبعض المقدمات واسطة في اثباته في بعض
 الاشكال ٣٢ قوله (ربما تصدر) الى آخره اشارة للتقليل الى انها كثيرا
 ما لا تصدر بها في المباحث في الكتب ٣٢ قوله (والمقدمة الاخرى شرطية)
 لانها لا تكون الا شرطية بخلاف المقدمة الاستثنائية فانها قد تكون حمليّة
 وقد تكون شرطية قسمية تلك المقدمة شرطية من قبيل تخصيص العام
 ببعض افراده كما لا يخفى ٣٣ قوله (ولذا يطرح عند اخذ النتيجة) الى آخره
 كما هو شأن الوسائل وفيه اشارة الى طريق اخذ النتيجة من القياس
 الاقتراني ٣٣ قوله (وان لم تشمل) الى آخره كافي صغرى الاستقراء وكبراه
 وكافي كبرى المستلزم بواسطة عكس التقيض وفي كبريات الاقيسة المركبة من
 المنفصلة ذات حمليات بعدد اجزاء الانفصال ٣٣ قوله (القياس الاستثنائي)
 الى آخره قد مناه على الاقتراني على عكس ما في المتون لانه بجميع اقسامه
 بين الانتاج بخلاف الاقتراني ولانه محتاج اليه في اثبات انتاج ما عدا
 الشكل الاول بخلاف والعكس والافتراض فتأمل ٣٣ قوله (كلية باعتبار
 الازمان والاوزاع) انما قال باعتبار الازمان والاوزاع مع ان كلية
 الشرطية لا تكون الا باعتبارها لان المقدمة الاستثنائية قد تكون حمليّة
 وقد عرفت ان كلية الحمليّة باعتبار الافراد لا باعتبارها فلو لم يقيد بذلك
 لتوهم ان الشرط هو كلية الشرطية باعتبار الازمان والاوزاع وكلية
 تلك الحمليّة باعتبار الافراد وليس كذلك بل الشرط كلية كليهما باعتبار
 الازمان والاوزاع وعطف الاوزاع على الازمان للاشارة الى ان الكلية
 باعتبار الازمان فقط غير كافية بل لابد من الكلية باعتبار الاوزاع
 الممكنة الاجتماع معهما ايضا ٣٣ قوله (ان لم يتحد حكمهما) الى آخره
 هكذا قالوا ولا يخفى انهم لو عمووا الكلية باعتبار الازمان والاوزاع
 ههنا مما هو كلية حقيقة او حكما لتشمل الشخصية كما عمووا الكلية
 من الشخصية في كبرى الشكل الاول لاستغنوا عن هذا القيد
 وما بعده ٣٣ قوله (لكن ثبت الشرطية الواقعة) الى آخره فيه

اشارة الى انه من حيث المعنى مؤلف من الحلية والشرطية ايضا لانه
 بمعنى انه كما ثبت هذه الشرطية ثبت تلك الشرطية التي هي عكس
 نقيضها ههنا لكن ثبت الاولى فيثبت الثانية اولكن بطلت الثانية
 فيبطل الاولى ٣٣ قوله (كان ممكنا غير لازم لذات الواجب تعالى)
 احتراز عن صفات الله تعالى على مذهب الاشاعرة لان وجود تلك
 الصفات ليس مقتضى ذواتها بداهة بل مقتضى ذات الواجب تعالى
 فيكون ممكنا لازمة لذاته تعالى وهي قديمة ٣٤ قوله (غير لازم) احتراز
 عن صفات الواجب تعالى لان وجودها ليس مقتضى ذواتها بل
 مقتضى ذات الواجب تعالى فيكون ممكنا مع انها قديمة. ٣٤ قوله
 (سواء لنفس الصغرى) ناظر الى كون الصغرى والكبرى مشتركين
 في جزء تام كافي للحمل المتعارف * وقوله اولا حذر فيها ناظر الى كونهما
 مشتركين في جزء ناقص كافي للاقتراضي الشرطي المتعارف ٣٤ قوله
 (ويتألف من الاشكال الاربعة) الى آخره فان الاوسط ان كان متعلق بمحمول
 الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو هذا غلام رجل
 وكل رجل انسان فهذا غلام انسان ويشترط بايجاب الصغرى
 وكلية الكبرى لتخلف الانتاج في قولنا غلام المرأة ليس بغلام
 رجل وكل رجل مذكر او انسان فالحق في الاول السلب وفي الثاني
 الايجاب وفي قولنا غلام الرومي غلام انسان وبعض الانسان ابيض
 او اسود والحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وان كان متعلق بمحمول
 الصغرى ومحمولا في الكبرى ايضا فهو الشكل الثاني نحو هذا غلام رجل
 ولاشيء من المرأة برجل فهذا ليس بغلام امرأة ويشترط باختلاف
 مقدمة في الكيف وكلية الكبرى لتخلف في قولنا غلام المرأة غلام حيوان
 وكل انسان او فرس حيوان فالحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب
 وفي قولنا غلام المرأة ليس بغلام رجل ولاشيء من الرجل بمؤنث او فرس
 فالحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وفي قولنا غلام المرأة غلام
 حيوان وبعض الجسم او الجساد ليس بحيوان وان كان متعلق بموضوع
 الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الثالث نحو غلام رجل انسان

وكل رجل حيوان فغلام بعض الحيوان انسان ويشترط باحجاب الصغرى
وكلية احدى المقدتين وان كان متعلق موضوع الصغرى ومحمولا
في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو غلام الانسان حيوان وكل رومى
انسان فغلام بعض الرومى حيوان ويشترط باحجاب مقدّمته مع كلية
الصغرى واختلافهما كيفاً مع كلية احدهما هذا في الحملات وقس
عليه الشرطيات وعليك استخراج امثلة التخلف عند فقد احدا الشرط
المذكورة فلي تأمل **٣٥ قوله** (لا بطريق النظر والاكتساب) الخ واما
القياس بالمعنى السابق الذى هو دليل يستلزم النتيجة لذاته فهو ما يستلزمها
بطريق النظر والاكتساب لما سبق الاشارة اليه من ان الاكتساب معتبر
في مفهوم مطلق الدليل وقد اخذ في مفهوم القياس بخلاف القياسات
الخفية في البديهيات فان البداهة منافية للاكتساب والفرق بين
القياسات الخفية وبين الادلة ان القياسات الخفية دفعية الحصول لكونها
سائجة دفعة مرتبة والادلة مرتبة بالتدرج **٣٥ قوله** (محمولاً به في الصغرى)
سواء لنفس الصغرى كما اذا اشترك المقدّتان في جزء تام او لحد طرفيها
كما اذا اشتركتا في جزء ناقص على نحو ما سبق **٣٥ قوله** (فشرط انتاجه
كيفاً باحجاب الصغرى) الخ اما باحجاب الصغرى فليندرج الاصغر في نفس
الايوسط واما كلية الكبرى فليندرج جميع افراد الاوسط في حكم الاكبر
ايحباباً وسلباً اذ بمجموع هذين الاندراجين يظهر اندراج الاصغر
في حكم الاكبر بداهة كذا قالوا وهو دليل لمى للاشتراط المذكور
وقولنا لاختلاف النتائج اشارة الى دليله الاثنى ولا ينافي ذلك كونه
بين الانتاج لان بداهة استلزام مثل قولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث
نتيجته لا يستلزم بداهة اشتراطه بامور فيجوز ان يكون الحكم باستلزامه
بديهيها والحكم باشتراطه نظرياً مع انه يمكن ان يكون ذلك تنبيهاً لدليلاً
٣٦ قوله (لجواز كون الاصغر فيه اعم من الاكبر) كافي قولنا كل انسان
حيوان وكل انسان ناطق فلا يصدق فيه كل حيوان ناطق بل
بعضه **٣٦ قوله** (لما تقدم) من جواز كون الاصغر اعم كافي قولنا كل
انسان جوهر ولا شئ من الانسان بفرس فلا يصدق فيه لاشئ من

الجوهر بفرس وان صدق بعض الجوهر ليس بفرس **٣٧ قوله** (لما تقدم) من جواز كون الاصغر اعم كافي المثال المذكور لان بعض الحوادث عرض لاجسم **٣٧ قوله** (محدوفا عنهما) اى عن الصغرى وعكسها قيد اللادوام وقيد اللا ضرورة والضرورة المخصوصة بالصغرى اى غير المشتركة بينها وبين الكبرى ولم يقل والضرورة المخصوصة بالصغرى فى الشكل الاول وبعكسها فى الشكل الثالث مع انه الظاهر اذ ليس فى شئ من عكوس القضايا ضرورة ولا قيد لضرورة بل فيها قيد اللادوام فقط كما عرفت فى باب العكس فقيد اللادوام ناظر الى الصغرى فى الشكل الاول والى عكسها فى الثالث وقيد اللا ضرورة والضرورة ناظران الى الصغرى فقط ثم ان المراد من الضرورة المخصوصة بالصغرى مطلق الضرورة فلا تكون الضرورة مختصة بالصغرى فيما اذا تألف القياس من الصغرى الضرورية والكبرى المشروطة وان كانت الضرورة الذاتية مختصة بها هناك وكذا اذا تألف من العكس وان كانت الضرورة الوصفية مختصة بها هناك **٣٧ قوله** (ان لم يوجد فى الكبرى قيد اللادوام) هكذا قالوا وتركوا قيد اللا ضرورة ههنا اذ الكلام فى كون الكبرى احدى الوصفيات الاربع وليس فيها قيد اللا ضرورة بل فى الخاصتين منها قيد اللادوام فقط ولا يخفى انهم لو قالوا فى الشكل الاول محدوفا عن الصغرى قيد اللا ضرورة مطلقا وقيد الضرورة والادوام المخصوصين بالصغرى لاستغنوا عن هذا القيد وما بعده من قولهم والافيضم اليه لادوام الكبرى **٣٨ قوله** (وسواء كانت وصيفة) الى آخره ترك الضرورة الذاتية لان الكلام فيما اذا لم يصدق الدوام الذاتى على شئ من مقدّمته فلا يتصور ذلك كما لا يخفى **٣٩ قوله** (فان كان من الضروب الناتجة) الى آخره هذا مترتب على ما قبله فان موافقة شئ مع الملزوم يستلزم موافقته مع اللازم بخلاف العكس لجواز كون اللازم اعم من الملزوم وعدم موافقة شئ مع اللازم يوجب عدم موافقته مع الملزوم بخلاف العكس لجواز ان لا يكون موافقا للاخص وموافقا للاعم فالمؤلف من اللزومية والاتفاقية انما ينتج بشروط آتية ويكون مأله الى قياس استثنائى بان يقال كلما

كان شيء من الاصغر او الاكبر موافقا للمزوم كان موافقا لل لازم الذي
هو الاكبر او الاصغر لكن المقدم حق ومتى لم يكن احدهما موافقا لل لازم
الذي هو الاوسط لم يكن موافقا لل آخر لكن المقدم حق **قوله** (وقعت
صغرى الشكل الاول) الى آخره فلا ينتج فيما وقعت كبرى الاول وصغرى
الثالث ولم تعترض للشكل الثاني لانه منتج للسلب والكلام في منتج الايجاب
وللشكل الرابع اذا الشرط هو وقوع الاوسط مقدما في الكبرى الاتفاقية
العامة كما تقرّر في محله فهذا الشرط اسقط احتمال الشكل الرابع هنا
وعدنا عما قالو التوضيح **قوله** (لانها صادقة الزامات تحقيقا) لان فرض
وقوع شيء يستلزم فرض لوازمه فلو فرضت الخمسة زوجا في الواقع
اي عددا منقسما بمساويين يلزم ان يكون عددا في ضمن زوجيتها قطعا
لاستحالة ثبوت المقيد بدون المطلق بداهة وما قيل انما تصدق تلك
الصغرى لو كانت الخمسة الزوج عددا لكن لاشيء من العدد بخمسة
زوج في الواقع ففيه ان بعض العدد على ذلك التقدير المحال خمسة
زوج فذلك التقدير يستلزم صدق قولنا كل ماهو زوج ولو فرضا
عدد فعلى ذلك التقدير ينتظم قياس قائل بان الخمسة زوج وكل ماهو
زوج ولو فرضا عدد ينتج من الاول انها عدد فلا يلتفت الى ما قيل لو كانت
الخمسة زوجا يلزم ان لا يكون عددا في الواقع فليتبأمل **قوله** (اذا فرض
مقدم الكبرى) الى آخره بان يقال كلما كان كل انسان حيوانا كان كل
رومى جسما وكلما كان بعض الجسم متغيرا كان بعض الموجود حادنا
ينتج انه كلما صدق قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى متغيرا
يصدق قولنا اذا كان كل رومى متغيرا كان بعض الموجود حادنا لان
تالى الصغرى اعنى قولنا كل رومى جسم مع نتيجة التأليف المفروضة
اعنى قولنا كل رومى متغير ينتج من الشكل الثالث مقدم الكبرى اعنى
قولنا بعض الجسم متغير فيوجد شرط انتاجه على ما سبق **قوله** (ينتج اما ان يكون)
الى آخره هذه النتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو
مقدمها منفصلة موجبة مانعة الجمع وتاليها حملية كما هو مقتضى
الشروط الآتية **قوله** (منتجا لتالى السالبة ان كانت) الى آخره كقولنا

كل انسان حيوان وقد لا يكون اذا كان كل جسم متحيزا فبعض الحيوان قديم ينتج قد لا يكون اذا كان كل جسم متحيزا كان كل انسان قديما فان تالى المتصلة السالبة اعنى قولنا بعض الحيوان قديم وان كان حملية جزئية الا انها فى قوة الكلية بناء على القوى السابقة فهى كلية مع الحملية الصغرى ينتج من الشكل الاول ان كل انسان قديم واذا جعل هذه النتيجة كبرى للحملية الكلية ينتج من الشكل الثالث ان بعض الحيوان قديم وهو تالى المتصلة السالبة وقس عليه النبواى ٤٥ قوله (بناء على القوى) الى آخره قيد القوة لا الفعل ٤٥ قوله (ينتج كما كان كل انسان فرسا) الى آخره هذه النتيجة متصلة موجبة كلية مقدمة مما تبيجه الشكل الثانى المنقده هنا بلا شرط اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب اذ لا يجب ههنا النتيجة المحققة بل المفروضة من احدى المحصورات الاربع كافية ههنا بعد تحقق شرط استنتاج المقدم من الحملية معها كما تحقق فى المثال فان قولنا كل انسان فرس مع قولنا وكل فرس حيوان ينتج من الشكل الاول ان كل انسان حيوان وهو مقدم المتصلة الكلية المذكورة فى القياس فنتيجة التأليف يستلزم بواسطة الحملية الصادقة مطلقا مقدم تلك المتصلة ومقدمة مما يستلزم تاليها فنتيجة التأليف يستلزم تالى المتصلة وهذا الاستلزام عين نتيجة القياس ههنا ٤٥ قوله (متحدة فى النتيجة) وذلك الاتحاد بان يتحد محمولات الكبريات الحمليات ٤٦ قوله (منتجة) اى بالفعل لا ولو بالقوة بناء على القوى السابقة لان تلك القوى انما تجرى فيما كان فى القياس متصلة ولا متصلة ههنا فى القياس فلا يتصور ههنا الانتاج بالقوة كما لا يخفى ٤٦ قوله (والافؤلفة منها) اى من نتائج التأليفات ومن ذلك الجزء الغير المشارك وهذا فيما كانت المتفصلة ذات اجزاء وقد شارك حملية وحملتان جزئيين منها وبقي هنا جزء لم يشاركه حملية كما لا يخفى ٤٦ قوله (ينتج باعتبار التركيب) الى آخره فانه باعتبار مشاركة الجزء الاول للحملية الاولى والجزء الثانى للثانية ينتج القول الاول وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثانى للحملية الثالثة ينتج القول الثانى وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثانى

لكل من الثانية والثالثة ينتج قول الثالث وكل من الاقوال الثلاثة منفصلة مانعة الخلو مؤلفة من نتائج التاليفات وعطف الكم على الفرد في القول الثالث بالواو الواصلة لا بالوا الفاصلة بخلاف عطفه على الزوج في القول الثاني ٤٦ قوله (انتج سالبة جزئية) اي وان كانت المنفصلة موجبة كلية فالنتيجة ههنا غير تابعة للمنفصلة في الكم ولا في الكيف ولا في الجنس فضلا عن النوع ٤٧ قوله (للتخلف في بعض المواد) كما في قولنا هذا الجسم اما انسان او فرس وكل انسان حيوان وكل فرس حساس فانه يكذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان حساسا وعكسه ولكن يصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان فرسا وقولنا قد لا يكون اذا كان حساسا كان انسانا ٤٧ قوله (كقولك) الى آخره لان المشارك للحملية فيه هو الجزء الاول من المنفصلة اعني قولك هذا الشيء متحيز وهو مع العملية القائلة بان كل جسم متحيز شكل ثان بلا شرط اختلاف المقدمتين كيفا فلا ينتج لكننا نفرضه منتجا لقولنا هذا الشيء جسم ونضمه الى تلك العملية لينتج من الشكل الاول ان هذا الشيء متحيز وهو الجزء المشارك للحملية من اجزاء المنفصلة فقد تحقق شرط الانتاج ٤٧ قوله (وكل واجب موجود) هذه العملية مشاركة لكل من جزئي المنفصلة على هيئة الشكل الثاني بلا شرط اختلاف المقدمتين كيفا لكننا نفرض كلا منهما قياسا منتجا باعتبار مشاركتها للجزء الاول ينتج ان الاله الواحد واجب وهو مع تلك العملية ينتج من الشكل الاول ان الاله الواحد موجود وهو الجزء الاول المشارك للحملية في ذلك الشكل الثاني وباعتبار مشاركتها للجزء الثاني ينتج ان المتعدد واجب وهو مع تلك العملية ينتج من الاول ان المتعدد موجود وهو الجزء الثاني المشارك لها في هذا الشكل الثاني فقد تحقق شرط الانتاج ههنا ٤٧ قوله (وباعتبار التركيب) الى آخره وبرهان هذا الانتاج انه قد انتج باعتبار البساطة قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا او المتعدد موجودا منفصلة مانعة الجمع كما عرفت واذا ضم العملية المذكورة الى هذه المنفصلة النتيجة ينتج تلك المنفصلة باعتبار البساطة ايضا ٤٧ قوله (او متعدد كقولنا) الى آخره فانه باعتبار البساطة ينتج قولنا اما ان يكون

الاله الواحد واجبا او المتعدد موجودا وقولنا اما ان يكون الاله الواحد
 واجبا او المتعدد مجرّدا لوجود شرط استنتاج الجزء المشترك من نتيجة
 التأليف مع الحلية وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون الاله الواحد
 واجبا او المتعدد مجرّدا لمثل ما عرفت ٤٨ قوله (بدون ذلك الشرط)
 يعنى سواء كان الاوسط مقدّم المتصلة او تاليها في كل من مانعتي الخلو والجمع
 فالمثال المذكور في المتن ينتج قولنا قديكون اذا كان العالم حادثا لم يكن
 موجوده فاعلا موجبا ان حملت المنفصلة فيه على مانعة الجمع وقولنا
 قديكون اذا لم يكن العالم حادثا كان موجوده فاعلا موجبا ان حملت على
 مانعة الخلو وكذا الكلام فيما كان الاوسط مقدّم المتصلة ٤٩ قوله او من
 استثنائين فصاعدا) لان تعريف القياس كما يصدق على كل قياس بسيط
 كذلك يصدق على مجموع القياسين فصاعدا كما ان الانسان كما يصدق على
 زيد وحده يصدق على مجموع زيد وعمر و وذلك لان الوحدة والكثرة
 عارضان للماهيات لالازمتان لها فحينئذ نقول بمجموع الاستثنائين فرد
 محقق وقد صدق عليه تعريف القياس كصدقه على مجموع الاقترانين
 وعلى مجموع الاقتراني والاستثنائي فلا بد وان يكون من اقسام القياس
 المركب والابطال تعريف القياس منعا فلا يرد ان القوم اهلوا المركب
 من الاستثنائين فلا يكون من اقسام القياس المركب ٥٠ قوله (كقولنا هذا
 الشبح) الخ هذان مثالان للموصول والمفصول المؤلف من اقترانين واما
 المؤلف من الاستثنائين فالموصول كقولنا هذا جسم لانه كلما كان انسانا كان
 حيوانا لكنه انسان فهو حيوان ثم كلما كان حيوانا كان جسما لكنه حيوان
 فهو جسم والمفصول مثل ذلك اذا حذف نتيجة القياس الاول اعنى قولنا
 فهو حيوان ومنه يظهر الموصول والمفصول فيما تألف من الاقتراني
 والاستثنائي والمثال الآتي للخلق والحق مفصولان لفصل الاقتراني
 الشرطي فيهما عن نتيجة وظهور الكل تركناه في المتن ٥٠ قوله
 (والاصدق) الخ هذا المثال مطابق لما حققه الرازي في شرح المطالع
 من ان الخلق قياسي مركب من اقتراني مركب من متصلتين احدهما قائلة
 بانه لو لم يصدق المطلوب لصدق نقيضه وثانيهما قائلة بانه كلما صدق

نقيضه يلزم المحال واستثنائي مؤلف من متصلة هي نتيجة ذلك القياس
 الاقتراني الشرطي ومن حلية قائمة ببطلان اللازم فلا عبرة بما ذكره
 في شرح الشمسية من ان الخلفي قياس مركب من قياسين احدهما
 اقتراني مؤلف من متصلة وحلية والاخر استثنائي بل ذلك القياس
 الاقتراني دليل المتصلة الثانية القائمة بانه كلما صدق نقيضه يلزم المحال
 ٥١ قوله (فالقضية) الى آخره الفاء للتفريع لان القضية بالفعل مشروطة
 بتعلق التصديق بها وقد علم ان التصديق منحصر في الاربعة فيلزم
 انحصار القضية في الاربعة ايضا نعم قد يطلق القضية على ما لم يتعلق به
 التصديق كاطراف الشرطيات لكنه اطلاق مجازي لانه قضية بالقوة
 لا بالفعل والكلالام في الثاني ٥١ قوله (بمجرد تصورات) اي هي مجردة
 عن المشاهدة والقياسات الخفية ٥١ قوله (او كل نار حارة) وههنا اشكال
 قوى هو أن الحرارة المشهورة هي حرارة هذه النار الملموسة لاجل حرارة
 كل نار بل الحكم بحرارة كل نار بواسطة مشاهدة الحكم في بعض
 افرادها فيكون حكما استقرائيا والاستقراء ناقص لا يفيد اليقين فكيف
 يكون تلك الكلية يقينية * والجواب قد تقرر في الحكمة ان النفس اذا
 شاهدت الحكم في افراد نوع واحد فاض عليها من جانب المبدأ الفياض
 علم قطعي بوجود الحكم في كل فرد من افراد ذلك النوع كما في حرارة
 كل نار بخلاف ما اذا شاهدته في افراد جنس حيث لا يفيض عليها العلم
 القطعي بالكلية لجواز أن يكون هناك فصل ينضم اليه في افراد آخر
 ويقتضي خلاف الحكم المشاهد ولذا لم يحصل العلم القطعي بكل حيوان
 بحر كفهك الاسفل غير التماسح فتأمل ٥١ قوله (بواسطة القياس الخفي)
 الحاصل دفعة بالحدس الخ وهذا القياس الخفي في الحدسيات وقضايا
 قياساتها معها يكون على انحاء مختلفة كدلائل الاحكام لان لكل حكم
 دليلا مغايرا لدليل حكم آخر بخلاف القياس الخفي في المجربات
 والمتواترات فانه فيهما على نحو واحد في جميع المواد فانه في الاول لو كان
 اتفاقا لمادام ترتب الحكم على التجربة لكنه دام وفي الثاني لو كان
 كاذبا لما اتفقوا على اخباره لكنهم اتفقوا وللإشارة اليه نكر القياس

الحقّ فيهما اذ التّكثير يدل على الوحدة النوعية وعرفه باللام في
الحدسيات وقضايا قياساتها معها اذ اللام انما تدخل على التكرات بعد
تجريد هاعن معنى الوحدة كما تقرّر في محله ٥١ قوله (ملكمة الانتقال
الدفعي) الى آخره اضافة الملكة الى الانتقال من اضافة السبب الى
المسبب دون العكس واطلاق الملكة على تلك الحالة الاستعدادية
مجازي باعتبار أن قسما منها حاصل بممارسة المبادئ كالملكة فتأمل
٥٢ قوله (للتأني بين التقليد والاستدلال عليه) اي الاستدلال بغير
تقليد آخر لانه لا ينافي الاستدلال بتقليد آخر اذ قد يكون الحكم
التقليدي مقدّمة من دليل حكم تقليدي فالثابت بهذا الدليل تقليد آخر
حصل بالاستدلال بالتقليد كما سنشير اليه حيث نقول التقليد يفيد مثله
٥٢ قوله (العقل المشوب بالوهم) قالوا العقل بدون تسلط الوهم لا يحكم
بحكم غير مطابق للواقع ٥٢ قوله (كالحكم بطلان مطلق التسلسل) فيه
اشارة الى ان المشهورات قد تنجامع المتيقن لان بطلان ذلك متيقن
عند المتكلمين ٥٣ قوله (اعم بما بالذات) كما في قياس نفس الحكم ومما
بالواسطة كما في قياس دليله على المحسوس فيكون الحكم بقدم العالم موهورا
لان العقل لا يحكم بحكم غير مطابق الا بمتابعته للوهم بناء على ذلك
القياس وهذا التعميم لئلا يخل حصر مقدّمات الادلة في السبعة بمثل
الحكم بقدم العالم من غير قياسه على المحسوس فتأمل ٥٣ قوله (وهذه
الاقسام السبعة متصادقة) فلا بد من اعتبار قيود الحثيات في تعريفات
الصناعات لان الدليل الواحد ان اعتبر المقدّمات فيه من حيث كونها
يقينية يكون برهانا او من حيث كونها مشهورات او مسلمات فيكون
جدلا او من حيث انها مقبولات فيكون خطابة وهكذا فلا يرد أن ادلة
مسائل علم الكلام من المقبولات في الاكثر مع ان مسائله مطالب يقينية
فكيف ثبت بها وحاصل الدفع ان تلك الادلة وان كانت من المقبولات
المنقولة عن النبي عليه السلام الا ان مقدّماتها معتبرة فيها من حيث
انها متواترات يقينيات فتأمل فيه ٥٣ قوله (ان كان جيع مقدّماته
بالمعنى الاعم) لا يقال هذا صادق على الاستقرار الناقص المؤلف من

٥١ قوله (ملكمة الانتقال
الدفعي) الخ اضافة الملكة
ههنا من اضافة السبب الى
المسبب لا العكس (نسخة)

قضايا يقينية كقولنا الانسان يحرك فكاه الاسفل والفرس وغيرها
غير التماسح كذلك بالمشاهدة وليس الاستلزام الكلي من مقدّماته فيلزم
ان يكون برهاننا وليس كذلك لانا نقول لكن الزوم الجزئي على بعض
الاولى وان هذا الوضع هو ذلك البعض من مقدّمات صحته قطعاً مع ان كون
هذا الوضع ذلك البعض مطلقون لا متيقن وقد شرط في البرهان ان يكون جميع
مقدّماته بالمعنى الاعم يقينية ولذا اخرج هو وامثاله عن تعريف البرهان ودخل
في الخطابة فتأمل فيه **قوله** (ترغب الناس) الى آخره فان قلت قد يستدل
شخص بامارة على حكم ظني من غير اظهاره على احد فلا يترتب عليه هذا
الغرض قلت الغرض المذكور اكثرى لا كلي على انه يمكن ان يقال الناس اعم
من المستدل وما من فكر بل فعل يصدر عن العاقل الا انه لجلب نفع
او دفع ضرر واما اخراج مثل هذا الاستدلال عن الخطابة فمع انه يوجب
اختلال انحصار الصناعات في الخمس لا يرتضيه تعريف الخطابة **قوله**
(من حيث انها موهومات) هذه الحينية لاخراج الشعر لما عرفت ان المقدّمات
الموهومة عند طائفة مخيلة عند اخرى لكن الدليل المركب منها
من حيث انها موهومة سفسطة ومن حيث انها مخيلة شعري فقيود
الحثيات المعبرة في مفهومات الصناعات للتقييد للتعليل فلا يرد ان اخذ
المستدل المقدّمات الموهومة في السفسطة قد لا تكون لاجل انها موهومة
كاذبة بل لزعم انها يقينية فلا وجه لقيد الحينية ههنا تأمل فيه **قوله**
(وكل منها يفيد مثله ومادونه) الى آخره فاليقين يفيد اليقين والتقليد
والظن كما اذا كان بعض المقدّمات يقينية والبعض الآخر تقليدية او ظنية
والتقليد يفيد التقليد والظن واما الظن فلا يفيد الا الظن **قوله** (ان
كان الجزء المتوسط) الى آخره لم يقل ان كان الاوسط كما قالوا لان الاستدلال
بالتعفن مثلاً لم يمتد سواء قرّر اقترانياً واستثنائياً كما اشرنا في المتن وعبارة
الاوسط انما تنطبق على الاول لا يقال مرادهم الاوسط على تقدير تقريره
اقترانياً فيشمل الكل لانا نقول قد لا يمكن تقرير الدليل اقترانياً كما في الاستدلال
بوجود النار على الدخان وبعبارة الى مثلهما **قوله**
(بان يكون علمه علة) الى آخره فسر العلية الذهنية بالعلية بين العلمين لثلا

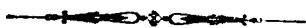
يلزم الفساد لان مثل قوتنا هذه الماهية المتعلقة كلية لانها حاصلة في الذهن بالتعريف وكل ما حصل بالتعريف كلي دليل لمي مع ان عليه الحصول للكلية ذهنية اذ لا وجود للكلية الا في الذهن فالمراد بالخارج هو الواقع الشامل للوجودين لا بمعنى الاعيان المختصة بالوجود الخارجى والمراد بالعلمين التصديقان لامطاق العلم الشامل للتصور ايضا **هـ قوله** (او معلو لا مساويا) قيده بالمساوى لان المعلول اما مساو او اعم والاعم لا يصح الاستدلال به على العلة الاخص كالاستدلال بمطلق الحرارة على وجود النار بخلاف العلة الموجبة فانها اما اخص مطلقا من المعلول او مساوية لها وعلى التقديرين يصح الاستدلال بها ولذا لم نحتاج الى تقييدها **هـ قوله** (ان توقف على حكاية كلام الغير) سواء كان تلك الحكاية جزءا من الدليل كما في قولنا لان الله تعالى قال كذا او خارجا موقوفا عليها كما اذا كانت الحكاية دليل بعض مقدماته **هـ قوله** (فمسائل كل فن) الى آخره اشار بالفاء الى انه متفرع على تعريف موضوع العلم بما ذكر اما كونها حمليات موجبات فلما اشار بالتفسير من ان البحث فيه بمعنى الحل ايجابا كما يدل عليه تقييد العوارض باللاحقة اى الثابتة واما كونها ضروريات مطلقات فلان العوارض الذاتية التى هى محمولات المسائل لما كانت لاحقة لاجل ذات الموضوع او لاجل مساويه المستند الى الذات كان ذات الموضوع علة لها بالذات او بالواسطة فيكون ثبوتها له او لعرضة الذاتى او لنوع احدها ضروريا واجبا مادام ذات الموضوع موجودا البته واما كونها كليات فلانهم انما بحثوا عن تلك المسائل ودونها لتكون قوانين يستبسط منها احكام جزئيات موضوعاتها بضمها الى صغرى سهلة الحصول لينظم قياس من الشكل ويستنتج منها تلك الاحكام الجزئية كأن يقال هذا الدليل قياس من الشكل الاول والثانى مثلا وكل قياس كذلك منتج فهذا الدليل منتج فلا بد أن يقع تلك المسائل كبرى الشكل الاول في هذا الاستنتاج وكبراه لا تكون الا كلية **هـ قوله** (ان كانت نظرية) يشير الى انها لا يجب ان يكون نظريات بل قد يكون بديهية كانتاج الشكل الاول والاستثنائى في هذا العلم فانهما من المسائل قطعاً وليس في تعريف

موضوع العلم ما يوجب كونها نظريات او بديهيات لان الحقوق اعم
من النظرى والبديهي وقولهم لذاته لنفى الواسطة في العروض لالنفي
الواسطة في الاثبات حتى يقتضى كون بعضها بديهية ٥٤ قوله
(تعريفات الموضوعات) الى آخره سواء كانت موضوعات المسائل او موضوع
العلم وتعريف جزء الموضوع كتعريف الهوى في الحكمة الطبيعية
التي موضوعها الجسم الطبيعى المؤلف من الهوى والصورة واماتعريف
الجزئيات فكتعريف موضوع المسئلة التي كان موضوعها نوع
موضوع العلم ٥٥ قوله (او نظرية يذعن) الى آخره هكذا قالوا الى ههنا
بثمان قويان الاول ان ههنا قسما ثالثا وهو كونها نظرية ثابتة بالدليل
ولم يسموه باسم الثاني ان اذعان المتعلم بها بحسن ظن يقتضى كون تلك القضية
ظنية ولو سلم ان الظن ههنا بمعنى مطلق الاعتقاد فغاية الامر أن يكون
تقليدية عند المتعلم اذ لا يتيقن النظرى بدون البرهان والمقدمة التقليدية
لا يكون مقدمة البرهان وقد وضع اقليدس اصولا موضوعة لتكون
مقدمات البراهين الا ان يقال كونها تقليدية بالنسبة الى المتعلم لا يقدح
في كونها يقينية بالنسبة الى المستدل وغاية الامر أن يكون الحاصل
للمتعلم من الادلة المركبة منها تقليدا لا يقينا ولا بأس فيه وادعاء المتعلم
اليقين زعمى لافى الواقع فتأمل فيه جدا



قد اختتم طبع هذه الرسالة المرغوبة المسماة بالبرهان * المؤلفة في علم
المنطق وفن الميزان * مع ما حاشيها للعالم العلامة * والفاضل الفهامة *
جامع العلوم النقلة * وناشر الفنون العقلية * اسماعيل الشهير بكنبوى *
عليه رحمة من ربه الملك القوى * في عصر سلطنة سلطاننا الاعظم *
ومولينا المعظم * مالك رقاب الامم * ظل الله في العالم * الا
وهو السلطان ابن السلطان ابن السلطان * السلطان الغازى
* عبد الحميد * خان * خلد الله ايامه دولته مدى الزمان * ونصره بجنده
في كل قطر ومكان * وكان ذلك في المطبعة العثمانية في دار السلطنة السنية *

صانها الله تعالى وسائر البلاد عن الآفات والبلية * لتسع ليل
 خلون من شهر جمادى الاولى * لسنة عشر وثلاثمائة بعد الالف
 من هجرة من له العز والعلی فی الآخرة والاوّلی * الحمد لله علی
 التوفیق للاتمام * والصلاة والسلام علی رسوله محمد اسعد الانبياء
 وخير الانام * وعلى اله واصحابه الكرام *



باب مشيختناهيدين تعيين اولنان بايزيد	بايزيد جامع شريفى درسعام
جامع شريفى درسعام لرندن آكينلى	مجيز لرندن استانبولى السيد
اشرف زاده الحاج حافظ محمد خلوصى	حافظ محمد اسعد افندى رئيس
افندى المصحح	المصححين فى المطبعة العثمانية

فاتح جامع شريفى درسعام مجيز لرندن	باب مشيختناهيدين تعيين اولنان
استانبولى السيد حافظ محمد امين	آيدىنلى قاضى زاده الحاج حافظ
افندى المصحح	محمد امين افندى المصحح

نور عثمانيه امام اولى ريزه لى الحاج
 حافظ احمد افندى المصحح

در سعادت

(مطبعة عثمانيه)

١٣١٠